اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العـدد (31) أغسطس 2024م | السنة الثالثة

شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقـتصـاد

الرّابطة الاقتصادية

كهرباء عدن:
وداعاً للوقود الأحفوري

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عـدن - اليمـن www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

شخصية حقوقية

القاضية أفراح صالح بادويلان

رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

12

تحليل أسعار الصرف لشهر لونيو 2024..... 18

تحليل أسعار السلع الغذائية لشهر يوليو 2024..... 44

تطورات اقتصادية

- تصريح مصدر مطلع في مصافي عدن...22
- مدينة خنفر بأبين تحتضن معرضاً للحبوب والمحاصيل الزراعية.....23
- قرارات البنك المركزي ومقترح صرف المرتبات: مساران لتحقيق الاستقرار المالي والسياسي في اليمن؟ أ/ نبيل حسن الفقيه..25
- تدهور العملة الوطنية وانعكاسها على الوضع الاقتصادي. د/ محمد صالح الكسادي.....27
- الحرب الاقتصادية – كيف ومتى تنجح؟ د / ليبيا باحويرث.....36
- الطاقة الكهربائية في اليمن: ثمن و (غياب) الرؤية والإرادة والإدارة. د/ محمد الميتمي...38

مقالات اقتصادية

- صناعة السياحة وتعزيز الواقع الافتراضي. أ/ علي عاطف.....46
- أهم أسباب تدهور زراعة وإنتاج البن. م/ صالح السنيدي.....47
- أسعار الصرف إلى أين..؟ محمد قاسم المفلحي.....49
- الخبز في يافع. د. عارف الكلدي.....51
- الطاقة الشمسية بوابة نحو عالم أنظف: وداعا للوقود الاحفوري. وقاص محمد.....53
- الضمان التجاري العقبة الوظيفية والرقم الوطني. د/ احمد مبارك بشير.....56
- من أوراق عمل ورش الرابطة: التحديات والمعوقات للمناطق الظهيرة للموانئ البحرية وتأثيرها على الحركة التجارية والقطاع الخاص. د/ سامي محمد + خلدون احمد.....60

تجارب ناجحة

- بوليفيا.. متعددة القوميات - د. سامي محمد قاسم...68

إلى من يهمه الأمر

- الريال وسط العاصفة.. فكيف يمكن إنقاذه؟ - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية.. 72

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

د. صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى عمر العبد شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

الحكومة والبنك المركزي وجهاً لوجه

■ ان اتفاق الغاء قرارات البنك المركزي واستقالة محافظ البنك ثم عدولة عن الاستقالة هي حصيلة لمرحلة طويلة من الخلافات وسوء التنسيق بين الحكومة والبنك المركزي

انعكس غياب التنسيق والتعاون بين الحكومة والبنك خلال الفترة الماضية في ترك البنك المركزي وحيدا يواجه الازمة النقدية والمالية وأزمة سعر الصرف وادارة الازمة مع حكومة الامر الواقع في صنعاء مما ادى لإصدار البنك لعدد من القرارات والاجراءات دون تنسيق مع الحكومة وقاد الى ازمة خطيرة بين الرئاسة والحكومة من جهة والبنك من جهة اخرى

ان ملامح تلك الازمة تتلخص في:

- خذلان الدولة للبنك المركزي وتركه يصارع الازمة الاقتصادية منفردا منذ تعيين مجلس الادارة الحالي
- التداخل المربك بين ادارة الحكومة والبنك المركزي للشأن الاقتصادي وخاصة منذ تشكيل لجان اقتصادية متعددة وغير مؤسساتية
- رفض معظم اجهزة الدولة توريد مواردها الى الحسابات المخصصة لها في البنك المركزي وخلق ازمات مالية غير مسبوقة
- غياب العمل بالموازنة العامة للدولة وسوء ادارة الموارد المالية العامة
- غياب اي اصلاحات حكومية موازية للإصلاحات النقدية التي نفذها البنك المركزي لتجاوز ازمة المالية العامة للحكومة
- غياب التكامل والتنسيق مع البنك في تكامل المواقف السياسية والاقتصادية وخير مثال على ذلك السكوت التام عن وقف صادرات النفط.
- دعم السلطات لقرارات البنك المركزي الاخيرة علنا والمساومة بها سرا مع سلطات الامر الواقع في صنعاء ومع المجتمع الاقليمي والدولي
- التدخل الشرس من الخارج وخاصة من المبعوث الأممي في قرارات البنك المركزي السيادية

وعليه فان بيان الاتفاق الاخير والقاضي بإلغاء قرارات البنك المركزي هي أخطر قرارات قد تصيب البلد والدولة والمواطن في مقتل

ان استقالة المحافظ بسبب الغاء قرارات البنك وعودته لممارسة مهامه دون قيد او شرط سوف تتسبب في ازمة ثقة بين البنك والسلطات وبين الدولة والمجتمع لها اثار غير محسوبة وقد تعمق الازمة الاقتصادية بشكل متسارع في ظل منع اي اصلاحات يمكن القيام بها للتخفيف من الازمة الاقتصادية والانسانية وفقا لنص الاتفاق الاخير

وعليه ننصح بضرورة مراجعة آليات اتخاذ القرارات والتنسيق بين الرئاسة والحكومة والبنك المركزي لضمان تعظيم الايجابيات والحد من السلبيات وتجنب حدوث هزات عميقة قد تؤدي لانهيار خطير للوضع الاقتصادي والإنساني المنهار اصلا

د. حسين الملعسي
رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.

2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.

3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.

4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:

- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.

5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.

6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.

7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.

لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،

أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني)	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثـــانيـاً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثـــالـثـاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن ، شارع التسعين- برج القطيبي
TaibatAdenTrading
taibataden14
info@taibataden.com
www.taibataden.com

CAC BANK
شاركنا الريادة

كاك حوالة
CAC TRANSFER

أرسل حوالتك

من السعودية عبر وكيلنا بن يعلا واستلمها بالريال السعودي عبر أحد فروعنا أو وكلائنا

سهولة .. سرعة .. أمان

كاك حوالة
CAC TRANSFER

BANKI
كاك بنكي

SWIFT

8000818 | officialcacbank | www.cacbankye.com | الإدارة العامة - عدن

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

منتجات بتقنيات حديثة

الطاقة المتجددة

الأنظمة الأمنية

مولدات كهربائية

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

سلالم ومصاعد كهربائية

الاسقف المستعارة

Advantech Security Systems | MITSUBISHI ELECTRIC Changes for the Better | aggreko | LG Hausys Surface Materials | KJ POWER GENERATOR | Honeywell

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

شخصية حقوقية

اجرى اللقاء: د. حسين الملعسي - رئيس التحرير

القاضية أفراح صالح بادويلان

رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

أعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا أن نستضيف فضيلة القاضية أفراح صالح محمد بادويلان رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي تولت هذا المنصب الرفيع بقرار جمهوري رقم (54) لسنة 2013م كأول قاضية تتولى منصب رفيع في الدولة ، والقاضية شخصية حقوقية معروفة بالكفاءة والنزاهة والسيرة الحسنة على مستوى البلد وفي كل الوظائف التي شغلتها وأرجوا أن تسمحون لي فضيلتكم أن أتقدم بشكري وتقديري وتقديري على إتاحة هذه الفرصة المفيدة للقراء والمتابعين الكرام للشأن العام على مستوى البلد للاستفادة من محتوى هذا الحوار الهام

■ المجلة: بادى ذي بدء نرجو شاكرين التفضل بإعطاء القراء الكرام نبذة مختصرة عن سيرتكم الشخصية والمهنية

■ القاضي بادويلان:

القاضي أفراح صالح بادويلان المولودة بحضرموت بالجمهورية اليمنية قاضي بدرجة نائب رئيس محكمة عليا ومن أوائل النساء اللواتي تسلمن القضاء في ثمانينات القرن الماضي ، عينت عضواً في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في سبتمبر 2013م بدرجة وزير ثم انتخبت رئيس رئيساً للهيئة لفترتين متتاليتين ولازالت تشغل المنصب

تخرجت من كلية الحقوق جامعة عدن بأجازة عامة في القانون وعملت قاضياً للأحوال الشخصية ثم المدنية ثم رئيساً للمحكمة الابتدائية لمدة عشر سنوات ، تعتبر القاضية أفراح من قيادات العمل الطلابي في السبعينات ورائدة العمل الثقافي بكلية الحقوق

فترة الثمانينات من نشطاء المجتمع المدني ومؤسساً لأول جمعية رعاية الأطفال في نزاع مع القانون

رشحت لعضوية مؤتمر الحوار الوطني الشامل برعاية المبادرة الخليجية في 2013م وانتخبت رئيساً لفريق الحكم الرشيد في المؤتمر وكان لقيادتها أثراً كبيراً في إنجاز الفريق لمخرجاته في وقت قياسي وقد أشادت الأمم المتحدة بمخرجات الفريق

صاحبة أول مبادرة رسمية في إعلان عدن مدينة خالية من العنف ضد الأحداث -في مركز الشرطة وتم التوثيق لذلك في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أوضاع الطفولة في اليمن 2005م كما تعاونت مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال المشاركة في برنامج إعادة التوطين حسب المصلحة الفضلى

حازت على عضوية رابطة الزائر الأولى بدعوة من وزارة الخارجية الأمريكية لبرنامج سيادة القانون وأسهمت في نشر الوعي والثقافة القانونية في المجتمع عبر اعداد وتقديم البرامج في الصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة، كما نفذت العديد من البرامج التدريبية كمدرب وطني على مبادئ العدالة الجنائية والعدالة الإصلاحية وحقوق الانسان

■ المجلة : نرجو إعطاء القراء الكرام لمحة موجزة حول نشأة الهيئة ومهامها واختصاصاتها وأهدافها المحددة لها بموجب القانون ؟

■ القاضي بادويلان : جاء تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد باعتباره يمثل أحد متطلبات انضمام بلادنا للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد المصادقة عليها بموجب القانون رقم(47) لسنة2005م حيث نصت المادة (6) من الاتفاقية الأممية على أن تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني على وجود هيئة تتولى منع الفساد وعلى أن تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له كما تضمنت تلك المادة من الاتفاقية على أن تمنح للهيئة ما يلزم من الموارد المالية والبشرية وتأهيل وتدريب كادرها وبناء قدراتهم

ومثل صدور القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد المرجعية الأساسية في إنشاء الهيئة وحدد الإجراءات القانونية لتشكيلها كما حدد المهام والاختصاصات والأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها ويأتي في صدارة تلك الأهداف منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطرة وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته بالإضافة إلى جهود الهيئة في إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد وتفعيل مبدأ المساءلة والحوكمة والرقابة والحكم الرشيد

كما تعمل الهيئة طبقاً للقانون على تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية افراد المجتمع بمخاطرة وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه وطبقاً للقانون تتولى الهيئة ممارسة عدد من المهام والاختصاصات المناطة بها منها وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد واعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها وبهذا الشأن شرعت الهيئة خلال هذا العام الجاري إلى تشكيل فريق خبراء يتولى تحديث الاستراتيجية بما يواكب المتغيرات والمستجدات الحالية وذلك بالتنسيق

مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كما تتلقى الهيئة التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة اليها ودراستها والتحري بشأنها والتصرف فيها وفقاً للتشريعات النافذة والتحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد واحالتهم إلى الجهات القضائية المختصة والتنسيق مع كافة أجهزة الدولة لغرض تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته وكذا التنسيق مع وسائل الاعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بما يحدثه الفساد من مخاطر وكيفية الوقاية منه

كما منح القانون للهيئة عدد من الصلاحيات منها اتخاذ الإجراءات القانونية لإلغاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها أبرمت على مخالفة للقانون و تلحق ضرراً بالصالح العام بالتنسيق مع الجهات المختصة ومنح المشرع للهيئة صلاحيات واسعة في محور الوقاية من الفساد خاصة فيما يتعلق بتطوير التشريعات والنظم إذ يحق للهيئة دراسة وتقييم التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد من الناحيتين الإجرائية والموضوعية واقتراح تطويرها بما يواكب القوانين النافذة مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

وبموجب هذه الصلاحيات تقدمت الهيئة ببعض مشاريع القوانين مثل قانون حماية الشهود والمبلغين وقانون استرداد الأموال المتأتية عن أفعال الفساد وقانون المبيدات وساهمت الهيئة بتقديم مشاريع خاصة بتعديل بعض احكام التشريعات الضريبية ، وكانت الهيئة قد عملت على تشكيل فريق متخصص ضم ممثلين من كافة أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة معني بدراسة وتحليل التشريعات المتعلقة بحماية الأموال العامة وقطع شوطاً كبيراً في الإنجاز وتأثر عملها فيما بعد نتيجة الظروف الاستثنائية والحرب القائمة

■ المجلة : نص القانون على أن الهيئة تؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية تامة — ما مدى تجسيد هذا النص في الواقع العملي؟

■ القاضي بادويلان : مما لا شك فيه إن استقلالية الأجهزة الرقابية تعتبر أحد الأركان الرئيسية والتي ينبغي توفرها في النصوص القانونية لعمل هذه الأجهزة .. ولهذا حرص المشرع الوطني على تضمين القانون رقم(39) لسنة 2006م ولائحته التنفيذية العديد من الاحكام القانونية التي تظهر ما تتمتع به الهيئة من استقلالية.. وارتباطها بمجمل المهام والاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للهيئة بموجب القانون وتبعاً لذلك فإن تلك المهام الجسيمة المناطة بالهيئة تقتضي أن يتسم عملها بالحياد وتوفر عنصر الاستقلالية وهي تشكيل الضمانة الكفيلة بقيام الهيئة بتحقيق أهدافها بمنأى عن أية تدخلات تحت أي شكل من الأشكال.

ومن أبرز المظاهر الواردة في القانون ولائحته والتي تعكس استقلالية الهيئة أن القانون منح للهيئة الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء فيما يخص شؤون موظفي الهيئة ومنح للهيئة موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً ضمن الموازنة العامة للدولة مع أن هذا النص لم يتم تنفيذه حتى الآن عدا ما تتلقاه الهيئة من موازنة تشغيلية فقط .. كما منح القانون لرئيس الهيئة الصلاحيات المخولة لوزير المالية ووزير الخدمة المدنية فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الهيئة وتنظيم أعمال وشؤون موظفيها

كما أكدت اللائحة التنفيذية للقانون أن الهيئة كيان مستقل يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويمارس مهامه بكل حرية وحيادية ولايجوز لأي شخص أو جهة التدخل بأي صورة كانت ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون

ومن تلك النصوص يتبين مدى أهمية الاستقلالية عن مختلف سلطات الدولة الأخرى والأحزاب والكيانات السياسية ولهذا الغرض الزمت اللائحة التنفيذية للقانون على أعضاء الهيئة تجميد أية أنشطة في الحزب أو التنظيم السياسي الذي ينتمي اليه ضماناً للاستقلالية والعمل في إطار الهيئة بموضوعية وحياد وتجرد عن أية ولاءات قد تؤثر على راية المهني فيما يعرض على الهيئة من قضايا وبلاغات تتولى الهيئة التحري والتحقيق بشأنها طبقاً للقانون

وقد اقرت الأمم المتحدة من خلال عدد من القرارات الصادرة منها في عام 2011م و 2014م بأهمية إعطاء الأولوية للاستقلالية لتعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة رغم

التحديات التي فرضتها الظروف السياسية وما خلفته الحرب من تأثير على أداء مؤسسات الدولة وفعاليتها

■ المجلة : لعل حماية المال العام قضية القضايا في هذا البلد ماذا أنجزت الهيئة في هذا الصدد؟

■ القاضي بادويلان: وضعت الهيئة منذ تشكيلها في عام 2007م مسألة حماية الأموال العامة وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عنه وإرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية مما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وممتلكات الدولة والاستخدامات الأمثل للموارد في صدارة مهامها طبقاً للقانون .. ورغم كل التحديات والمعوقات التي رافقت عمل الهيئة بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا بسبب الحرب وتداعياتها على كافة الأصعدة وما يتعرض له كادر الهيئة اثناء قيامه بمهام التحري والتحقيق في البلاغات والقضايا المعروضة على الهيئة من مخاطر وتهديدات فإن الهيئة رغم ذلك ماضية في القيام بمهامها القانونية ورغم ما تعانيه من شحة الإمكانيات المادية الذي كان له الأثر في عدم توفير الكادر المتخصص وكذا المقر للهيئة المناسب إضافة إلى وجود بعض التشريعات النافذة التي تمنح حصانة وتمثل مانعاً للمساءلة القانونية ضد مرتكبي أفعال الفساد ونقصد بذلك القانون رقم (6) لسنة1995م بشأن اجراءات محاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا الذي تعمل الهيئة على إلغائه عبر السلطة التشريعية ممثلة بمجلس

النواب

واستطاعت الهيئة انجاز عدد من القضايا الجسيمة والتحري والتحقيق فيها ولعل أبرز تلك القضايا قيام الهيئة بمصادرة بعض الضمانات على ذمة قضايا فساد وحجز وتوريد أرصدة أحدى الشركات بمبلغ (39) مليار ريال في قضية تهرب ضريبي وتجنيب الخزينة العامة للدولة من صرف مبلغ (140) مليون دولار في أحد القضايا المعروضة على الهيئة، وقيام الهيئة باستعادة أراضي مملوكة للدولة كانت بعض الشركات والشخصيات النافذة قامت بالاستيلاء عليها ومنها أراضي حرم مطار الحديدة ومنشأة راس عيسى وقيام الهيئة باتخاذ عدد من القرارات الإدارية نتج عنها فسخ بعض العقود المضرة بمصلحة الدولة منها العقد الخاص بتوليد الكهرباء بمبلغ (15) مليار دولار والتحري والتحقيق بشأن المبالغ المنصرفة في إحدى الوزارات السيادية بغير وجه حق والبالغة أكثر من (14) مليار ريال وكذا قيام الهيئة بالتحري والتحقيق بشأن قضية التعويضات في أراضي حرم مطار سيؤن بمبلغ يصل إلى أكثر من (3) مليار ريال والتحري والتحقيق في قضية اختلاس للمال العام في إحدى مكاتب التحصيل وتم توريد مبلغ (200) مليون ريال للخزينة العامة للدولة وهناك عدد من القضايا الأخرى منها ما هو في التعليم العالي والمنح الدراسية والنفط والصحة (الادوية المهربة) والطاقة المشتراه ومصافي عدن

■ المجلة: ما مدى تطبيق قرار الذمة المالية للقيادات العليا في الدولة؟

■ القاضي بادويلان: كما هو معلوم فقد صدرت بعد مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد حزمة من

التشريعات الوطنية لمواكبة وموائمة أحكام الاتفاقية الأممية ضمن الترتيبات المؤسسية حينها وتفعيل المنظومة التشريعية والعقابية ذات الصلة بمكافحة الفساد وكان من ضمن تلك التشريعات صدور القانون رقم (30) لسنة 2006م بشأن الإقرار بالذمة المالية ويهدف هذا القانون إلى حماية المال العام وتعزيز الثقة بأجهزة الدولة وموظفيها وصون كرامة الوظيفة العامة ومكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بقيم واخلاقيات الوظيفة العامة وكذا تعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة واخضع المشرع ضمن أحكام هذا القانون وظائف السلطة العليا والحكومة ووظائف الإدارة العليا ومختلف الجهات الإدارية ومدراء عموم الشؤون المالية والحسابات وأمناء الصناديق ومدراء المشتريات والمخازن في الوزارات والمحافظات والمديريات والمصالح والهيئات والمؤسسات والبنوك والصناديق المستقلة والملحقة ونحو ذلك من الجهات المشمولة بهذا القانون

وقد حدد القانون الجهة المعنية بالتنفيذ حصراً دون غيرها وهي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والزم أن يقدم الإقرار بالذمة المالية لما يملكه هو وزوجه وأولاده القصر من أموال ثابتة أو منقولة داخل اليمن أو خارجها إلى الهيئة خلال مدد زمنية محددة في القانون

وقد كانت الهيئة خلال السنوات الماضية تتلقى الاقرارات من المشمولين بها طبقاً للقانون بشكل دائم ومنتظم إلا أنه لوحظ خلال السنوات الأخيرة تعثر تقديم تلك الاقرارات إلى الهيئة والهيئة لا زالت تأمل من كافة المشمولين بهذا القانون تقديم اقراراتهم وتحث مختلف سلطان الدولة للأخذ بعين الاعتبار مسألة تقديم اقرارات الذمة المالية كونها تصون كرامة الوظيفة العامة وتعزز قيم واخلاقيات الوظيفة العامة

■ المجلة: ماهي الآلية المتبعة للتبليغ في حالات الفساد في نهب المال العام وكيفية تطبيق النصوص القانونية الخاصة بحماية المبلغين؟

■ القاضي بادويلان : حدد القانون رقم (39) لسنة 2006م ولائحته التنفيذية الآلية التي تتبعها الهيئة عند تلقي البلاغات والشكاوى الكتابية من مقدميها مباشرة أو عن طريق البريد العادي أو البريد الالكتروني أو وسائل النشر المختلفة والزم القانون على كل شخص علم بوقوع جريمة فساد الإبلاغ عنها إلى الهيئة فور علمه به

كما أشار القانون ولائحته التنفيذية إلى بعض الضوابط التي يجب مراعاتها

عند تقديم البلاغ منها :

- أن يقدم كتابه أو شفاهه .
- أن يتضمن البلاغ توضيحاً كافياً لواقعة الفساد المبلغ عنها و زمان ومكان وقوعها والمصدر والكيفية أو المناسبة التي جعلته يعلم بهذه الواقعة المبلغ عنها وأسماء الأشخاص المتورطين فيها وصفاتهم وأية معلومات أخرى تؤيد الواقعة .. وهناك سجلات خاصة لقيد البلاغات والشكاوى التي ترد إلى الهيئة ويتم دراسة تلك البلاغات والشكاوى من دائرة التحري والتحقيق المختصة في الهيئة للتحقق من صحتها وابداء الرأي

فيها كما اشترط القانون ولائحته التنفيذية لقبول الشكوى أو البلاغ أن تقدم كتابة وأن تتضمن شرحاً وافياً عن موضوعها وأن يكون لمقدمها مصلحة خاصة وأن يكون موضوعها استغلال الوظيفة العامة للحصول على منفعة خاصة وتباشر الهيئة من تلقاء نفسها التحري والتحقيق في جرائم الفساد المنشورة في وسائل الاعلام المختلفة

كما حدد القانون ولائحته التنفيذية أحكاماً خاصة بحماية الشهود والمبلغين والخبراء ومقدمي البلاغات والشكاوى والمصادر الخاصة من احتمال تعرضه للتعسف الوظيفي أو العدوان الجسدي متى ما ظهرت نتائج التحري جدية المعلومات المقدمة منهم في كشف جرائم الفساد

وتقوم الهيئة في إطار مبدأ الحماية للمبلغين عدد من التدابير منها الحفاظ على سرية المصدر وعدم الإفصاح عند المداولات أو المحاضر أو المذكرات التي تقوم بها الهيئة واتباع نظام أمن معلومات مشددة في تسجيل المصادر المتعاونة مع الهيئة ومتابعة المصالح القانونية للمبلغين من المواطنين عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة لدى الجهة الحكومية المعنية في الحالات التي يخشى معها تعرض مصالحهم للتعطيل

وتكفل الهيئة عند الاقتضاء توفر حماية فعالة للشهود وتشمل هذه الحماية سائر الأشخاص وتبقى الصلة بهم من أي انتقام محتمل وتشمل إجراءات الحماية تغيير أماكن السكن والإقامة وعدم فشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم وأماكن تواجدهم

وفي اطار اهتمام الهيئة بتوفير المزيد من تدابير الحماية للشهود والمبلغين قدمت مشروع قانون خاص بحماية الشهود والمبلغين بحسب الإجراءات الدستورية عند النظر في مشاريع القوانين من قبل السلطة التشريعية

■ المجلة: هل بالإمكان الايضاح عن دور الهيئة في التوعية بمخاطر الفساد وعلاقتها بمنظمات المجتمع المدني؟

■ القاضي بادويلان : تولي الهيئة مسألة التثقيف والاعلام التوعوي أهمية خاصة كونه يندرج ضمن محور الوقاية من الفساد وكشف المخاطر التي يحدثها الفساد على المجتمع لذلك تحظى مسألة توجيه خطاب اعلامي وتثقيفي على صعيد المجتمع وفئاته ومكوناته المختلفة ويشمل هذا النشاط وضع وتنفيذ برامج خاصة بالتعريف بالهيئة ومهامها وصلاحياتها وكيفية التواصل معها ومعرفة القوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الفساد والترويج لمكافحة الفساد وايضاح الواجب الوطني في الإبلاغ عن جرائم الفساد وقيام الهيئة بتصميم وتنفيذ برامج عامة أخرى خاصة موجهه لقطاعات المجتمع لاذكاء الوعي بمخاطر الفساد وتشجيع المشاركة المجتمعية والمحلية في جهود الهيئة بمكافحة الفساد لغرض توصيل رسالة الهيئة ورؤيتها في مكافحة الفساد ومن ذلك إقامة المسابقات الهادفة والصور ومعارض الكاريكاتير وبث الشعارات التوعوية بمخاطر الفساد والابلاغ عنه في وسائل الاعلام وغيرها من الانشطة

وفيما يخص علاقة الهيئة بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها أحد الشركاء الأساسيين للهيئة، فالهيئة تعمل على بناء قنوات تواصل مستدامة مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتشجيع المشاركة في جهود الوقاية من الفساد و تطوير وتنظيم اشكال التحالفات الطوعية المجتمعية والمهنية لتوسيع مثل هذه المشاركة وفي هذا الاطار تم التوقيع على عدد مذكرات التفاهم مع عدد من منظمات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد والتي تضمنت خلق شراكات فعالة وإقامة الأنشطة والفعاليات المختلفة ومنها ورش العمل التي ركزت على مواضيع في غاية الأهمية وهذه الفعاليات المشتركة ساهمت في اشراك منظمات المجتمع المدني في رسم السياسات والاستراتيجيات واعداد التقارير الوطنية جنباً إلى جنب الهيئة .كما اثمرت مذكرات التفاهم مع الجامعات للحصول على منح مجانية للدراسات العليا في المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد وذلك عبر الإعلان عنها وإتاحة المنافسة وتكافؤ الفرص للمتقدمين للحصول على هذه المنح الدراسية

وعملت الهيئة خلال الفترة الماضية على تأسيس التحالف العلمي والثقافي وكان أحد مخرجاته تشكيل فريق عمل مشترك مع الأطراف المعنية للنظر في إعادة صياغة المناهج الدراسية بما يسهم في ادخال مبادئ النزاهة والشفافية والحكم الرشيد ضمن العملية التعليمية وبما يسهم في صياغة فكر متنور للأجيال.

تحليل

أسعار الصرف لشهر يوليو 2024

إعـــداد:

د. نهال علي عكبور

أ. نصر السناني

تقرير أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لشهر يوليو 2024م:

أولاً: حركة أسعار الصرف:

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ الارتفاع الكبير في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، اذ بلغ متوسط سعر الصرف للريال اليمني مقابل الريال السعودي بحوالي 537 ريال يمني، وبلغ متوسط سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار بحوالى 1890 ريال يمني، فقد ارتفع في الثلث الأول من الشهر بنسبة 0.75% للريال اليمني مقابل الريال السعودي، و2.23% مقابل الريال اليمني مقابل الدولار في الثلث الثاني من الشهر شهد انخفاضا طفيفا في سعر صرف العملات الاجنبيه فقد انخفض بنسبة 0.19-% للريال اليمني مقابل الريال السعودي، و0.63 % الريال اليمني مقابل الدولار، وفي الثلث الأخير من الشهر انخفض بشكل ملحوظ لكل من الريال السعودي والدولار بنسبة 7.9-% و0.78-%، على التوالي

ثانيا : حجم الفجوة بين عدن و صنعاء:

يستمر تفاقم حجم الفجوة بين المحافظتين عدن وصنعاء لاختلاف اتباع السياسات النقديه بينهما فقد بلغت باعلى حدود لها 284% . ويزادا معها نفقات النقل والسلع بين المحافظتين.

ثالثا: حركة المزادات خلال شهر يوليو 2024م:

تمت عمليتين للمزاد المعلن في شهر يوليو، بتاريخ 11 و24 يوليو لعام 2024م، بقيمه 30 ألف دولار لكل مزاد، وبلغت قيمه العطاءات المقبولة في العمليتين بحوالي 48 مليون دولار أي ما يعادل 89 مليار ريال يمني، فقد بلغ سعر الارساء للعمليتين بحوالي 1857 و1884 ريال يمني مقابل الدولار، بنسبة تغطية بلغت 103%، و57%. على التوالي

الشكل رقم (١) الموضح لحجم الفجوه بين المحافظتين عدن / صنعاء لشهر يوليو ٢٠٢٤م

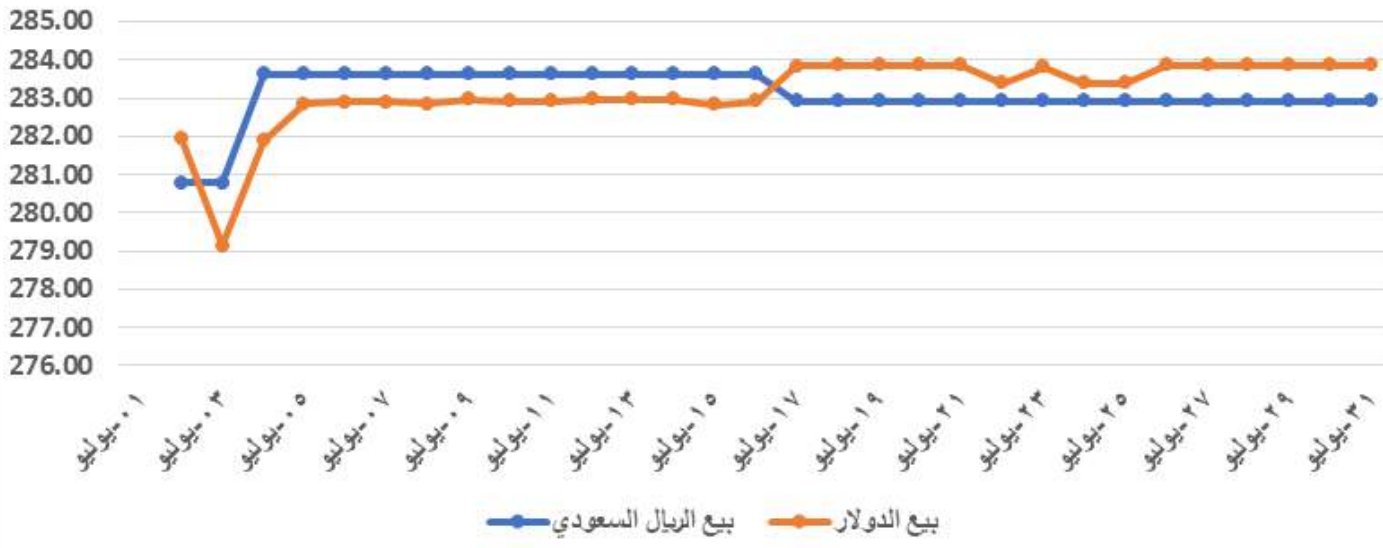

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يوليو لعام 2024م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(9/2024)	11 يوليو	1858	1857	1857	30,000,000	30,760,000	57,121,320,000	%103	%58
(10/2024)	24 يوليو	1903	1884	1884	30.000,000	16,992,000	32,012,928,000	%57	%100

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يوليو لعام2024م

	البيانات	أسعار السوق - محافظة عـدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	يوليو	539	535	1830	1841	139.7	140.5	480.5	482
02	يوليو	539	535	1844	1835	139.7	140.5	483	484
03	يوليو	535	539	1845	1856	139.7	140.5	484.5	486
04	يوليو	535	539	1841	1853	139.7	140.5	482	484
05	يوليو	535	539	1848	1857	139.7	140.5	484	485
06	يوليو	535	539	1848	1859	139.7	140.5	484	485.5
07	يوليو	535	539	1857	1876	139.7	140.5	487	490
08	يوليو	535	539	1870	1888	139.7	140.5	490	493
09	يوليو	535	539	1875	1884	139.7	140.5	491	492
10	يوليو	535	539	1873	1882	139.7	140.5	490.5	491.5
11	يوليو	535	539	1877	1890	139.7	140.5	491.5	493.5
12	يوليو	535	539	1877	1890	139.7	140.5	491.5	493.5
13	يوليو	535	539	1875	1888	139.7	140.5	491	493
14	يوليو	535	539	1887	1895	139.7	140.5	494	495
15	يوليو	535	539	1871	1884	139.7	140.5	490	492
16	يوليو	535	538	1883	1900	140	140.5	493	495
17	يوليو	535	538	1887	1904	140	140.5	494	496
18	يوليو	535	538	1887	1904	140	140.5	494	496
19	يوليو	535	538	1887	1904	140	140.5	494	496
20	يوليو	535	538	1893	1902	140	140.5	494.5	495.5
21	يوليو	535	538	1905	1917	140	140.5	498	500
22	يوليو	535	538	1913	1921	140	140.5	499.5	500.5
23	يوليو	535	538	1904	1917	140	140.5	498	500
24	يوليو	535	538	1904	1917	140	140.5	498	500
25	يوليو	535	538	1887	1904	140	140.5	494	496
26	يوليو	535	538	1887	1904	140	140.5	494	496
27	يوليو	535	538	1893	1902	140	140.5	494.5	495.5
28	يوليو	535	538	1895	1904	140	140.5	495	496
29	يوليو	535	538	1893	1904	140	140.5	494.5	496
30	يوليو	535	538	1889	1904	140	140.5	494.5	496
31	يوليو	494.5	495.5	1893	1902	140	140.5	535.5	538

المصدر: twitter.com/Boqash.

تطورات
اقتصادية

تصريح مصدر مطلع في مصافي عدن

■ عدن - خاص موقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

تعليقا على قرار مجلس الوزراء الاخير والذي قضى باستعادة نشاط مصافي عدن كمنطقة حرة حيث وافق على ممارسة شركة مصافي عدن لنشاطها وفقاً لنظام المنطقة الحرة لوقوعها ضمن المنطقة الحرة عدن قطاع (ان) والمحددة وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م بشأن المواقع وحدودها الجغرافية التي سيبدأ فيها تطبيق نظام المنطقة الحرة في مدينة عدن وتعديلاته والاستفادة من الامتيازات والمزايا والضمانات المنصوص عليها وفقا لقانون المناطق الحرة

وقال المصدر المطلع ان شركة مصافي عدن منذ تأسيسها حتى عام ٢٠١٥م كانت منطقة حرة تتعامل مع جميع الشركات بدخول النفط الخام بمئات الالاف من الاطنان ويتم تكريره وتحويله الى مشتقات نفطية ويتم اعادة تصديرية الى الملاك في الخارج بدون تدخل اي جهة رسمية وبدون دفع اي ضرائب او جمارك باعتبار انه لم يدخل البلد بل الى المنطقة الحرة وكذلك كانت العديد من الشركات تخزن نفط خام ومشتقات نفطيه في خزانات المصفاة ويتم اعادة تصديرها بنفس الالية

و بعد عام ٢٠١٥ تم صدور قرارات عديدة قيدت عمل المصفاة حيث سلمت عملية الاستيراد للتجار ثم تم منع دخول السفن الى ميناء الزيت إلا بتصريح مسبق من دول التحالف كما تم فرض ضرائب و جمارك وجبايات عديدة على المشتقات النفطية وهذه الاجراءات لا يمكن ان تقبل بها الشركات العالمية لان الدول المجاورة تقدم تسهيلات كبيرة جداً لهذا النوع من الانشطة وايضا لعب الوضع الامني في عدن خصوصا وفي اليمن عموما دورا سلبيا ولا تزال اثارة حتى اليوم كما ان الوضع الامني حاليا في الخطوط الملاحية في منطقة البحر الاحمر وباب المندب واستمرار حالة الحرب في البلاد سوف يكون لها تأثيرا سلبيا اكثر على اي نشاط تجاري في عدن خاصة واليمن عامة

مدينة خنفر بأبين تحتضن معرضاً للحبوب والمحاصيل الزراعية

■ أبين - خاص موقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

تحت شعار (السيادة الغذائية .. الحبوب أولا) احتضنت مديرية خنفر بمحافظة أبين، الخميس الماضي، معرضاً خاصاً لعرض الحبوب التي تنتجها مزارع المحافظة، بمشاركة عدد من الجهات المعنية بتطوير واستدامة القطاع الزراعي في المحافظة التي تعد سلة غذائية للبلد

المعرض أقيم بدعم من منظمة كير العالمية بالشراكة مع منتجي الحبوب في مناطق دلتا أبين، وإدارة مكتب الزراعة والإرشاد الزراعي، ومركز أبحاث الكود، وكذا مع الجمعية الوطنية للبحث العلمي والتنمية المستدامة بمحافظة أبين، أضافة إلى مشاركة المرأة الريفية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

وأفاد المهندس الزراعي "عبدالقادر خضر السميطي"، أحد منظمي المعرض أن المعرض يعد الأول من نوعه في محافظة أبين والذي يهدف للحفاظ على الحبوب بصفاتها الوراثية الأصيلة المقاومة للتغيرات المناخية. موضحاً أن إقامة المعرض يعد تشجيعاً للمزارعين على مواصلة إكثار الحبوب الجيدة عن طريق الممارسات الزراعية الصحيحة، والاهتمام بالمحاصيل المنتجة محلياً

وقال السميطي أن المجتمع المحلي في أبين يحتاج إلى المساندة والتشجيع لتوسيع زراعة الحبوب بمساحات كبيرة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي لسكان المحافظة والبلد

عموماً، لافتاً إلى أن هذا المعرض الصغير له أهداف كبيرة في لفت الانتباه بأهمية دعم المزارعين والقطاع الزراعي وتوفير الإمكانيات اللازمة لتوسيع قطاع زراعة الحبوب

في دلتا أبين، كونها من الأراضي الخصبة التي تمتاز بالكثير من المقومات

وأثنى عبدالقادر السميطي على المرأة الريفية بقيادة المهندسة إقبال عمر حسن، والذي حفزت الجمعيات النسوية المتخصصة على المشاركة وعرض منتجاتهم

ويأمل القائمون على معرض أبين للحبوب أن يكون هذا المعرض خطوة أولى في طريق تنظيم معرض وطني شامل للحبوب في العاصمة عدن يشارك فيه المزارعين من جميع المحافظات

وعرضت أصناف من الحبوب منها: الذرة الرفيعة البيني، الغربة، الصيف، الحيق، الدخن اللؤلؤي، الدخن الأصبعي، الذرة الشامية، القمح، الشعير

ومن المحاصيل الزيتية تم عرض: الفول السوداني، السمسم بنوعيه الأسود والأبيض، دوار الشمس

ومن البقوليات: الكشري، والدجر الأسود، واللوبيا البلدي، إضافة إلى محصول القطن طويل التيلة

وأشرف على تنظيم معرض الحبوب والمحاصيل الزراعية: المهندس علي عبد الرحمن العيدروس، المهندس عبدالقادر خضر السميطي، المهندس عبدالرؤوف جعفر، المهندس مجيد الحلواني، المهندس علي محفوظ

قرار البنك المركزي ومقترح صرف المرتبات:

مساران لتحقيق الاستقرار المالي والسياسي في اليمن

نبيل حسن الفقيه
خبير اقتصادي

■ في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها اليمن، يأتي قرار البنك المركزي بسحب ترخيص البنوك التجارية ليشكل نقطة تحول رئيسية في مسار البلاد المالي والاقتصادي. ومع تعمق الأزمة الإنسانية وتزايد معاناة المواطنين، باتت الحاجة ماسة إلى خطوات حاسمة وفعالة لتحقيق الاستقرار وتخفيف العبء عن كاهل الشعب. من هذا المنطلق، يبرز قرار صرف رواتب الموظفين كإحدى أهم المبادرات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، وتعزيز الثقة بالحكومة الشرعية، وإضعاف نفوذ الحوثيين

منذ اندلاع الصراع في اليمن عام 2015، تعرضت البلاد لأزمات متتالية أثرت بشكل كبير على البنية التحتية والاقتصاد الوطني. تسببت الحرب في تدهور الخدمات الأساسية، وانقطاع الرواتب عن الموظفين الحكوميين لفترات طويلة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات الفقر. في هذا السياق، حاول الحوثيون استغلال الفوضى لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، من خلال السيطرة على الموارد المالية وتوظيفها لصالحهم

يمثل قرار البنك المركزي بسحب ترخيص البنوك التجارية في اليمن نقطة تحول رئيسية في الوضع المالي والاقتصادي للبلاد، وأصبح من الواضح مع مرور الوقت أن تحقيق الاستقرار في اليمن يتطلب تبني سياسات مالية واقتصادية مدروسة، تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتحسين الأوضاع المعيشية. ومن هنا، نجد ان من المهم ان يبادر المجلس الرئاسي والحكومة لتبني قرار شجاع يتمثل في اقرار صرف المرتبات لعموم موظفي الخدمة المدني وفقاً

لقواعد بيانات 2014، حيث يعد مثل هذا القرار عنصراً حيوياً يمكن أن يكون له تأثير كبير على استقرار البلاد ورفع مستوى الولاء الشعبي للحكومة الشرعية، ويسحب البساط من تحت أقدام الحوثيين، وسيلعب دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم الاقتصاد المحلي، وتقوية موقف الحكومة الشرعية في مواجهة التحديات

هذا القرار ان تم تنفيذه فإنه سيعزز من الثقة بالحكومة الشرعية ويظهرها كجهة مسؤولة ومهتمة بمصلحة الشعب. كما سيسهم في اعادة دوران الدورة اقتصادية واستقرارها، وسيساعد على التخفيف من التوترات الاجتماعية، ومنع الاضطرابات الناتجة عن قرار البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك سيساعد هذا القرار على الحد من الأزمة المالية التي يسعى الحوثيون لتوظيفها و استغلالها لصالحهم، كما ان هذا القرار سيساهم بشكل كبير في استقرار العملة المحلية المعتمدة من الحكومة الشرعية، وسينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي

تحتاج الحكومة لكسب الدعم الداخلي، وهذا لن يتاح في ظل اضمحلال تواجد الحكومة الشرعية في مناطق سيطرة الحوثيين. وبالتالي، لا مجال لتحويل الرأي العام لصالح الشرعية إلا من خلال صرف المرتبات، مما يعزز من الثقة بالحكومة، ويزيد من التأييد الداخلي للحكومة الشرعية في مواجهة التحديات السياسية التي يدفع بها الحوثيون مستغلين تماهي المجتمع الدولي والإقليمي معهم في مواجهة الحكومة الشرعية، فصَرف رواتب الموظفين في هذه الظروف المتغيرة ليس فقط ضرورة اقتصادية، بل هو واجب و أيضاً ضرورة استراتيجية سياسية يمكن أن يعزز من مكانة الحكومة الشرعية وتقوي موقفها ضد الحوثيين، حيث يعد مثل هذا القرار نقطة قوة سياسية تساهم في تحقيق الاستقرار وتعزيز الدعم الشعبي للحكومة الشرعية، خاصة مع إبراز الفرق بين الحكومة الشرعية والحوثيين، وتحويل الرأي العام لصالح الشرعية

يجب التاكيد هنا على ضرورة صرف الرواتب ان تم بالعملة المعتمدة من الشرعية والتي يرفض الحوثيين المواطنين من التعامل بها، مما يعكس التزام الحكومة بمسؤولياتها تجاه المواطنين، ويبرز الحوثيين كجهة غير مسؤولة وغير مكترثة بالمواطنين، علاوة على أن صرف المرتبات سيؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يقلل من فرص التجنيد للجماعات المتطرفة الحوثية، حيث يمكن للأفراد الاعتماد على دخل مستقر بدلاً من اللجوء إلى الانخراط مع الجماعات المتطرفة

يحتاج البنك المركزي لبعث رسائل دعم للبنوك التي تنصاع لقرارات وسياساته. وبالتالي، فإن صرف المرتبات من خلال البنوك التجارية المعتمدة لدى البنك المركزي في عدن سيسهل من عملية الصرف وسيضمن أن عملية صرف الرواتب تتم بشفافية ومصداقية، مما يعزز ثقة المواطنين والمؤسسات في النظام البنكي. وسينعكس ذلك على البنوك التجارية، حيث سيوفر قنوات رسمية معتمدة من الحكومة الشرعية والبنك المركزي ويقلل من فرص الفساد وسوء الإدارة المالية، مع ضرورة توفير التسهيلات البنكية اللازمة للبنوك المعتمدة لضمان سهولة وسلاسة عملية الصرف

صرف الرواتب عبر البنوك المعتمدة سيعزز من تدفق الودائع المالية إلى هذه البنوك، مما يزيد من السيولة المتاحة لديها ويمكنها من تقديم قروض ودعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من فرص العمل والتنمية. سيوسع من نطاق الخدمات البنكية، ويسهم في تحسين السيولة لدى البنوك، مما ينعكس إيجاباً في توسيع نطاق الخدمات المصرفية. هذا سيساعد في إعادة الثقة بالقطاع البنكي، الذي فقد لصالح الصرافين الذين يديرون كتلة نقدية أصبحت تمثل المعيق الأول لاستقرار العملة. صرف الرواتب بالعملة المعترف بها لدى الشرعية عبر القنوات الرسمية يعزز الطلب عليها، مما يسهم في استقرار سعر الصرف وتقليل التضخم، حيث سيقلل من الاعتماد على العملات الأجنبية، ويدفع بالجميع لاستخدام العملة المحلية، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري والاقتصادي للبلاد، وسيحظى بتأييد ودعم من المجتمع الدولي، مما يعزز من موقف الحكومة الشرعية على الصعيد الدولي

تدهور العملة الوطنية وأنعكاسها على الوضع الاقتصادي

د. محمد صالح الكسادي
الاستاذ المشارك في المالية بكلية العلوم الادارية – جامعة حضرموت

■ أن تدهور الاوضاع الاقتصادية ليس وليد اليوم، بل هو نتيجة حتمية لاختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وعدم تنوعه، وكذلك ميزان المدفوعات وزيادة حجم الواردات سنوياً وعدم وجود رؤية وسياسات استرتيجية بفعل تعدد الحكومات وتغير الاوضاع السياسة من فترة الى اخرى

مما انعكس بدورة السلبي في الانتاج وبالتالي ضعف الصادرات ، وعدم الحصول على العملات الاجنبية، وحتما في النهاية عدم استقرار سعر الصرف ،جعل الحكومة تقوم بعملية تعويم سعر الصرف الحر في ظل قاعدة انتاجية ضعيفة غير صناعية بل إستهلاكية ، أثرت بشكل سلبي في ارتفاع مستويات الأسعار بشكل دراماتيكي بما يفاقم الاوضاع المعيشية للمواطنين من تدهور الاوضاع الاقتصادية في مختلف القطاعات في ظل تنصل الحكومة عن تبعات ذلك الامر

لذا توصي هذه الورقة بقيام الحكومة بإعادة النظر في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وتنمية القطاعات المختلفة والمستدامة للمساهمة في تعزيزه، والاهتمام بالصادرات والغاء قرار تعويم العملة الوطنية

المقدمة

تعد العملة الوطنية عاملاً اساسياً في إستقرار الأوضاع المعيشية وينعكس ذلك على حياة الناس ،مما يعوق قيام أي عملية تنمية مستدامة باليمن ، حتما هناك عدة أسباب اقتصادية او اخفاقات ترافقت وتسببت في الإنهيار المتسارع للاقتصاد ،حيث أن الهيكل الانتاجي لليمن له دوراً كبيراً في عدم توفر العملات الصعبة نظراً اعتماد الاقتصاد على تصدير سلعة معينة النفط والغاز والمنح والمساعدات وعدم تنويع الصادرات ، كما أن عدم وجود توافق بين السياسة النقدية والمالية كان له دوراً في استمرار تدهور العملة الوطنية، والصدمات الخارجية مثل أحداث سبتمبر 2001 وكذلك كوفيد19 عام 2020 وهناك أسباب داخلية مثل عجز القطاعات الغير نفطية الانتاجية ،لذا فأن هذه الورقة تناقش هذه الموضوع في عدة محاور وهي الاتي:

1. تركيبة الهيكل الاقتصادي اليمني وعدم تنو عها
2. أستمرار زيادة الواردات على حساب الصادرات
3. سياسات نقدية متضا ر بة
4. إختلال السياسة المالية مما ادى الى ضعف الخدمات

1. تركيبة الهيكل الاقتصادي اليمني وعدم تنو عها

إتصف اقتصاد اليمن أنه اقتصاد غير متنوع في مختلف القطاعات الانتاجية سواء صناعية وزراعية وسمكية وخدمية ، وظل معتمداً على تصدير سلعة واحدة ريعية وهي النفط الخام ،وكذلك الغاز منذ التسعينات من القرن الماضي فالقاعدة الانتاجية لليمن ظلت ضعيفة في مختلف المجالات ،رغم وفرة المواد الخام وغناء باطن الارض وظاهرها بالموارد الطبيعية التي توجد باليمن بشكل كبير

بالرغم من تعاقب الحكومات المختلفة وتبني برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي والاداري المرسوم لها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي

شكل رقم (٦) تركيبة هيكل الناتج المحلي الاجمالي باليمن

Figure 3. Change in the Weight of Sectors (% of GDP)

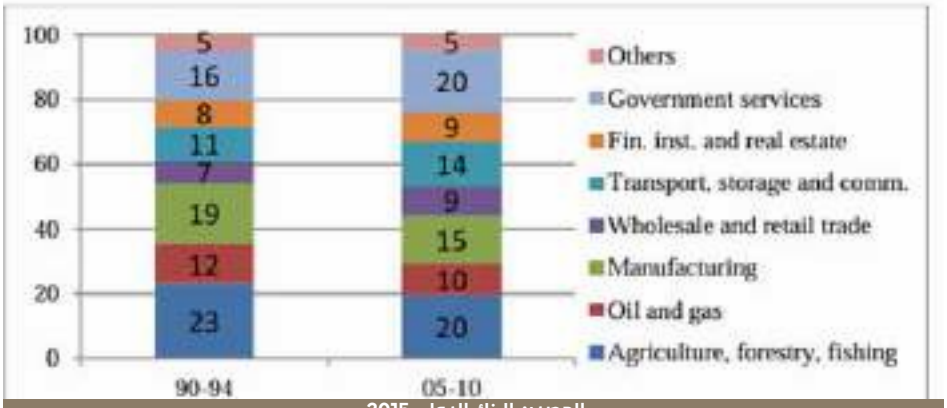

المصدر: البنك الدولي 2015.

ومجموعة المانحين والذي تم تطبيقة منذ عام 1996 ، لأجل تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية ، إلا أنه لم يثمر البرنامج نتيجة إنتشار الفساد في مفاصل الدولة وبخاصة في الجوانب الادارية وكذلك تهريب للموارد الطبيعية وبخاصة في قطاع النفط والقطاع السمكي والموارد البشرية، أي أن هناك فشل في مجال المالية حيث الجهاز الاداري الحكومي المتضخم بالوظائف الوهمية والمزدوجة،إلا أنه نجح في الجانب النقدي في فرض نظام التعويم الحر المدار للعملة الوطنية عام 1999 ثم التعويم الحر في2017،وبالنسبة للقطاع المالي وتحرير الاسعار وتقليص الدعم الحكومي المقدم في السلع الاساسية والمشتقات النفطية المدعومة أي الدعم الصريح وتم الرفع التدريجي والدعم الضمني لأسعار الماء والكهرباء

لذلك لم يحدث أي زيادة ملموسة في الناتج المحلي الاجمالي GDPوالذي يعكس إجمالي ماتنتجة الدولة من سلع وخدمات خلال سنة، ومن خلاله يمكن قياس نمو الاقتصاد بشكل كمي والذي ينعكس في دخل الافراد ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 800 دولار هبط الان الى 30دولار ، إلا أنه منذ عام 1990 — 2024 كان متغيراً كثيراً من 5.73 ترليون ريال مايعادل 23 مليار دولار في التسعينيات من القرن الماضي ،وتشير تقديرات البنك الدولي الان أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي انكمش بنسبة 54% بين الاعوام 2011 لغاية 2023

أن عدم تنوع مداخيل الاقتصاد اليمني وتطويرها قد ساهم بشكل مباشر في الوضع الذي تعيشه البلاد الأن، وأهم القطاعات المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي هي الاتي:

- القطاع الصناعي

لم يشهد أي تطور يذكر وبخاصة في صناعة السلع الرأسمالية ،بينما في الشق الاستخراجي تمت زيادة الاستكتشافات النفطية، بالرغم من تراجع إنتاخ حقول النفط ،اما المعدنية كانت ضئيلة و كذلك في جانب الصناعات التحويلية حدث تغير ملموس، إلا أنه نتيجة عدم جاذبية بيئة الاستثمار وعدم الاستقرار السياسي وعدم تطور قوانين الاستثمار لم يحفز القطاع الخاص الدخول بقوة بهذا المجال كشريك في إحداث عملية التنمية الاقتصادية ،والشكل التالي يوضح تراجع إنتاخ النفط

شكل رقم(2) انتاج النفط1986-2014.

Figure 41. Oil Production, 1986–2014

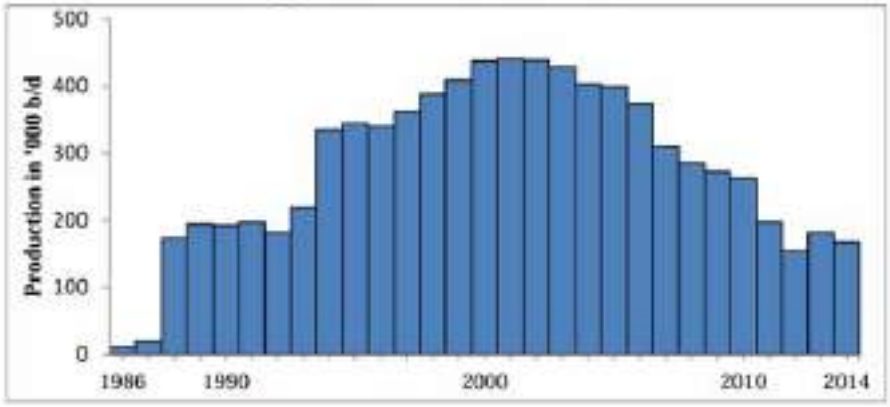

المصدر : البنك الدولي 2015.

نتيجة عدم وجود استكشافات جديدة وقدم التكنولوجيا المستخدمة وكذلك عدم الاستقرار السياسي ،وحيث تتعرض الشركات الى مضايقات من قبل القبائل بملكية الاراضي

كما أن ضعف البنية التحية لإقامة المناطق الصناعية المتخصصة قد أضعف الاهتمام بهذا القطاع المهم وأصبح هش نتيجة عدم الاستثمار في البنية

شكل رقم(3) الأراضي الزراعية ونوعية الانتاج من 2001 لغاية 2012.

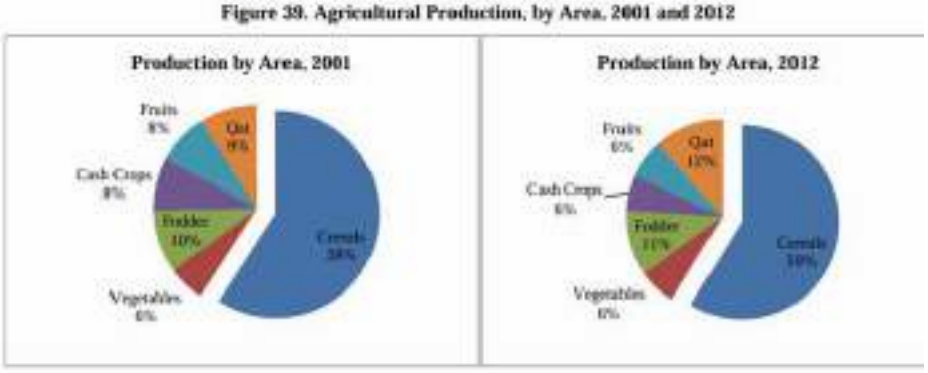

المصدر:البنك الدولي2015.

التحتية، بما في ذلك النقل والتكنولوجيا والاتصالات والتحول الرقمي

وبلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 16.5% في عام 1990 واعلى قيمة وصلها في عام 2000 الى 31.7% وأدنى قيمة في عام 2023 بين 2% الى 1% متأثراً بإيقاف تصدير النفط منذ أكتوبر 2022 وحالة عدم الاستقرار السياسي والحرب، وكذلك تراجع الصناعات التحويلية نتيجة هروب رؤوس الاموال، فقد كانت تشكل 9% عام 1990 ثم ارتفعت عام 2010 الى 22.02% ووصلت الان الى 5% وهذه الامور كلها تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين

- القطاع الزراعي

عرفت اليمن منذ القدم بالسعيدة نظراً لما تتمتع به من أراضي خصبة وواحات صالحة للزراعة كما أبدع الانسان اليمني في بناء المدرجات الزراعية، وهويعتبر قطاع حيوي ومستدام، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مازالت ضئيلة من 24% عام 1990 ووصلت عام 2010 الى12.0% و في عام 2023 نتيجة التغيرات المناخية وتراجع المساحات المزروعة واعتماد اليمن على الامطار الموسمية واستخدام الوسائل التقليدية في الزراعة وضعف الاستثمار في مجال الزراعة رغم ان العمالة في الارياف اغلبها تعمل بالزراعة ورعي الاغنام لم نجد أ رقم محدد لها

من الملاحظ زيادة رقعة زراعة القات في السنوات الأخيرة على حساب المحاصيل النقدية وكذلك الخضار والفواكه

شكل رقم(4) الشريط الساحلي لليمن.

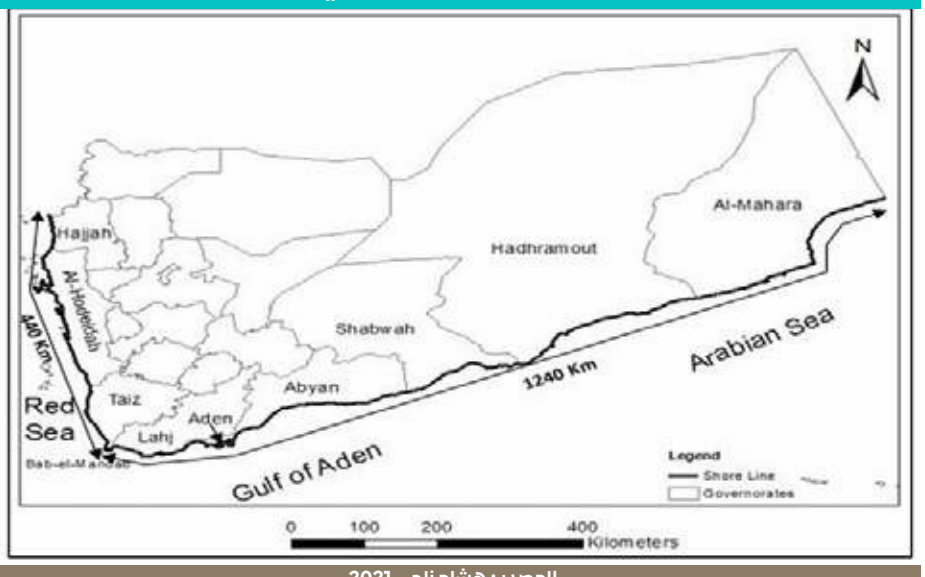

المصدر : هشام ناجي 2021 .

- القطاع السمكي

يعد من القطاعات المهمة حيث أن اليمن تتمتع بشريط ساحلي يمتد من الشرق من محافظة المهرة الى باب المندب ويبلغ حوالي 1482 كيلو متر، ومن باب المندب الى محافظة الحديدة ومحافظة حجة770 كيلومتر، حيث تطل اليمن على المحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن والبحر الاحمر، وإجمالي الشريط الساحلي لليمن 2252كيلومتر، مما يجعل اليمن غنية بالثروة السمكية والاحياء البحرية

ويسهم هذه القطاع في الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 بحوالي وفي عام 2005 1.6%، أما الان في عام 2023 حوالي 0.1% ، إلا أن غياب أي رؤية جعلت العشوائية في الاصطياد واستخدام أساليب الصيد التقليدية وعمليات الجرف وعدم الالتزام باللوائح والأمتثال للقوانين المنظمة للصيد عرض القطاع هذا الى التدمير وفقدان الاسماك ذات القيمة الاعلى، وإنخفاض المخزون السمكي وانخفاض مستوى التكنولوجيا وعدم تنمية مورده المستدام.

- القطاع الخدمي

ويشمل النقل والاتصالات

جدول رقم(1) توقعات الناتج المحلي الاجمالي من 2013 لغاية 2023.

Developing economies: rates of growth of real GDP (continued)

Annual percentage change

	1999-2003	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
Iran (Islamic Republic of)	3.1	4.6	-1.3	13.4	3.8	-5.4	-6.5	-5.7	2.9	3.1	2.6
Maldives	5.1	7.2	2.9	6.3	7.2	8.1	7.0	-31.5	17.9	16.5	9.5
Nepal	4.2	6.0	3.3	0.6	8.2	6.7	7.0	-2.5	-1.7	5.5	3.9
Pakistan	4.1	4.7	5.5	5.6	5.8	1.1	-0.9	4.7	0.8	4.2	3.8
Sri Lanka	5.5	5.0	5.0	4.5	3.6	3.3	2.3	-3.6	3.4	2.6	3.5
East and South Asia – net fuel exporters	4.3	4.6	3.3	6.5	5.2	2.3	1.7	-0.6	3.2	4.4	5.2
East and South Asia – net fuel importers	7.7	6.5	6.2	6.2	6.2	6.0	5.1	0.1	7.1	5.1	5.5
Western Asia	4.4	3.4	3.8	3.3	2.6	2.4	1.4	-1.4	4.7	4.8	3.6
Western Asia – net fuel exporters	4.5	2.7	3.2	3.3	-0.4	1.7	1.4	-5.7	2.5	5.6	3.8
Bahrain	5.2	4.4	2.9	3.6	3.9	1.8	1.8	-5.5	2.6	3.4	3.2
Iraq	4.8	0.2	4.7	13.8	-3.8	0.9	4.4	-11.2	2.4	6.2	4.2
Kuwait	4.4	0.5	0.6	2.5	-4.7	2.4	-0.6	-8.9	2.0	5.8	3.9
Oman	3.6	1.5	4.6	5.1	0.3	0.9	-0.8	-3.2	2.2	4.5	3.5
Qatar	10.9	4.0	3.7	2.1	1.6	1.5	-0.2	-3.9	2.3	4.2	3.3
Saudi Arabia	3.5	3.7	4.1	1.7	-0.7	2.4	0.3	-4.1	2.4	6.0	3.5
United Arab Emirates	4.8	4.3	5.1	3.1	2.4	1.2	3.4	-6.1	3.0	5.8	4.2
Yemen	3.1	-10.6	-28.5	-14.6	-10.0	-1.2	2.1	-5.2	1.1	2.5	3.2

المصدر : البنك الدولي 2022.

جدول رقم (2) مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي من 2019-2023.

TABLE 1.1 • Selected Economic Indicators (2019-2023)

	2019	2020	2021	2022	2023
Real Sector	(Annual percentage change)				
Real GDP	2.1	-8.5	-1.0	1.5	-2.0
Real GDP per Capita	-1.0	-10.6	-3.1	-0.7	-4.1

المصدر:االبنك الدولي 2024.

وبلغ مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي 13% وهو يشهد تقلبات حادة نتيجة عدم وجود رؤية واضحة للحكومة ووجود شبكات الفساد وعدم تطوير البنية التحتية من طرقات وجسور وانفاق

- قطاع التجارة الخارجية والسياحة

أن الموقع الجيوساسي التي تقع علية اليمن على خطوط الملاحة الدولية والتجارة الدولية، يجعل اليمن حلقة الوصل بين الشرق والغرب ولاعب دولي حيث لم تستفيد اليمن من موقعها على الممرات الدولية، ويساهم هذا القطاع بحوالي في عام 1990 ب 15% وشهد ارتفاع ووصل عام2007 الى 24%

وأن استمرار انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بحسب توقعات البنك الدولي ،حيث انه بالسالب

وبالتالي هناك إرتفاع معدلات الفقر ووصل الى 80% وإنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ،مما جعل مستوى المعيشة متدني ، وهو امر طبيعي نتيجة الاختلالات الذي في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، مما خلق عدم امكانية توليد فرص العمل ونمو القوة العاملة المؤهلة والتي لا تجد عمل مما رفع من نسبة البطالة

2. استمرار زيادة الواردات على حساب الصادرات.

كان نظام الاستيراد مقيداً في اوائل التسعينات من القرن الماضي وبعد التحرير الفعلي للتجارة في اليمن في عام 1996 حيث سمح استيراد كافة السلع والتي كانت ممنوعة لاسباب اقتصادية وتم تبسيط النظام الحمركي، ووضعت بعض القيود فيما ماهو مرتبط بالامن والصحة وأسباب دينية ،ومنذ عام 1999 أصبح النظام التجاري اليمني مقارب للمعايير الدولية ، أما الان تواجه اليمن تحديات فيما يتعلق بمراكزها الخارجية بسبب ارتفاع احتياجات التمويل وعدم كفاية ايرادات التصدير وتحويلات المغتربين والمنح لموازنة فاتورة الواردات الضخمة، وذلك نظراً الى العجز الهيكلي في الميزان التجاري المستمر من التسعينات القرن الماضي، وبالتالي في ميزان المدفوعات اجمالا م واصبح متجذراً، مما يعوق أي نمو يتواكب مع زيادة النمو السكاني بسنبة 3%

وعلى مدى العشر السنوات الاخيرة أصبح اليمن أكثر اعتماداً على الاستيراد ،مما زاد تعرضه للصدمات الخارجية من ارتفاع أسعار السلع الاساسية من قمح ورز وزيوت طبخ نتيجة التضخم العالمي، او الحرب في اوكرانيا وغزة والتغيرات المناخية العالمية

ولذلك كانت ارتفاعات الاسعار ناتجة عن عاملين هما: عن تضخم مستورد، وأيضا إنهيار العملة الوطنية مقابل الدولار وأرتفاع تكاليف التأمين للموانئ اليمنية

من الملاحظ من الجدول رقم (3) أن ميزان المدفوعات أنه يمر دائماً بالسالب، كما أن هناك سلع كمالية تستورد في ظل الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الدولة مثل السيارات الفارهة اخر موديل وسلع الرفاهية تقليداً لدول الجوار والتي تعيش حالة رفاهية اقتصادية

جدول رقم(3) الميزان التجاري للاعوام من2022-2023.

الأعوام Year	الواردات Imports	الصادرات Exports	إعادة الصادرات Re-Export	صادرات وإعادة الصادرات Exports & RE Export	الميزان التجاري Trade Balance
2022	3,025,094,485	139,362,619	83,331,360	222,693,979	-2,802,400,506
2023	2,495,292,056	294,643,001	342,399,964	637,042,966	-1,858,249,090

Source : Customs Department
المصدر: مصلحة الجمارك

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء 2023.

3. سياسات نقدية متضاربة.

القطاع المالي هو أحدى القطاعات المهمة في إي دولة لإجل تحقيق الاستقرار للعملة الوطنية واستقرار أسعار السلع أي المستوى العام لاسعار السلع ، ولذلك تنطلق أي ساسيات نقدية نحو تقليص التضخم وأتجهت الحكومة اليمنية منذ التسعينات من القرن الماضي الى إصلاح الجهاز المصرفي والرقابة والاشراف علية حيث تم تحرير سعر الفائدة وأصبحت أكثر مرونة، إلا أن ظاهرة الدولرة والسعودة ،مازال يعاني منها الاقتصاد اليمني، رغم أنه في فترة الاستقرار الاقتصادي أستطاعت الدولة الحفاظ على اسعار فائدة حقيقية على الودائع على الريال اليمني منذ عام 1997 لغاية 2011أما الان اسعار الفائدة الحالية لا تعكس التضخم 27%

ثم في العشر السنوات الاخيرة تغيرت الامور، بسبب عدم وجود أستقرار في منظومة السياسات النقدية ،مما زاد من حجم القروض المتعثرة للمؤسسات العامة لدى البنوك العامة والخاصة وكذلك فقدان ودائع الافراد نظراً لانشطار السلطة النقدية منذ عام 2016 بين صنعاء وعدن، ووجود سلطتان نقديتان في بلد واحد ودخولهما في صراع نقدي متنافس، مما زاد من اضعاف الاقتصاد اليمني

فلم يستطيع القطاع المصرفي استعادة حيويته لذلك استمرت الظروف المعيشية والانسانية بالتدهور

4. اختلال السياسة المالية مما ادى الى ضعف الخدمات.

لقد أصبح العجز هيكلي في الميزانية العامة للدولة سمه من سمات الاقتصاد اليمني ، نتيجة ضعف تحصيل الايرادات الضريبية والفساد المستشري في الجهاز الاداري والذي تتحكم فيه البيروقراطيه ونقص الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة، وظلت تغطي العجز الحكومة عبر تمويل العجز بأذونات الخزانة لامتصاص فائض السيولة النقدية والحد من

شكل رقم (5) اسعار الفائدة والتضخم من 1995 -2005.

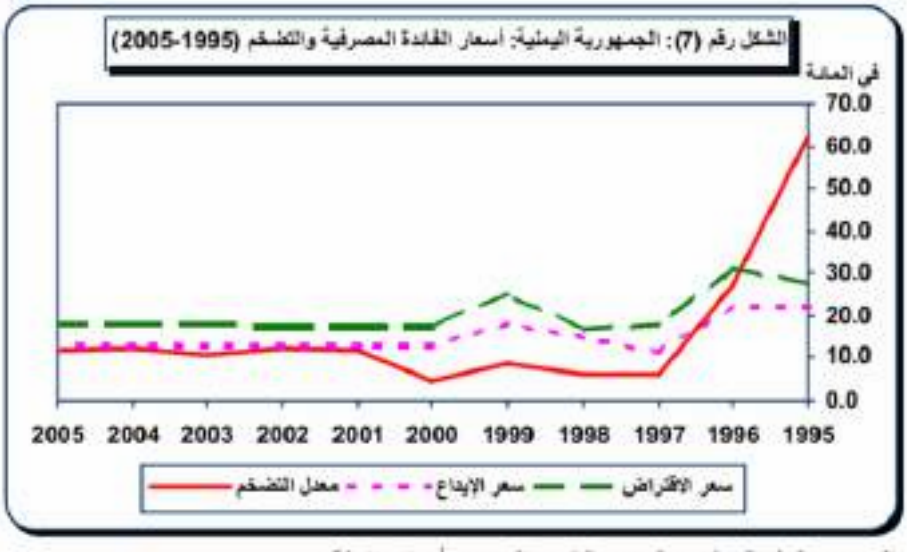

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

جدول رقم (4) ايرادات الدولة للاعوام2000 و2005.

البيان	2000	2005		متوسط النمو السنوي %	
		فعلي أولي	مستهدف	فعلي أولي	مستهدف
إجمالي الإيرادات والمنح	37.7	36.5	35.4	13.5	-
إجمالي الإيرادات الذاتية	37.4	36.5	29.2	13.7	6.3
جملة الإيرادات الجارية ومنها :-	37.4	36.4	29.2	13.6	3.7
إيرادات النفط والغاز ومنها :-	24.1	27.8	15.8	17.5	3.2
النفط المصدر	15.3	16.6	-	16.1	-
نفط للاستهلاك المحلي	8.6	10.9	-	20.0	-
إيرادات الغاز	0.3	0.3	-	13.9	-
الإيرادات الضريبية ومنها :-	7.1	7.1	9.9	14.2	18.3
ضرائب مباشرة	2.8	3.2	4.6	17.2	20.0
ضرائب غير مباشرة ومنها :-	4.3	4	5.4	12.1	17.0
الإيرادات الجمركية	1.9	1.7	-	11.7	-
الإيرادات الجارية الأخرى	6.2	1.6	3.5	-13.3	18.0
الإيرادات الرأسمالية	0.0	0.1	-	65.4	-
متحصلات أصول القروض ومبيعات أسهم راس المال	0.0	0	-	-39.0	-
المنح الخارجية	0.3	0	-	-100.0	-
الاقتراض الخارجي	0.7	1.6	4.6	33.5	-
إجمالي العام الإيرادات	38.4	38.1	33.7	14.0	6.7

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الدولي من 2006 -2010.

من خلال الجدول (5) أدناه يتضح لنا هناك ضعف في تحصيل الايرادات ،بينما نرى دولاً مثل الاردن تعتمد كلياً على الضرائب كمصدر رئيسي للميزانية العامة والمنح ، ومقارنة ذلك بالوضع الان يتضح أننا مازلنا في نفس الطريق ،وأن الايرادات النفطية هي اساس الايرادات وكانت تمثل حوالي 73% من الايرادات العامة ،وتمثل من إجمالي التاتج المحلي الاجمالي 16.6% ثم ارتفعت الى 40% في السنوات الاخيرة

التضخم، مما يقلص من المضاربة على العملات الاجنبية في السوق المحلي منذ عام 2001 لغاية 2005 رغم أنه التوسع في اصدار أذونات الخزانة له محاذير ،وهو عدم الاستفادة من الاموال في تمويل أي مشاريع استثمارية والتي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي ،وكما أنها تلقي باعباء إضافية على الموازنة جراء فوائد الدين العام، وهذا يولد عبئاً متزايداً على الموازنة العامة

اما الايرادات الغير نفطية لم تشهد تطور ملحوظاً نتيجة التهرب الضريبي والاعفاء الضريبي وتأجيل الضريبة وبلغت في المتوسط 33.3% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بين الاعوام من 2000 الى غاية 2005.

جدول رقم (5) الايرادات والنفقات من 2010 - 2019

أهم المؤشرات المالية والنقدية (%) خلال الفترة 2010-2019م

Main Financial and Monetary Indicators (%): 2010 to 2019

Year / Item	2019	2018	2017	2016	*2015	*2014	*2013	*2012	*2011	2010	السنة / البيان
A) Precentage of total government expenditures:											أ - نسبة مئوية من إجمالي نفقات الحكومة:
1- Government revenues	45.72	67.26	65.45	51.26	54.42	87.19	77.04	88.35	83.99	87.19	1- ايرادات الحكومة
2- Current expenditures	92.74	95.46	94.97	91.75	91.60	88.62	86.86	87.07	90.14	82.73	2 - النفقات الجارية
2-1- Salaries and wages	14.20	11.14	15.62	37.15	46.91	35.18	31.89	33.53	33.92	28.41	2-1 الرواتب والأجور
2-2- Goods and services expenditures	21.71	8.92	7.48	4.89	6.32	7.19	8.58	8.93	8.19	9.19	2-2 النفقات السلعية والخدمية
2-3 Current transformative expenditures and public debt Interests	50.44	74.53	71.33	48.52	37.01	45.48	45.47	41.41	45.06	42.28	2-3 النفقات التحويلية الجارية وفوائد الدين العام
3- Investment and Capital expenditures	6.41	0.49	0.01	1.29	1.27	5.45	6.61	7.48	7.07	13.01	3 - النفقات الاستثمارية والرأسمالية
4-Public debt interest payments (local & foreign)	46.94	68.17	67.00	44.16	31.00	19.47	16.72	16.46	10.98	7.56	4- مدفوعات فوائد الدين العام المحلي والخارجي
5- Budget deficit	-53.44	-30.24	-31.00	-43.85	-42.85	-12.63	-20.91	-13.66	-14.83	-12.95	5 - عجز الموازنة
6-Foreign debt service	0.00	0.00	0.00	0.304	0.78	0.61	0.54	-2.33	-2.62	-3.32	6 - خدمة الدين الخارجي
7- Education allocations	0.00	3.81	5.81	15.13	19.39	15.70	15.24	16.55	15.95	14.09	7 - مخصصات التعليم
8- Health allocations	0.00	1.46	1.54	3.03	3.65	4.62	4.02	4.86	3.69	3.64	8 - مخصصات الصحة
9- Agriculture allocations	0.0	...	...	...	...	...	...	0.63	0.76	0.88	9 - مخصصات الزراعة**

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء 2019.

من الجدول رقم (٦) و (٧) أن التوقعات للسنوات العشر الاخير كانت كلها متشائمة ،وهي فعلياًعكست مايعيشة الاقتصاد اليمني من إنهيارات متتالية ،والتي أتضحت ملامحها في الخدمات المقدمة من قبل الدولة في الطاقة الكهربائية وضعفها وزيادة ساعات الطفي في المحافظات المحررة ،وأيضا الخدمات الصحية ووصلت الى حد الصفر، وتدهور مستويات الطلاب في التعليم وكذلك تأخر صرف المرتبات منذ أغسطس ٢٠٢٣ بحجة اصلاح هيكل الاجور والرواتب والقضاء على الموظفين

شكل رقم(6) تركيبة موارد الميزانية العامة للدولة من 1996- 2014.

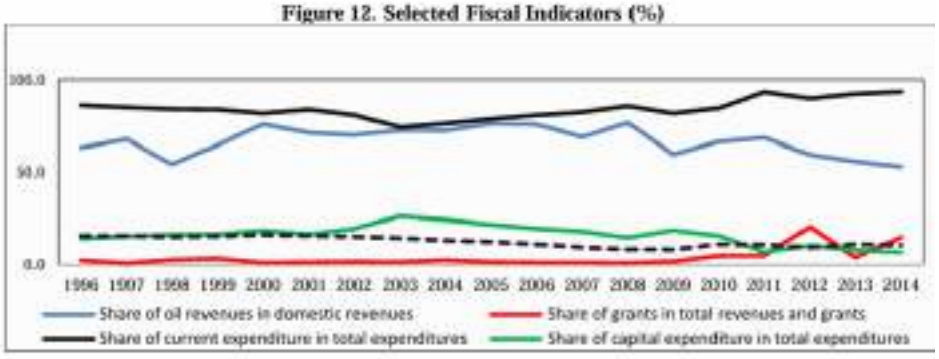

المصدر:البنك الدولي 2015.

الوهميين والازدواخ الوظيفي ، حيث أن أغلب الايرادات تذهب الى بند الاجور والرواتب بحوالي ٤٨٪ من الميزانية العامة للدولة

جائحة كورونا COVID ١٩ ثم رجعت في ازدياد ، أما نفقات الدولة التي ظلت في تصاعد مستمر، وكذلك بالنسبة الى نفقات الدولة في عام ٢٠٢٣ تركزت في قطاع الكهرباء والسلك الدبلوماسي الذي يلتهم نسبة كبيرة نظراً لقدم محطات التوليد وأنها أكثر استهلاك لوقود الديزل والمازوت، والباب الاول الاجور والرواتب الذي شهد إخفاضاً كبيراً مقارنه بالسنوات السابقة نتيجة الامتثال المالي الذي قامت به وزارة المالية في نهاية عام ٢٠٢٣في إنهاء الازدواخ الوظيفي وحذف الموظفين الوهميين من خلال تحول صرف الرواتب الى البنوك

أن النشاط الاقتصادي يتعرض الى انكماش مستمر مما ادخل الاقتصاد في ركود اقتصادي منذ عام ٢٠٢٣ وازداد حدته في ٢٠٢٤ ، بسبب تأكل قدرات مؤسسات الدولة ، وصعوبة الوصول الى الخدمات الاجتماعية الاساسية من تعليم وصحة ومياه وهروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج

شكل رقم(7) نفقات الحكومة 1996 -2012.

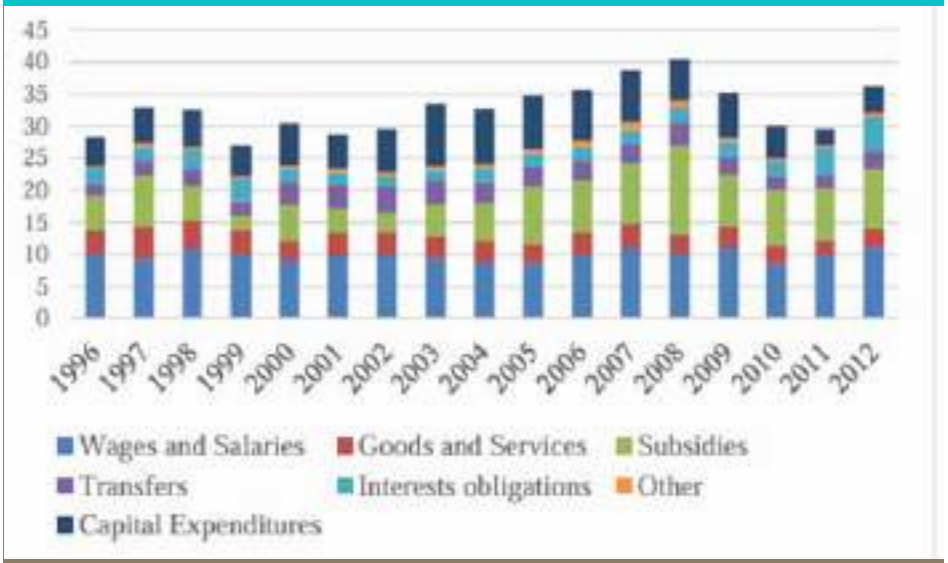

المصدر: البنك الدولي 2015.

من الشكل (٧) أعلاه ظلت الحكومة معتمدة على المنح والمساعدات واعتماد الناتج المحلي الاجمالي على النفط والمنح ،فلم يصمد الاقتصاد أمام أي صدمات داخلية وكذلك خارجية في حالة تقليص الدعم والمنح الخارجية بسبب الاحداث العالمية في اوكرانيا وغزة

من الشكل (٨) يتضح لنا أن ايرادات الدولة مازالت ضعيفة ، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ،ومازالت تعتمد على المنح الخارجية فقط في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١قلت المنح بسبب

شكل رقم(8) الايرادات والنفقات 2019-2023.

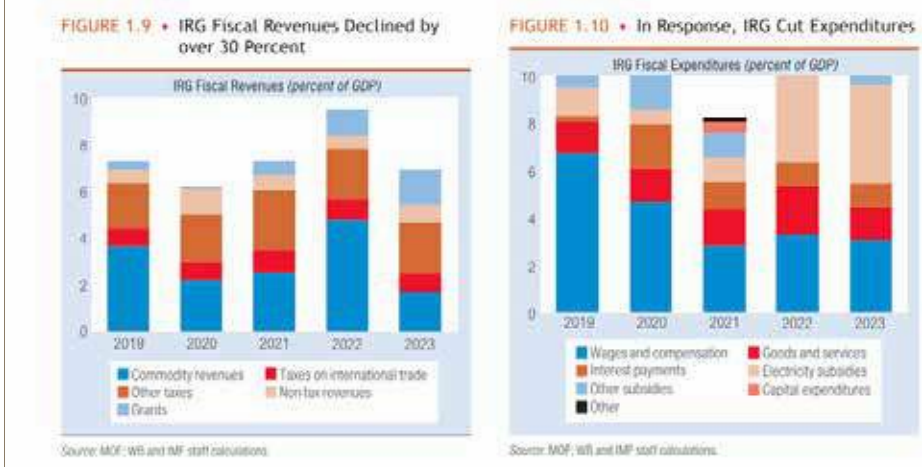

المصدر : صندوق النقد الدولي 2024.

جدول رقم (6) اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من 2014 -2020.

❖ اتجاهات المؤشرات الرئيسية :

البيان	2014	2015	2016	2017	*2018	*2019	*2020
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي%	-10.61	-30.46	-14.61	-9.96	0.78	9.0-	4.0-
معدل تضخم أسعار المستهلك- نهاية العام %	10.4	23.9	11.9	15.0	**20.7	**17	**12
موقف ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	-2.1	-9.7	-6.3	-4.7	-1.2	-4.9	-3.2
نسبة عجز الموازنة العامة الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي %	-4.79	-14.96	-14.52	-7.89	-7.37	-9.3	-8.6
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي%	21.09	10.48	18.79	18.59	15.96	12.9	13.5

*توقعات ** متوسط الفترة

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2018.

جدول رقم(8) أهم المؤشرات الكلية من 2019- 2023.

	2019	2020	2021	2022	2023
Real Sector			(Annual percentage change)		
Real GDP	2.1	-8.5	-1.0	1.5	-2.0
Real GDP per Capita	-1.0	-10.6	-3.1	-0.7	-4.1
Money and Prices			(Annual percentage change, unless stated otherwise)		
Consumer Prices (period average)*	15.7	21.7	31.5	29.5	-1.5
Aden	22.6	30.5	58.8	38.4	7.0
Sana'a	11.4	15.6	8.4	21.6	-11.8
Broad Money*	3,485	3,948	4,491	4,889	4,944
Exchange rate (YER per US$1, average)					
Aden	378	743	1,009	1,114	1,193
Sana'a	567	603	599	572	535
Exchange rate (YER per US$1, eop)*					
Aden	612	669	952	1,205	1,518
Sana'a	581	591	600	580	528
Central Government Finances (IRG)			(In percent of GDP)		
Total Revenues and grants	7.3	6.2	7.2	9.5	6.9
Commodity Revenues	3.8	2.2	2.5	4.8	1.8
Total Expenditures	11.2	10.6	8.2	12.2	9.9
Current Expenditures	10.5	10.3	7.8	12.0	10.8
Capital Expenditures	0.7	0.3	0.4	0.2	0.0
Overall Fiscal Balance	-3.9	-4.5	-0.9	-2.7	-3.9
Financing	3.9	4.5	0.9	2.7	3.9
External (net)	-0.1	-0.3	-0.2	-0.4	-0.4
Domestic	4.0	4.8	1.1	3.1	4.3
General Government Debt	103.3	104.8	93.6	77.9	100.5
External*	41.1	44.4	46.0	38.6	54.5
Domestic	62.3	60.4	47.6	39.3	46.0

المصدر : البنك الدولي 2024.

النتائج

أن استمرار تدهور العملة الوطنية سوف يستمر في ظل المعطيات الاقتصادية الكلية الحالية ، والتي تم الاشارة لها سابقاً ،من ضعف تركيبة هيكل الناتج المحلي الاجمالي ،وعدم تنوعها والعجز المستمر في ميزان المدفوعات الذي يعكس تجارتك مع العالم الخارجي، وإذا ما ظل الناتج المحلي الاجمالي في السالب، هذا يجعل نصيب الفرد من الناخ المحلي الاجمالي منخفضاً بل صفراً ،ولا ينعكس في تحسن دخل الافراد ،وتكون الخدمات الاجتماعية المقدمة للافراد ضعيفة او شبة منعدمة وزيادة رقعة الفقر المطلق، مما يتسبب في ظهور ظواهر اجتماعية مخلة بالامن والامان، وعدم تطور البنية التحية من طرقات واتصالات وشبكة مجاري، وعدم قدرة الدولة على إدارة عجلة التنمية الاقتصادية

بالرغم أن اليمن غنية بمختلف الموارد الاقتصادية والبشرية، الا إنها تعاني من أزمة فساد مستدامة بل أصبحت جزء من ثقافة الشعب

الحلول

١. التركيز على القطاع الزراعي وإدخال التكنولوجيا الحديثة في أساليب الري الحديثة ،وعدم السماح بالبناء في الاراضي الزراعية ،واقامة ثلاجات الحفظ ومصانع لاستيعاب الفائض من الانتاخ وبخاصة منتجات البن والقطن و العسل المانجو والبرتقال والليمون والعنب والرمان والطماطم وتطوير القدرات التسوفية والتصديرية

٢. تطوير أماكن الانزال السمكي في الشواطئ اليمنية مع إيجاد الصناعات الغذائية من المنتجات السمكية والاستثمار في الاستزراع السمكي

٣. الصناعات الاستخراجية إقامة صناعات البتروكمياوية والتي تستند على انتاخ النفط والاهتمام باقامة محطات كهرباء على الغاز والطاقة الشمسية نظراً لكثرة نفقات الدولة على قطاع الطاقة والتي تولد بالديزل والمازوت

٤. الثروة المعدنية والتي غنية بها اليمن من معادن متنوعة تسمى المعادن الحرجة والتي تحتوي عليها الصخور والرمال يتم استغلالها بشكل صحيح وعدم تصديرها مواد خام

٥. إعادة النشاط الحر الى مناطق الموانئ الحيوية والتي على الممرات الدولية وتشجيع الاستثمار الدولي فيها وتحويلها الى مناطق اعادة تصدير البضائع

٦. الاهتمام بالمناطق الصناعية المتخصصة وتطويرها واعادة النظر في قانون الاستثمار

٧. رقمنة تحصيل الضرائب وتفعيل الضرائب الغير مفعلة ،وانهاء الاعفاءات الضريبة والتوأمه بين السياستان المالية والنقدية

٨. ترشيد استراد السلع الكمالية في ظل الظروف الراهنة

المراجع
[١]افاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الاوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، اكتوبر ٢٠٢٣.
[٢]الصفتي،احمد، مسيرة الاصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧.
[٣]خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر٢٠٠٦-٢٠٢١ ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،اغسطس ٢٠٠٦.
[٤] الهوش، معين، الاقتصاد اليمني مشكلة ادارة ام موارد؟ ماهي اسباب تدهور الاقتصاد اليمني؟
[٥]افاق الاقتصاد اليمنيواولوية سبل العيش ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، العدد ٤٠، فبراير ٢٠١٩.
[٦] World economic situation prespects, United nation , ٢٠٢٢.
[٧] Economic monitor,Navgating increased hardship and growing fragmentation, spring ٢٠٢٤.
[٨] The republic of Yemen m Unlocking the potential for economic growth October, ٢٠١٥.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

- الاستعلام عن الرصيد
- عرض ملخص الحسابات
- سداد باقات عدن نت
- التحويل بين حسابات العميل
- التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- طلب دفتر شيكات

تطبيق
الأهلي موبايل
البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق

GET IN ON Google Play
Download on the App Store

Marketing Team

بنك مملوك للدولة %100

54 عاماً من الخبرة 1969-2023 اليوبيل الذهبي

pay.cards@nbyemen.com
nbyemen.com
الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن
أرقام خدمة العملاء: 02 250582 / 02 250581

الحرب الاقتصادية
كيف ومتى تنجح؟

د. ليبيا باحويرث
أستاذ الاقتصاد وإدارة الموارد - قسم المالية والمصرفية جامعة حضرموت

في الوقت الراهن أصبح مصطلح الحرب الاقتصادية أكثر شيوعا كونه يستخدم لوصف السياسية الاقتصادية التي يتم اتباعها خلال زمن الحرب او السلم بين الأطراف الغير متوافقة وبدرجات ومراحل، وممكن ان تكون الحرب الاقتصادية هي عمل مكمل للحرب العسكرية حيث ويتم تطبيقها في المواقف التي لا يصل فيها النزاع الى مرحله حسم عسكري بغرض اضعاف أحد الأطراف المتنازعة.

وتعد الحرب الاقتصادية من اهم مكونات الحروب الشاملة بين الأطراف التي تتضمن استخدام وسائل أساسية لإدارة الصراع في المنطقة هادفا ارغام الأطراف الأخرى للخضوع والتنازل للطرف الأول بما يحقق مصلحته اما بتنفيذ سياسة معينه او العدول عنها

للحرب الاقتصادية اهداف مختلفة منها :

- هدف اقتصادي - يستخدم وسائل وأدوات اقتصادية بهدف السيطرة على السوق
- هدف سياسي - تتمثل في عقوبات اقتصادية لتغيير سياسة البلد
- هدف عسكري - تتمثل في الاجراءات المتخذة ضد الموارد الاقتصادية

ويتمثل تحقيق تلك الاهداف من خلال التنافس على المصالح الجيوسياسية و النفوذ الداخلي والخارجي، والعمل على اعاده توزيع الأدوار حيث تمثل ارتباطا وثيقا بالقضايا السياسية والأمنية والاستراتيجية، والسعي نحو تدمير الصناعات الحيوية والبنيه التحتية، العمل على عزل الدولة عن السوق العالمية مع تقويض المعاملات المالية وحصر عمل البنوك مما يضفي عدم قدره السلطات على السيطرة على أموالها، وانتشار الفوضى والبطالة

والتضخم والهجرة، وتغيير جزء من سياساتها التي لا تتوافق مع نظام الحكم عبر أدوات التجسس ونشر الشائعات الاقتصادية المضادة للطرفين، وكذلك العمل على تدمير الميزان التجاري للدولة مع استنزاف احتياطاتها من النقد الأجنبي وبالتالي التضخم وانهيار العملة المحلية

اما الآليات والوسائل المتبعة في الحروب تتمثل في الإجراءات الاقتصادية التي تكمن في (العقوبات، الحظر، المقاطعة للسلع، الحصار عبر المنافذ بأنواعها، وفرض الغرامات، والعقوبات المالية على المؤسسات والبنوك والأشخاص)

هناك إجراءات تجارية تتمثل في فرض الرسوم والتعريفات الجمركية الإضافية على السلع والخدمات، والتضييق على حركه رؤوس الأموال وحظر الأنشطة المصرفية والتحويلات المالية مع تجميد الحسابات .

ومن ضمن الآليات المتبعة العمل على التلاعب بالعملة المحلية والسعي نحو الانهيار التام لها مع اغراق الدولة في الديون والاقتراض مما يفضي الى انهيار الاقتصاد، كما يلعب انتشار الفساد ودعمه دور

بارزا في انهيار الاقتصاد واستمرار الحرب الاقتصادية لفترات أطول بهدف اضعاف مقدرات الدولة عن طريق نهب المال العام سعياً نحو كسب الولاء والطاعة، حيث تندرخ ضمن الآليات ايضاً التبعية الاقتصادية والمتمثلة في الدعم عن طريق المساعدات والهبات المالية والغذاء والدواء وغيرها مما ينجر عن ذلك كسب الولاءات والخضوع المطلق للدول المانحة، كما تندرخ الحماية العسكرية ايضاً ضمن الآليات المتبعة للحرب الاقتصادية.

ولكي تنجح الدولة في خوض حرب اقتصادية يتطلب مقومات تساهم في قيامها عدة عوامل تتمثل في قوة ميزان المدفوعات والذي له القدرة على التأثر بالصدمات الخارجية ومقاومتها، قوه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وحجم الصناعات والإنتاجية الوفيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لإمكانيه التصدير ورفد ميزانيه الدولة وكذلك كفاءة الدولة العسكرية التي بإمكانها ان تحول وبسرعة الحروب الاقتصادية الى حروب عسكريه

وفي ختام هذا المقال نترك القارئ الكريم مقارنه ما تم التطرق له بالوضع الحالي في اليمن ...فهل نحن نخوض حرب اقتصادية؟

الطاقة الكهربائية في اليمن: ثمن الفوضى و(غياب) الرؤية والإرادة والإدارة

د. محمد الميتمي
سفير اليمن لدى الصين

بعد مرور أكثر من ستة عقود من قيام الثورتين اليمنيتين عجزت الإرادة والإدارة في اليمن عن توفير الحد الأدنى من احتياجات السكان والتنمية من الطاقة والكهرباء. ففي بلد يتجاوز مساحته أكثر من 550 ألف كيلو متر مربع ويسكنه أكثر من 35 مليون نسمه فإن ما ينتجه ويستهلكه من الطاقة لهو أقل بمرات عديدة مما يستهلكه الحرم المكي بالمملكة العربية السعودية الشقيقة. وفي الصيف الحارق يكتوي سكان المناطق الساحلية بالقيض القاتل بسبب الانقطاعات الطويلة والمتكررة للكهرباء ويموت العديد منهم بتلك النقمة، بينما تغرق معظم المدن والأرياف ولسنوات طويلة متلاحقة في الظلام الدامس، ويلحق بالاقتصاد وحياة السكان الشلل التام

افتقار اليمن للرؤية التي تتمحور في كون الطاقة الكهربائية المرتكز الأساسي لعملية التنمية ومحركها الأول ونقطة العبور المركزية إلى حقوق المواطن اليمني الاقتصادية والاجتماعية جعل هذا البلد الغني بموارده الطبيعية، والأحفورية على وجه التحديد والوفير بموارده البشرية يتخبط في الظلام والفوضى العارمة والعوز والإملاق لعقود طويلة متلاحقة. هناك أوجه شبه بين حال اليمن وحال لبنان في الثلاثين السنة الأخيرة فيما يتعلق بأزمة قطاع الطاقة الكهربائية التي قادته إلى وضع مأساوي وأسهم مع عوامل أخرى من بينها غياب الإرادة السياسية والإدارة الحكومية الكفؤة النزيهة إلى جعلها دولة فاشلة، بعد أن كانت لبنان جوهرة الشرق الأوسط.

اختلفت الكتلتان الاشتراكية والرأسمالية في القرن الماضي المتناقضتان في كل شيء واتفقتا في شيء واحد وهو أهمية الطاقة والكهرباء للتقدم والرخاء. لقد لخص لينين زعيم البلشفية ذلك قائلا إن الشيوعية تعني التصنيع وكهربة البلاد، كما لخص الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت برنامجه المعروف "بالنيوديل" لانتشال أمريكا من أزمة الكساد العظيم أن ذلك يعني في المقام الأول إمداد كل أمريكا — الحضر والريف — بالطاقة الكهربائية.

الطاقة هي مصدر الحياة ونبض الكون. فالضوء والكهرباء كشكل من أشكال الطاقة هو أحد أهم معالم هذا الكون الفسيح وبها ومن خلالها نستدل بهما على وجوده. تموت النجوم والمجرات وينطفئ لمعانها عندما تفقد طاقاتها. جميع الكائنات الحية على الأرض بدأ من وحيدة الخلية والأحياء الدقيقة وحتى الثدييات والأشجار العملاقة تعتمد في بقائها وتطورها على استهلاك الطاقة. تقول الأسطورة اليونانية أن حياة الانسان على الأرض بدأت عندما قام بروميثيوس بسرقة النار من الآلهة واعطاها للبشر، فعوقب على ذلك بالعذاب الأبدي. وكلمة بروميثيوس تعني "بعيد النظر"، فقد كان هذا الحكيم التيتاني يؤمن بقدرة الانسان على تطويع النار لمصلحة البشرية وتطورها. وفي هذه الأسطورة دلالة على المغزى الوجودي والفلسفي للطاقة بالنسبة للحضارة الإنسانية. فدون الطاقة لا مكان لبقاء الانسان على قيد الحياة ولا مكان للتنمية. إن اكتشاف النار والسيطرة عليها من قبل البشر غدى الحد الفاصل في التطور بين الإنسان وبين سائر الكائنات الحية الأخرى على الأرض. ويوضح تأريخ العلم أن السمات المميزة للتطور البيولوجي لجميع الكائنات الحية على الأرض بما فيها النباتات يتمثل في تنوع

الطرق والوسائل التي تستخرج بها تلك الكائنات الطاقة وكيفية استخداماتها لها. فتنوع تلك الوسائل والطرق بدء من استخراج الطاقة وتخزينها واستخدامها يبين الخصائص المميزة لتلك الكائنات ويحدد مرتبتها داخل التسلسل الهرمي التطوري. وينطبق ذلك بالمثل على الشعوب والدول والحضارات. فمن يمسك بزمام الطاقة يتيسر له الإمساك بزمام التأريخ والإحكام بصيرورته. إن معظم المؤامرات والحروب والنزاعات في العصر الحديث بين الدول التي راح ضحيتها ملايين البشر حدثت وما برحت تحدث بفعل الرغبة والسيطرة على مصادر الطاقة.

لقد أصبح من المعلوم علميا والمسلم به عمليا ان تأمين إمداد كافٍ ومستدام من الطاقة شرطا ضروريا لبقاء كافة الكائنات الحية على قيد الحياة على اختلاف أنواعها ومسمياتها وشرطا لتطور الأمم والدول. وهذا الأمر يتطلب الرؤية والقدرة والكفاءة والأدوات لاستغلالها الاستغلال الأمثل، وللتحول من مورد إلى آخر من موارد الطاقة عندما يتعرض أحد تلك الموارد للنضوب. فحالما تمكن الانسان قبل نحو 6 آلاف عام من استخدام طاقة الرياح للإبحار بالسفن الشراعية أو تحريك المطاحن بالرياح أو بتيارات المياه المندفعة فانه بتلك التحولات التكنولوجية لاستخراج واستغلال الطاقة خلق المقدمات والظروف الملائمة لإنشاء حضارات قديمة عظيمة متقدمة كالحضارة اليمنية، والحضارة المصرية، والصينية، وغيرها

لا شك أن الوصول إلى موارد الطاقة وتأمين معروضها، وارتفاع تكاليفها، وغياب المنافسة والشفافية في أسواقها، وعدم كفاية وكفاءة الاستثمارات في مجال الطاقة التقليدية منها والمتجددة والتباطؤ القاتل في صياغة وإيجاد الحلول الجذرية لمشكلة الطاقة والكهرباء في اليمن هي من المشاكل الحادة المعروفة والمزمنة التي رسمت وجه اليمن المعاصر. وبالنتيجة هي من تقرر قدرة اليمن على البقاء والنمو والتطور وتحديد مكانته بين دول العالم وإيجاد موضع يليق بشعبه في سلم الحضارة المعاصرة.

لقد شكّل انعدام الكهرباء والطاقة في اليمن حتى مطلع ستينات القرن لعشرين أبرز معالم العزلة والتخلف لذلك البلد سيء الحظ في جنوب جزيرة العرب. فقد كانت جميع المدن والارياف تغرق في الظلام الدامس مع غروب الشمس وتستعيد حياتها البائسة مع شروقها، فيما عدى منازل معدودة تعد بعدد أصابع اليد الواحدة للأسرة الحاكمة من بيت حميد الدين وبيوت بعض السلاطين في جنوب البلاد. كانت الحمير والبغال والثيران بالإضافة الى القوة العضلية للإنسان هي أشكال الطاقة المتاحة امام اليمني لإنتاج قُوتِه ومصادر عيشه في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك عملية النقل والتنقل. لم تدخل الكهرباء اليمن الا بعد قيام الثورتين 1962 و1963، باستثناء مدينة عدن التي عرفت الكهرباء عام 1926 وذلك لتغطية احتياجات القاعدة العسكرية للمستعمر البريطاني بإنشاء محطة بخارية طاقتها لا تتعدى 3 ميجاوات. كانت اول بعثة استكشافية لاستخراج النفط في الجزيرة العربية هي تلك التي قدمت إلى اليمن عام 1925م، لكن جهل الأمام يحي بن حميد الدين وتخلفه المريع وخوفه المزمن والمركب من الأجنبي الذي قد يفضحه أمام شعبه من العزلة الشديدة التي فرضها عليه وسد كل المنافذ والطرق للالتحام بمسار عصر الحديث وايقاعاته المتواترة، هو ما دفعه إلى رد هذه البعثة خائبة على أعقابها. اختارت الشركة بعد مرور عقد من الزمن ونيف التوجه إلي الملك عبد العزيز بن سعود الذي رحب بعقله المتوقد وبصيرته النافذة بمشروع استخراج النفط في المملكة العربية السعودية لتصبح بعد ذلك التأريخ أكبر منتج للنفط في العالم لينعم شعبها بخيرات الطاقة المكتشفة وثمارها المتنوعة، وتؤسس لدولة هي الأقوى في الجزيرة العربية. فيما انزلق اليمن إلى ظلمات الحروب والصراعات المتلاحقة حتى هذه اللحظة، التي حكمت على شعبها بالفقر والتخلف والإملاق بالرغم ما يمتلكه اليمن موارد طبيعية هائلة ومتنوعة وشعب مكافح لا يلين، لينزلق إلى مكانة الدولة الأضعف والأفقر في جزيرة العرب بعد أن كان بلدا مؤسساً لحضارات الشرق القديم ومنبع اللغة العربية، بل وأصل العرب كما يقول المؤرخون.

عندما قامت الوحدة اليمنية في مايو 1990 كانت الطاقة التوليدية للكهرباء بكافة مصادرها في اليمن بشطريه لا تتعدى 714 ميجاوات. وبعد مرور عقد من الزمن ارتفعت الطاقة التوليدية إلى الضعف وأكثر قليلا فيما تضاعف عدد المشتركين بنحو 4 مرات خلال نفس الفترة. وبالرغم من هذه الزيادة المشهودة في توليد الطاقة ظل أكثر من 55% من السكان بلا كهرباء. وقد ساهم

الفاقد من الكهرباء المقدر بنحو 30% من إجمالي الطاقة التوليدية بسبب سوء الشبكة، والاعتداءات المتكررة من عصابات التخريب ضد خطوط نقل الكهرباء التي بلغت وحدها في عام 2010م نحو 144 اعتداءً إلى خفض الطاقة التوليدية بمقدار النصف (850 ميجاوات) في بلد بلغ سكانه حينذاك 25 مليون نسمة، فيما تحولت مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية وما برحت إلى ثقب أسود يبتلع جزء كبيرا من موازنة الدولة وكل أحلام اليمنيين في كهربة البلاد. ظل معظم سكان اليمن قبل عشرة سنوات من اليوم أي قبل اندلاع الحرب يفتقرون إلى خدمات الطاقة الكهربائية بشكل شبه كامل وشبه منتظم. حيث تفيد التقارير حول قطاع الكهرباء في اليمن أن أكثر من نصف سكان البلاد و70% من سكان الريف قبل حدوث ما أطلق عليه جزافا 'بالربيع اليمني" لا يحصلون على الكهرباء، وأولئك الذين يحصلون عليها يقاسون انقطاعاتها اليومية المتكررة. فاليمن حتى ذلك التأريخ صنفت من بين أقل الدول في الشرق الأوسط للحصول على الطاقة الكهربائية. لقد سجل نصيب الفرد الواحد في اليمن من الطاقة عام 2013 وفقا لتقديرات البنك الدولي 13.3% من متوسط نصيب في مصر، و2.5% من متوسط نصيب الفرد في السعودية، وما يعادل 16.7% من متوسط نصيب الفرد على المستوى الإقليمي، ونحو 7% على المستوى العالمي، وبمعدل لا يتجاوز 0.5% من متوسط نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. أي أن مؤشر متوسط نصيب الفرد اليمني من استهلاك الكهرباء يبعد أكثر من 100 مرة عن المتوسط للبلدان المتقدمة وتلك مفارقة مذهلة، مما يترك آثارا مدمرة على حياة السكان اليومية، وعلى خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجونها، وعلى التعليم وعلى مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

لقد ألحقت الحرب أضراراً جسيمة بقطاع الطاقة فأفقدته، فوق ما هو عليه من عجز هيكلي شامل ومزمن، قدرته في الحدود الدنيا على تلبية احتياجات السكان والتنمية من الكهرباء على مستوى البلاد بأكملها. ولقد لخص البنك الدولي في وثيقته عام 2017 بعنوان " نحو خطة للتعافي وإعادة الاعمار في اليمن' موضحا أن البيانات المتوفرة في عام 2015م تظهر أن مستويات الاضرار المادية في البنية التحتية لقطاع الطاقة تجاوزت 50% في مدن مثل صنعاء وتعز وزنجبار. وقد تقلصت إمدادات الكهرباء إلى النصف في هذه المدن وغيرها منذ بدية الصراع. كما تضررت خطوط النقل، وأدى نقص الوقود وانقطاع إمداداته إلى حدوث تعطل شديد في عمليات معظم محطات توليد الكهرباء. وكل هذه الضرر الفادح كما يفيد البنك قد حدث في السنة الأولى من الحرب. والآن بعد مرور عشر سنوات من الحرب فان الأضرار قد تضاعفت بمراتٍ عدة، حتى اصاب الاقتصاد اليمني بالشلل التام. أما سكان البلاد فقد غدى الحصول الكهرباء والتزود بضوءها أمر ميؤوس منه، وأصبح كل ركن وزاوية من ربوع اليمن يأنُ ويتفكّك من وطأة غياب الكهرباء. لم يعد يكابد السكان مشقة الظلام الدامس فقط، بل أيضا سعير القيظ

الشديد أيام الصيف ليموت العديد منهم من فرط شدته. كما أن قِدَم الشبكة الكهربائية يخلف فاقداً في انتاخ الطاقة يقدر بنحو 30%، بالإضافة الى سرقات الكهرباء من خارخ العدادات التي تُنهكك مولدات الطاقة وتكلف موازنة الدولة خسائر باهظة فضلا عن التخلف المستمر عن سداد الفواتير من طرف القطاعات العامة والخاصة. ولهذا فان عدد غير القليل من المواطنين يسهمون بوعي وتارة بدون وعي وبمستويات وطرق مختلفة في أزمة الطاقة الكهربائية التي يقاسيها غالبية السكان منها الأمرين. وما لم يتوقف هؤلاء عن العبث بمورد هام من موارد حياتهم ونهضتهم واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي ويصطفوا إلى جانب قيادتهم السياسية في تحقيق الأمن والرخاء للبلاد فهم سيكونون شركاء في الجريمة التي ينفذها أعداء اليمن لنشر الفوضى، والبؤس، والشقاء، والإملاق. فالدولة المستقرة المزدهرة هي محصلة تظافر وتعاون وتناغم ركائزها الثلاثة: المجتمع السياسي والمجتمع المدني والقطاع الخاص

ليس من الغرابة أن تتبلور رؤية رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي ورئيس حكومته الدكتور أحمد عوض بن مبارك وتتركز على إيجاد الحلول الناجعة والعاجلة لمشاكل مزمنة في قطاع الكهرباء والطاقة في اليمن وذلك من خلال العمل مع الشركاء بتنويع مصادر انتاخ الطاقة الكهربائية عبر المصادر التقليدية كالنفط والديزل والغاز الطبيعي والمصادر المتجددة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من المصادر النظيفة. فمن دون حلحلة هذا الملف بتعقيداته وتشابكاته الأمامية والخلفية وتنظيف الطريق من المعوقات والتحديات الجسام التي تراكمت وترسخت على امتداد عقود طويلة من الزمن يستحيل المضي قدما في محطات الاستقرار والتنمية والسلام في اليمن. لقد رتّب رئيس مجلس القيادة الرئاسي مع رئيس حكومته هذه القضية ضمن أولى أولوياتهم وشكلوا فرقا فنية وسياسية للتعاطي مع هذا الملف البالغ الحيوية والتعقيد ورسموا برامج تنفيذية في مجال الطاقة والكهرباء مع الحلفاء الأشقاء منهم والأصدقاء بهدف التخفيف من معاناة المواطنين المزمنة المتراكمة وإطلاق برامج التنمية المنشودة ذات الأولوية الملحة بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال الاستثمار في برامج الطاقة التقليدية والمتجددة. لقد اسْتهّلت القيادة السياسية ترجمة رؤيتها في توفير احتياجات السكان والتنمية من الطاقة الكهرباء بتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية بمدينة عدن بتمويل وشراكة مع دولة الامارات العربية الشقيقة بطاقة توليدية قدرها 120 ميجاوات. كما تجري القيادة السياسة اليوم هذه الأيام حوارات ولقاءات مكثفة مع جمهورية الصين الشعبية لإدخال مشاريع الطاقة التقليدية والمتجددة على نطاق واسع.

قدر البنك الدولي في عام 2017م في تلك الوثيقة المشار إليها أعلاه الكلفة التقديرية لإعادة بناء البنية التحتية لقطاع الطاقة بنحو 2.8 مليار دولار. كما قدرت شركة ماكينزي الأمريكية في عام 2010 كلفة زيادة انتاخ الكهرباء إلى نحو 3000 ميجاوات بأكثر من 5 مليارات دولارات. وهي لا شك أرقام كبيرة مقارنة بحجم موازنة الدولة والعجز المالي الشديد التي تعاني منه اليمن في الوقت الراهن، ولكنها أيضا أرقاما متواضعة جدا بمقاييس مقتضيات المستقبل وبعد مرور عشرة سنوات من هذه الحرب الضروس التي ألحقت دماراً شاملاً وواسعا بكل شيء بما في ذلك قطاع الطاقة. أما أذا أخذنا في الاعتبار حقيقة الكلفة الإجمالية اللازمة لتأمين احتياجات السكان البالغ عددهم 35 مليون نسمة والتنمية الشاملة للخروج من مصيدة الفقر والتخلف وردم الفجوة السحيقة بين اليمن وجيرانها في الخليج والجزيرة العربية، فان هذه الكلفة سوف تتضاعف خلال خمس سنوات ما بعد الحرب بمقدار عشرة أضعاف عن تقديرات شركة ماكينزي المذكورة أعلاه. لقد وضعت هذه الشركة المرموقة وثيقة الأولويات العشر لبرنامج الرئيس الراحل علي عبد الله صالح الانتخابي، وجعلت كهربة البلاد الأولوية الرابعة في هذا البرنامج بغية تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما في ذلك تحلية مياه البحر لتامين المياه للسكان والأنشطة الاقتصادية الحيوية لمثل تلك التنمية المنشودة. وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة المياه في اليمن هي أحد أكبر تحديات التنمية والاستقرار الاجتماعي، حيث تتربع اليمن على قائمة أكثر أربع دول في العالم من حيث شدة الحرخ المائي. وقدرت ماكينزي إجمالي تكاليف تلك الأولوية شاملة مشاريع تحلية مياه البحر ونقلها إلى المدن في السواحل والمرتفعات بنحو 60 مليار دولار أمريكي

• نقلاً عن مجلة العرب اللندنية

YKB
بنك اليمن والكويت
Inspiring the future ... يُلهم المستقبل

تطـورات
أسعار السلع الغذائية لشهر يوليو 2024

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	العملة	الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4		الأسبوع 5	
	سعر الصرف		شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1830	1841	1857	1876	1881	1892	1887	1908		
		سعودي	480	482	487	490	492	494	494	496		
	أولا: السلع الأساسية											
01	كيس القمح	50	36000		37000		37000		37000			
02	دقيق السنابل ابيض	50	40000		40000		42000		42000			
03	أرز الفخامة	40	97000		98000		100000		100000			
04	سكر برازيلي	50	70000		75000		75000		75000			
05	زيت الطبخ	8 لتر	18000		19000		19000		19000			
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	12000		12000		12000		12000			
	ثانيا: السلع المكملة											
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	34000		34000		34000		34000			
08	شاي الكبوس	1	11000		12000		12000		12000			
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000		3000		3000		3000			
10	الفاصوليا البيضاء	1	2000		2000		2000		2000			
11	العدس الأصفر	1	2200		2200		2200		2200			
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	6500		6500		6500		6500			
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	790		990		990		990			
	ثالثا: الفواكه											
14	التفاح	1	3500		3500		3500		3500			
15	البرتقال	1	3500		3500		3500		3500			
16	الموز	1	1000		1000		1000		1000			
17	التمور	1	2500		2500		2500		2500			
	رابعا: الخضروات											
18	البطاطس	1	1000		1000		1200		1400			
19	البصل الجاف	1	1500		1500		1800		2000			
20	الباذنجان	1	1000		1000		1000		1000			
21	الطماطم	1	1500		1800		1500		2000			
22	الباميا	1	3000		3000		3000		3000			
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها											
23	لحم الغنم بلدي	1	15000		15000		15000		15000			
24	الدجاج الحي	1	8000		9000		9000		10000			
25	الدجاج المجمد ساديا	1	7000		7000		7500		7500			
26	طبق البيض	1	5000		5500		5500		5500			
	سادسا: الأسماك											
27	الثمد	1	10000		12000		14000		16000			
28	الديرك	1	24000		24000		24000		24000			
29	السخلة	1	16000		18000		18000		24000			

تحليل اسعار السلع لشهر يوليو 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

بدأ الاسبوع الاول من شهر يوليو بسعر صرف الدولار 1841 ريال وانتهاء آخر اسبوع من شهر يوليو 1908 ريال بزيادة قدرها 67 ريال وبنسبة 4%، عن بداية الشهر وهذا مؤشر على ان الدولار لازال يواصل الارتفاع، وهذا الارتفاع سينعكس بشكل حتمي على اسعار السلع المستوردة، وايضا سينعكس حتى على أسعار السلع المحلية المرتبطة بإنتاجها بسلع وسيطة مستوردة

السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة شهدت كافة السلع ارتفاعا لأسعارها وهذي نتيجة طبيعية لارتفاع سعر الصرف خلال الأسابيع الماضية حيث ارتفع كيس القمح 50 ك من 36 الف الى 37 الف، وارتفع كيس ارز الفخامة 40 ك من 97 الف الى 100 الف، وكيس السكر البرازيلي 50 ك من 70 الف الى 75 الف، وزيت طبخ الطعام 8 لتر من 18 الف الى 19 الف ريال

السلع المكملة:

السلع المكملة التي ترصدها المجلة ارتفع سعر الشاي الكبوس 1ك من 11 الف الى 12 الف ريال، وكذلك سعر مكرونة المائدة ارتفع من 790 ريال 400جم، الى 990 ريال وهذه الارتفاعات نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار

الفواكه والخضار:

شهدت بعض اسعار الخضار والفواكه ارتفاعا خلال شهر يوليو مثل البطاطس والطماطم والبصل حيث ارتفع كيلو البطاطس من 1000 الى 1400 ريال والطماطم ارتفعت من 1500 الى 2000 ريال وكذلك البصل ارتفع من 1500 ريال الى 2000 ريالز.

وعلى الرغم من ان هذه السلع منتجات محليه الا انها واكبت السلع المستوردة في طلوع أسعارها

اللحوم والاسماك:

اللحوم ولأسماك شهدت تغيرات في أسعارها حيث ارتفع سعر الكيلو الثمد من 10 الف ريال الى 16 الف ريال وارتفع سعر الكيلو السخلة من 16 الف الى 20 الف ريال.

شهر يوليو كانت الارتفاعات في السلع واضحة وهذا يهدد الامن الغذائي لشرائح في اليمن وعلى الحكومة الإسراع في إيجاد حلول لتحسين سعر الصرف لتخفيف معاناة المواطنين من انخفاض القوة الشرائية لديهم

صناعة السياحة وتعزيز الواقع الإفتراضي

أ. علي عاطف الشرفي
وكيل وزارة الصناعة والتجارة

ينتظر الوطن بوادر العطاء لبناء حاضره وتنمية مستقبله المنشود، الصناعة السياحية واحدة من مصفوفات الإنجاز الوطني المأمول، كثيرة هي محطات الإنجاز التي نسعى إلى تطويرها وتحديثها رغم مايحيط بالوطن من وضع ملتهب وما يتبع ذلك من تحديات ومخاطر كانت على الدوام حاضرة وملازمة لعملية البناء والتطوير.

وصناعة السياحة في وطننا العزيز ذات أهمية بالغة، وهو بحاجة ماسة إلى تجسيدها ليشهد دورها الملموس ازدهار واقتصاد البلد، بإعتبارها مصدرا كبيرا لا يستهان به للدخل القومي، ويأتي ذلك من خلال النهوض بمستوى الخدمات الإنسانية والاجتماعية وإقامة البنى التحتية، مما تؤكد العديد من المؤشرات إعتبار اليمن مركزا سياحيا رائدا في المنطقة وذلك لمكانته التاريخية والحضارية والدينية المتنوعة، إضافة لموقعه الجغرافي المتميز وطبيعته الخلابة، بوجود الشواطئ والجبال والسهول الخضراء والمصايف الجميلة، هناك عدد كبير من الجزر اليمنية ذات خصائص طبيعية جميلة وجذابة للسياحة البحرية وسياحة الغوص والاستجمام، إضافة إلى المرتفعات الجبلية المتعددة التي تمتاز بجمال الطبيعة الخلابة ومدرجاتها الخضراء الدائمة، وخصوصا في فصل الصيف من كل عام وقمم وسفوح ومغارات وكهوف والتي يمكن استغلالها في المشاهدة والاصطياف ورياضة التسلق وسياحة المشي.. تطوير صناعة السياحة في بلادنا ستزدهر من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات الحكومية، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وفق الحلول التطويرية للبنية التحتية السياحية وتحسينها، وذلك من خلال إنشاء

> تؤكد العديد من المؤشرات إعتبار اليمن مركزا سياحيا رائدا في المنطقة وذلك لمكانته التاريخية والحضارية والدينية المتنوعة

المزيد من المنشآت السياحية، وتحسين الخدمات السياحية المتاحة، مثل الفنادق والمطاعم والمطارات ووسائل النقل العام. وتطوير القطاع الخاص من خلال تشجيعه للاستثمار في صناعة السياحة، وذلك من خلال توفير الحوافز المالية والضريبية الملائمة وتسهيل إجراءات الاستثمار، وتسويق الوجهات السياحية بطريقة فعالة وإيجابية، وذلك من خلال استخدام وسائل التواصل الإجتماعي والإعلام والحملات الدعائية المتخصصة. وعلى غرار ذلك سيتم التحول إلى السياحة المستدامة التي يجب تحويل صناعة السياحة إلى نموذج مستدام، وذلك من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على الثقافة والتراث الوطني . ومن هذا المنطلق سيتجسد التعاون الدولي في صناعة السياحة بين بلادنا والدول الأخرى وذلك من خلال تبادل الخبرات والمعرفة وتطوير برامج ومشاريع مشتركة. تطوير صناعة السياحة، تأتي في سياق الطريق الأمثل لتحسين البنية التحتية السياحية، والترويج للوجهات السياحية العربية وتحويل الصناعة إلى نموذج مستدام، وتعزيز التعاون الدولي واتخاذ الإجراءات المناسبة، ليتحقق نمو وتطور صناعة السياحة .. وإلى جانب ذلك، يتحتم على بلادنا الاستثمار في التسويق السياحي، والترويج للمعالم السياحية المتاحة بطريقة فعالة ومبتكرة، والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة للترويج لهذه السياحة، وستلعب التكنولوجيا دورا مهما في تحسين صناعتها، حيث يمكن استخدام التقنيات الحديثة مثل الواقع الإفتراضي والواقع المعزز لتحسين تجربة الزوار وجعلها أكثر تفاعلية وشيقة

أهم اسباب/ عوامل تدهور زراعة وإنتاج البن

م. صالح السنيدي باعباد

اولا: الاسباب والعوامل التي تقع في الدرجة الاولى

1- عدم انتاج شتلات اصناف البن المحسنة بالتقنية الحيوية

2- انخفاض خصوبة التربة وانخفاض المادة العضوية بسبب الاستخدام التاريخي السيئ للتربة وعدم فحص وتحليل التربة ومصادر المياه بشكل دوري

3- نقص مياه الري وعدم انتظام هطول الامطار في المواسم الممطرة وفترات الجفاف الطويلة والمتعاقبة او حدوث الفيضانات المفاجئة المدمرة وانجراف الاراضي بتأثير التغيير المناخي وعدم الاستفادة من نجاح تجارب الدول العربية في عمليات الاستمطار الصناعي لدعم التغذية الطبيعية للمياه السطحية والجوفية لتوفير مياه الري المستديمة.

ثانيا: الاسباب والعوامل التي تقع في الدرجة الثانية

أ- ظهور ضعف المقاومة في بعض اصناف اشجار البن بسبب الاعتماد على انتاج شتلات البن بالتكاثر البذري منذ آلاف السنين

ب- تشتت الحيازة الزراعية بسبب التقسيم الوراثي ادى الى إهمال العمل الزراعي

ت- ارتفاع تكاليف العمالة الزراعية ونقص الخبرة

ث- ارتفاع تكاليف المدخلات والتقنيات الزراعية الحديثة المطلوبة لتطبيق العمليات الزراعية الحقلية والقطف والتجفيف ومعاملات ما بعد التجفيف لرفع الكفاءة التسويقية للمحصول

خ- عدم تشجيع قصص النجاح للمزارعين في عمليات حصاد مياه الامطار بتجميعها الى خزانات ترابيه بلاستيكية ... الخ وتحضير السماد العضوي الطبيعي (الكومبوست)، وعدم تطبيق المكافحة المتكاملة لآفات البن

ح- شطب منهج البولتكنيك الزراعي من المدارس في مرحلة

التعليم الاساسي افرز ظاهرة عدم ارتباط الاجيال الجديدة في ممارسة الاعمال الزراعية والبيئية في حقول اولياء امورهم وعدم تربيتهم على حب حياة المزارعين ومهنة الزراعة وعدم رغبتهم في الالتحاق في الجامعات والمعاهد الزراعية

ج- الهجرة الخارجية والداخلية.

د- ضعف شديد في جذب وتشجيع الرأسمال الوطني والاجنبي للاستثمار في زراعة وإنتاخ وإعداد وتجهيز وتصنيع وتسويق البن. بالإضافة الى عدم اتباع مبدأ مشاركة المزارعين في إدارة العمليات الزراعية ورفع وعي وثقافة المزارعين وتذليل بعض الصعوبات التي تواجه المزارعين خلال الموسم الزراعي باعتبار ان المزارعين شركاء مع المستثمرين

ذ- ضعف الدور الحكومي في دعم وتشجيع المزارعين وتقديم الحلول للمشكلات

ر- ضعف النشاط البحثي والإرشادي لتطوير زراعة وإنتاخ واعداد وتجهيز وتصنيع وتسويق البن.

ز- عدم كفاءة التعليم والتدريب الزراعي الجامعي والتقني، وضعف اساليب وطرق التدريب الزراعي السابقة للمزارعين في تطوير زراعة وإنتاخ البن على مدى نصف قرن والذي لم يحدث تقدم ملموسا في وعي وثقافة المزارعين في تطبيق الممارسات الزراعية الحقلية الجيدة الاستدامة ومعاملات ما بعد الحصاد وعدم مساعدة المزارعين لتحويلهم الى خبراء زراعيين يديروا مشاكلهم باتخاذ القرارات المناسبة.

س- عدم وجود مراكز لتنظيم

وتطوير تسويق البن وتقييم جودة محصول المزارعين والتقابل وجها لوجه بين المزارعين والتجار والشركات في مراكز تنظيم التسويق تحت إشراف حكومي للوصول إلى سعر مناسب حسب الجودة، عدم الانتقال من التسويق التقليدي لثمار البن الجافه قبل التقشير إلى تسويق بذور البن الصافي الجافه الخضراء، وتنظيم وتسويق قشور البن

ش- شيخوخة اشجار البن وتخشب سيقانها وافرعها الثمريه وعجزها وعدم تطبيق طرق التقليم المناسبة لأصناف البن ادى الى ضعف الإنتاخ وجودة المحصول

ص- الفرق الشاسع بين وزن بذور البن الصافي الجافه الخضراء وبين وزن قشور البن الجافه حيث إن بعض اصناف البن عند تقشير 1000 كيلوجرام من ثمار البن الجافه او الجفل تعطي 300 كيلوجرام من بذور البن الجافه الخضراء بعد التقشير

ض- منافسة شجرة القات.

ط- منافسة البن المستورد.

ظ- ضعف دور العمل التعاوني الزراعي.

أسعار الصرف إلى أيـن...؟!

محمد قاسم المفلحي
عضو هيئة التدريس جامعة عدن
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الأسباب الاقتصادية كثيرة جدا التي أدت إلى زيادة حدة انهيار سعر صرف العملة الوطنية والجميع يدرك ذلك تماما ولعل أهم تلك الأسباب الاقتصادية إيقاف الصادرات النفطية، ولكن من المؤسف جدا بأن ما يحدث حاليا في أسواق الصرف تجاوز الأسباب الاقتصادية بكثير ولم نعد نستوعب ما يحدث في أسواق الصرف بين ساعات وأخرى، حيث تتغير أسعار الصرف بأكثر من ثلاث إلى أربع مرات في اليوم الواحد، ولكن ما يهمنا هنا هو تسليط الضوء على بعض النقاط التي من الممكن أن تحد من انهيار سعر صرف العملة الوطنية ولو بشكل نسبي خلال الفترة الحالية ووفقا لما هو متاح لدى الحكومة ولنضع خط تحت فقرة وفقا لما هو متاح لدى الحكومة في الوقت الراهن، مما يعني بأن جميع النقاط التي سيتم ذكرها باستطاعة الحكومة تنفيذها لو وجدت الإرادة الجادة، بالتالي يمكن توضيح تلك النقاط على النحو التالي:

- إيقاف جميع التحويلات الداخلية بالنقد الأجنبي، بحيث تتم جميع الحوالات الداخلية بالريال اليمني، وهذا الإجراء يتم إتباعه في كثير من دول العالم حيث تتم جميع الحوالات الداخلية بالعملة المحلية فقط
- ترشيد الإنفاق الحكومي إلى أقصى حد ممكن
- مكافحة الفساد المالي والإداري في جميع مؤسسات الدولة من خلال تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشكل أكثر فاعلية وتطبيق مبدأ العقاب والثواب
- تحصيل موارد الدولة بكفاءة عالية والعمل على تنويعها وتنميتها باستمرار.
- تقليص عدد الموظفين في السلك الدبلوماسي إلى أقصى حد ممكن
- إيقاف الابتعاث الخارجي مؤقتا
- إيقاف عملية استيراد السلع الكمالية خلال هذه الفترة الاستثنائية.
- تسليم جميع رواتب الموظفين بالريال اليمني فقط وعلى رأسهم الوزراء والمسؤولين وكافة الموظفين في جميع القطاعات ودون استثناء أحد من ذلك
- إيقاف جميع رواتب ومستحقات الوزراء والمسؤولين الذين لا يتواجدون داخل البلد ولا يعفى أحد من ذلك
- توريد جميع موارد الدولة إلى حساب الحكومة في البنك المركزي ولا يستثنى أي مورد من ذلك
- ترشيد الاعفاءات الضريبية والحد من التهرب الضريبي وتكثيف الجهود لتحصيل المتأخرات الضريبية
- تسليم جميع الحوالات من الخارج بالعملة المحلية وفقا لسعر الصرف السائد في السوق وهذا الإجراء يعمل فيه في معظم دول العالم
- إيقاف فتح الحسابات للمواطنين والمحلات التجارية في شركات الصرافة والذي يعد مخالف للأنظمة والقوانين المصرفية
- تشديد رقابة البنك المركزي بفاعلية أكبر للحد من المضاربة بالعملة في أسواق الصرف.
- إزالة جميع التشوهات في أسعار الصرف والتعامل بسعر الصرف السائد في السوق في جميع المعاملات

- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي
- معالجة مشكلة الازدواخ الوظيفي والكشوفات الوهمية خصوصا في المجال الأمني والعسكري والذي سيوفر للدولة مبالغ كبيرة جدا في حال تم معالجتها بالشكل الصحيح وبالتالي سيساهم هذا الأمر في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة

ووفقا لكل ما سبق وما يجب التنويه إليه فإن فائض المعروض النقدي هو الداء الأكبر الذي تسبب في حدة انهيار سعر صرف العملة الوطنية وذلك كان ناتج عن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي (السحب على المكشوف من البنك المركزي) ولكن بهدف معالجة هذه المشكلة وسحب الفائض النقدي من السوق فأنه يتطلب دعم احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي لسحب فائض المعروض النقدي ولن يستطيع البنك المركزي تحقيق ذلك في ظل عدم وجود احتياطيات من النقد الأجنبي تسمح له بالتدخل في أسواق الصرف للحد من تقلبات أسعار الصرف كلما دعت الحاجة إلى ذلك

كذلك أيضا فيما يخص استخدام أدوات الدين العام ممثلة في أذون الخزانة والسندات الحكومية سواء يتم استخدامها لتمويل عجز الموازنة العامة أو بهدف سحب الفائض من السيولة المحلية بهدف الحد من التضخم فهناك أيضا تساؤلات كثيرة حول هذا الأمر ولعل أبرز هذه التساؤلات حاليا:

هل يتوقع البنك المركزي باعتباره ممثل عن الحكومة في عملية طرح أدوات الدين العام بأنه سيجد من يشتري أذون الخزانة أو السندات الحكومية في ظل انعدام الثقة بالعملة الوطنية..؟! إضافة إلى ذلك هل تناست الحكومة ما حصل للمستثمرين في أذون الخزانة والسندات الحكومية ما بعد الحرب..؟! هل تتوقع استعادة الثقة بهذه السهولة..؟! كذلك أيضا فيما يخص اتباع نظام سعر الصرف المعوم المدار فهو نظام الصرف الأمثل فيما يخص الدول النامية والتي تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري وهذا النظام كان يتبعه البنك المركزي منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية عام 1996 إلى 2017 وكان يتدخل في أسواق الصرف لبيع النقد الأجنبي كلما دعت الحاجة إلى ذلك لتهدئة التقلبات في سعر الصرف ولكن نتيجة لتآكل احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي وعدم قدرة البنك المركزي على التدخل في أسواق الصرف تم اتباع سعر الصرف المعوم الحر (التعويم الكامل) ورغم إن ذلك إحدى املاءات صندوق النقد الدولي إلا أنه لم يكن هو السبب الرئيسي لاتباع سعر الصرف المعوم الحر (التعويم الكامل) وإنما السبب الرئيسي هو تآكل احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي وعدم قدرته على التدخل في أسواق الصرف لتهدئة التقلبات في أسعار الصرف، بالتالي لم تكن لديه أي خيارات أخرى، مما يعني بأن قرار البنك المركزي فيما يخص التعويم الحر لم يكن الخيار الأمثل وإنما اضطر إلى ذلك لأنها لم تتبقى لديه أي خيارات أخرى، لذلك لم نتطرق إلى هذه النقطة لأنها غير ممكنة في الوقت الراهن في ظل عدم وجود احتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي تسمح له بالتدخل في أسواق الصرف كلما دعت الحاجة إلى ذلك

وفقا لما تم توضيحه سابقا لم نطرح هذه النقاط برغم أهميتها لأننا نرى بأنها في الوقت الراهن خارج استطاعة الحكومة، بالتالي تم طرح النقاط السابقة بشكل موضوعي وبما هو متاح فعلا وباستطاعة الحكومة على تحقيقه خلال الفترة الحالية لو وجدت الإرادة الجادة والصادقة لتحقيق الاستقرار النقدي في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد

الخبز في يافع

د. عارف الكلدي
باحث اقتصادي

قبل ثورة أكتوبر كان خبز الناس في يافع من إنتاج البلد، من الذرة أو الدُّخن، ونادرا ما يكون من القمح، ولم يكن أحدٌ يأكل البُرّ إلا نادرا، وفي بداية انتشار القمح المستورد بعد الثورة قال الشاعر مستغربا من الرفاهية: وتعشوا البِرّ وتغدوه وتصبحوه!!

لأهمية الخبز كان عُملة للبيع والشراء، ومن يقرأ الأسجال القديمة يجد ثمن المشتريات كذا كذا ذهب، أي كذا كذا كيلة من الدُّخن أو الذرة

كان ربُّ الأسرة بعد موسم الخير، وهو موسم الحصاد، يقسِّم الحَب الذي تحصّل عليه على عدد أيام السنة بما يكفي أفراد أسرته، والسعيد هو الذي يكون عنده فائض، فإن هذا يعني أنه سيشتري به مزيدا من الطين، فقد كان الناس يبيعون أرضهم ويرهنونها مقابل الحَب حينما يشتد بهم الجوع

لقد كان الخبز أغلى من العسل، فقد كان البدو الذين يعيشون على الماشية يأتون من أطراف يافع في أيام الشدة التي تكون قبل موسم الحصاد، ومعهم العسل في المناشع (المنشع وعاء يصنع من ثمر القرع الطويل ويقال له في بعض المناطق 'جحف" أو 'مخضب") يعرضون العسل بما يقابله من الحَب، أي يصبون له العسل من المنشع وبمقابله يأخذون من الدُّخن أو الذرة بنفس المقدار، ونادرا ما يجدون من يبادلهم، فلا يتخلى عن الخبز إلا من عنده فائض، وقليل ما هم، فإذا وجدوه انصرفوا من عنده وهم شاكرون له معروفه.

كان رب الأسرة بعد تقديره للمحصول السنوي، يقدِّر كمية الحب لليوم الواحد بعملية صارمة، لا هوادة فيها، فيُخرجها لنساء البيت في الصباح الباكر ليطحنّها بالرحى، ويتولى أيضا إخراج الملح، فإذا

وضع الملح بقبضته أخرج من مخصص اليوم ما يعادله من الحب ليوفر قيمة الملح وأشياء أخرى يضيفونها إلى الوجبات مثل السليط الحالي

وإذا كان المحصول الذي يتحصل عليه في موسم الخير لا يكفي لكل أيام السنة فإنه يضطر لخلط بعض الوجبات بالتِّبن وقشور الدِّجر، وكانوا يسمون الخبز المخلوط بالتبن بالمُحمَّط، والمخلوط بقشور الدِّجر بالمُدجَّر، وهذه كانت منتشرة في وجبات الناس، فإذا استطاع أفراد الأسرة أن يأكلوا الخبز النظيف على مدى السنة عُدّوا من الرعويين الأغنياء

وكانوا يطبخون الخبز بثلاث صور:

- **العصيد:** وهو خبز مخلوط بالحقين، ويكون وجبة العشاء في الغالب، وقد يكون وجبة الغداء وخاصة في المناسبات، ويكون

إدامُه من السمن والصّعَة، وهي عصيد رقيق لكثرة مائه ولبنه مقابل طحينه، وقد كان للبقرة أهميتها القصوى، بحيث أنهم كانوا يطلقون على من افتقد بقرته اسم المُجعز، ويرونه أهلا للرثاء فيتصدقون عليه بالسمن واللبن.

- اللحوح: وهو خبز رقيق يُصنع من الطحين واللبن والماء، مدهون بسليط السمسم، وهذا

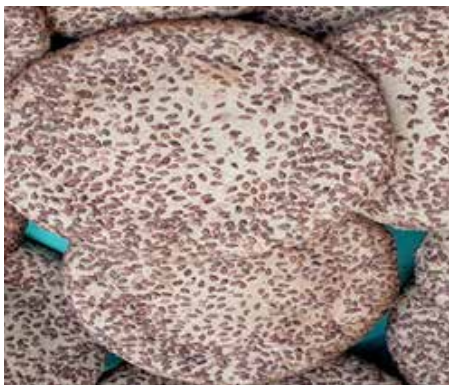

النوع هو الرفاهية الكبرى المفعمة بالمشاعر والرومانسية، وفيها قال الشاعر:

قال بدّاع من حَبّ المرة حبّته
واتسوي له لحوح

- الخبز المطروق على حجر رقيقة يقال لها (الصلاّة) توضع على أثافي الصُّعد، وهذا النوع ناشف لا إدام له إلا القهوة، فإذا ألصقت به حبوب الجلجل فإن الوجبة تُعد من الرفاهية، وهو الخبز اليومي الشائع، وقد كان ثلاثة أحجام:

- القُرص: وهو أكبرها، ويُطبخ على نار هادئة، ويُغطى بإناء ثم يُدفن بالرماد، وغالبا ما تصنعه المرأة في أيام الحَطَب التي تصادف الليالي البيض من كل شهر، فقد كن النساء يبكّرن منتصف الليل على ضوء القمر إلى الجبال البعيدة غير المزروعة ليجلبن الحطب، لأن الحطب لم يكن متوفرا في المدرجات الزراعية والسّيَل القريبة من الجِرَب في الوديان، فقد كانوا يمنعون الأشجار من منافسة الدُّخن والذرة على تراب الطين، وكانوا يسمون تلك الأشجار نوازع، ويتحسس الواحد من جاره في الطين إذا ترك نازعة حتى لو كانت في مكان بعيد، ويشارع فيها بصلابة

- البُقْسة: وهي الخبز السائر الشائع، وهي أقل حجما من القُرص، إذ إن الطحين المخصص لقرص واحد يعادل ثلاث أو أربع بُقس

- الدُّعنون: وهو أصغرها حجما، وغالبا ما يُصنع للأطفال، أو في وجبات الفأل بداية اليوم ولأهمية البُقسة فإن لأجزائها عندهم أسماء، لأنها كثيرا ما تُقسم بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة، ولا سيما في وجبة الفأل (الصبوح) فنادرا ما يتحصل الفرد على بُقسة كاملة في هذه الوجبة

فإذا قسموها نصفين صار النصف يُسمّى (حال) فإذا قسموا الحال نصفين كان القسم منه يسمى (تربيعة) فإذا أخذوا من التربيعة جزءً أطلقوا عليه (شِدْفة أو فدرة) والشدفة هذه تتقسم إلى أجزاء يقال لها (فحاتيت) والفحتوت كان له أهميته، ولا تجد من يتخلى عنه

كانت الظروف صعبة قاسية، ولكنهم كانوا أشداء على قدرها، ويكفيهم شرفا أنهم كانوا يعتمدون على منتوخ بلادهم، وكانت عندهم أَنَفة من الانكسار، فقد حدثني بعض كبار السن أن الواحد منهم كان يُدهن يديه بالسمن إذا ذهب إلى مجلس سَمَر، وبطنه خاوية، فقط ليوهم الآخرين برائحة السمن أنه شبعان من العصيد، فإذا عاد ربط على بطنه حجرا ليُسكت الجوع.

إن هذه الظروف القاسية هي التي أخرجت رجال المال والأعمال اليافعيين المنتشرين في مشارق الأرض ومغاربها، وجعلت اليافعي واليافعية ذوي شكيمة وصلابة وإرادة...فهل تعي الأجيال الجديدة معنى ولادة النجاح من الظروف الصعبة؟!

وداعًا للوقود الأحفوري:
الـطاقة الشمسية بوابة نـحـو عـالمٍ أنظف

وقاص محمد احمد
باحـث اقـتـصـادي

هـذه المحطـة هو رمز للتقد م ولبناء مسـتقبل افضل مسـتقبل تشـرق فيـه شـمس العلـم والمعرفـة، معـا نبنـي مستقبلا مشرقا بطاقة الشمس النظيفـة، مسـتقبلا يحافـظ علـى كوكـب الارض للأجيـال القادمـة، ونقـول وداعا للوقود الاحفـوري وداعـا لمسـببات التلـوث مرحبـا بالطاقـة النظيفـة لتنيـر حياتنـا

تشـرق شمسًـا جديـدة علـى (محطـة الطاقـة الشمسـية فـي بئـر احمـد - عـدن)، رحلـة نحـو مسـتقبل مسـتدام يُضـاء بِطاقـة الشـمس النظيفـة، انجـاز ريـادي اكبـر محطـة طاقـة شمسـيه فـي اليمـن مـن ضمـن الشـبكة العامـة للكهربـاء طاقـة خضـراء لمسـتقبل واعـد

تعـد الطاقـة الشمسـية بـديلا واعـدا لوقـود الديـزل، خاصـة لتوليـد الكهربـاء خلال النهـار، مـع ازديـاد كفـاءة الالـواح الشمسـية وانخفـاض تكلفتهـا، اصبحـت انظمـة الطاقـة الشمسـية الكهروضوئيـة اكثـر جـدوى مـن الناحيـة الاقتصاديـة لمجموعـة واسـعة مـن التطبيقـات

وبرعايـة وزيـر الكهربـاء و الطاقـة المهنـدس مانـع صالـح بـن يميـن ومديـر المؤسسـة العامـة للكهربـاء الاسـتاد مجيـب الشـعبي ومديـر عـام كهربـاء عـدن الاسـتاد سـالم الوليـدي، والشـكر الكبيـر لشـركة اولاد الصغيـر علـى الجهـد المبـذول خلال العمـل علـى24 سـاعة متتاليـة مـن اجـل انجـاز العمـل وتسـليمة فـي وقتـه المحـدد لمحطـة الطاقـة الشمسـية فـي بئـر احمـد، ويعتبـر اولـى المشـاريع للطاقـة المتجـددة علـى المسـتوى اليمـن، المرتبطـة بالشـبكة العامـة للكهربـاء

الـفـوائـد:

يعـد (محطـة الطاقـة الشمسـية بئـر احمـد) خطـوه هائلـة نحـو مسـتقبل اكثـر اسـتدامة و كفـاءه فـي اسـتخدام الطاقـة وذلـك لمـا يتمتـع بـه مـن فوائـد كبيـره علـى جميـع الأصعـدة و نذكـر منهـا :

اولاً: الفوائد الاقتصادية:

1-انخفـاض تكاليـف التشـغيل

: تعد تكلفة تشغيل محطات الطاقة الشمسية منخفضة نسبيا على المدى الطويل، حيث انه بعد استرداد تكلفة الاستثمار الاولي و التي تقدر ب 4-5 سنوات تكون بعدها الطاقة المنتجة مجانية تقريبا من ناحية تكاليف التشغيل ماعدا الرواتب والصيانة فقط

2-خلق فرص عمل: يساهم انشاء محطات الطاقة الشمسية في خلق فرص عمل جديدة في مجالات التصنيع والتركيب والصيانة

3-استقرار اسعار الطاقة: تساهم الطاقه الشمسية في تحسين استقرار اسعار الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على واردات الوقود الاحفوري

4-تعزيز الاكتفاء الذاتي من الطاقة: تساعد محطات الطاقة الشمسية الدول و المناطق على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، و تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية

5-توفير المال على المدى الطويل: مع ارتفاع اسعار الوقود الاحفوري، تصبح الطاقة الشمسية خياراً اكثر اقتصادياً لتوليد الكهرباء

6-تحفيز الابتكار: تشجع الطاقة الشمسية على البحث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا توليد الكهرباء

7-صيانة منخفضة: تتطلب محطات الطاقة الشمسية صيانة قليلة نسبياً، مما يقلل من تكاليف التشغيل

8-عمر افتراضي طويل: تتمتع محطات الطاقة الشمسية بعمر افتراضي طويل يصل الى 25 عاما او اكثر

9-تعزيز السلامة و الامان : لا تشكل محطات الطاقة الشمسية أي تهديد للسلامة العامة ، على عكس محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الاحفوري او التي تعمل بالطاقة النووية

10-الحفاظ على الموارد المائية : لا تتطلب محطات الطاقة الشمسية كميات كبيرة من المياه في التشغيل ، على العكس محطات الطاقة التقليدية التي تعمل بالوقود الاحفوري التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في عمليات التبريد .

11-سهولة التركيب : يمكن تركيب محطات الطاقة الشمسية بسهولة نسبيا ، و لا تتطلب اعمال بناء كبيرة

12-تعزيز النمو الاقتصادي : تساهم محطات الطاقة الشمسية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات و خلق فرص عمل جديدة

13خفض فواتير الطاقة : تساعد محطات الطاقة الشمسية على خفض فواتير الكهرباء بشكل كبير، خاصة على المدى الطويل

ثانياً : الفوائد البيئية:

1-مصدر طاقة متجدد: تعتمد الطاقة الشمسية على مصدر طبيعي لا ينضب ، مما يجعلها صديقة للبيئة على عكس الوقود الاحفوري الذي يسبب تلوث الهواء و الاحتباس الحراري

2-انبعاثات صفرية : لا تصدر محطات الطاقة الشمسية أي انبعاثات ضارة او غازات دفينة ، مما يساهم في الحد من تغير المناخ و حماية البيئة

3-تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري : تساهم الطاقة الشمسية في تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري ، لانها تعتمد على ضوء الشمس وهو مصدر طاقة متجددو متاح باستمرار دون الحاجه الى استخراجه او نقلة

ثالثاً : الفوائد الاجتماعية:

1- تحسين الوصول الى الطاقة: تمكن محطات الطاقة الشمسية من توفير الكهرباء للمناطق النائية التي لا تتوفر فيها شبكه كهربائية تقليدية

2-تحسين جودة الحياة : تساهم الطاقة الشمسية في تحسين جودة الحياة من خلال توفير طاقة موثوقة و نظيفة للسكان

3-دعم التنمية المستدامة : تعد الطاقة الشمسية عنصراً هاما في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، بما في ذلك مكافحة تغير المناخ و تحسين نوعية الحياة

4-توفير فرص للتعليم : تمكن محطات الطاقة الشمسية من تشغيل المدارس في المناطق النائية ، مما يساهم في توفير فرص التعليم للاطفال

5-تحسين الرعاية الصحية : تمكن محطات الطاقة الشمسية من تشغيل المراكز الصحية في المناطق النائية ، مما يساهم في تحسين الرعاية الصحية للسكان

6-رفع مستوى المعيشة : تساهم محطات الطاقة الشمسية في تحسين مستوى المعيشة في المجتمعات المحلية من خلال توفير طاقة نظيفة و موثوقة وبأسعار معقولة

■ كيفية توفير الوقود باستخدام الطاقة الشمسية:

1-استبدال توليد الكهرباء في النهار : تركيب محطات طاقة شمسية كهروضوئية بقدرة كافية لتلبية احتياجاتك من الكهرباء خلال النهار ، سيقلل او يلغي استخدام محطة ديزل لتوليد الكهرباء خلال تلك الفترة .

مثال:

المعطيات:

1-توليد الطاقة الشمسية = 120 ميجا وات

2-الكفاءة للألواح الشمسية = 75%

3-ساعات التشغيل النهاري = 9 ساعات تقديرية و هي تختلف بحسب حالة الطقس اليومي و ايضا تختلف في فصل الشتاء عنه في فصل الصيف

4-سعر اللتر الديزل = 0.75 دولار

5-انتاج 1 كيلو وات طاقة كهربائية= يستهلك 0.20 لتر ديزل تقديري

لا يمكن اعتبار 0.20 لترًا رقمًا ثابتًا لاستهلاك الديزل لكل كيلو وات من الكهرباء المنتجة من محطة تعمل بالديزل فهناك عدة عوامل تؤثر في استهلاك الديزل وهي تختلف لكل كيلو وات

الخطوات:

حساب كمية الطاقة المنتجة خلال النهار :

الطاقة المنتجة = القدرة [1] زمن التشغيل [1] كفاءة التوليد

الطاقة المنتجة = 120 ميجا وات [1] 9 ساعات [1] 0.74

الطاقة المنتجة = 765.6 ميجا وات ساعة

تحويل الطاقة المنتجة إلى كيلو وات ساعة :

1 ميجا وات ساعة = 1000 كيلو وات ساعة

الطاقة المنتجة = 765.6 ميجا وات ساعة [1] 1000 كيلو وات ساعة/ ميجا وات ساعة

الطاقة المنتجة = 765,600 كيلو وات ساعة

حساب التوفير :

حساب التوفير = الطاقة المنتجة [1] استهلاك الكيلو وات من الديزل

765,000 كيلو وات [1] 0.20 لتر/ كيلو وات = 153,000 لتر / كيلو وات

حساب التوفير دولار = الكمية الموفرة الديزل بالتر [1] سعر اللتر الديزل بالدولار

153,000 لتر / ديزل [1] 0.74

سعر اللتر الديزل = 113,220 دولار في النهار في اليوم الواحد

خلال الشهر : 113,220 دولار[1] 30 يوم = 3,396,600 دولار في الشهر .

■ الخاتمة:

تُعد محطات الطاقة الشمسية بديلًا نظيفًا ومستدامًا وموثوقًا عن محطات الطاقة التقليدية، وتُقدم العديد من الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تجعلها خيارًا مثاليًا لمستقبل أفضل

قدم محطات الطاقة الشمسية حلولًا فعّالة لمواجهة تحديات الطاقة في العالم، وتُشكل خطوة أساسية نحو مستقبل أكثر استدامة وكوكب أكثر صحة، وتُشكل ركيزة أساسية لتحقيق مستقبل مستدام. مع تزايد الوعي بفوائدها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، تتزايد شعبية استخداماتها في مختلف المجالات .

بشكل عام، أن مشاريع الطاقة الشمسية تُمثل استثمارًا ذكيًا لمستقبل أفضل. مع التخطيط السليم والدعم الحكومي والمشاركة المجتمعية والابتكار، يمكننا تسخير طاقة الشمس لتوفير طاقة نظيفة ومستدامة للجميع .

مقارنة بين محطات الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة التقليدية

الميزة	محطات الطاقة الشمسية	المحطات التقليدية
المصدر	متجدد (الشمس)	غير متجدد (وقود أحفوري)
التلوث	لا تسبب أي تلوث	تسبب تلوثاً كبيراً
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	لا تنتج أي انبعاثات	تنتج انبعاثات كبيرة
تكلفة التشغيل	منخفضة على المدى الطويل	مرتفعة
الصيانة	قليلة	مرتفعة
الضوضاء	لا تصدر أي ضوضاء	تصدر ضوضاء كبيرة
الموثوقية	لا تتأثر بأسعار الوقود	تتأثر بأسعار الوقود
تكلفة انتاج الكهرباء	منخفضة	مرتفعة
سعر الكيلو وات المباع	منخفض	مرتفع

الضمان التجاري.. العقبة الوظيفية والرقم الوطني

د. احمد مبارك بشبر
باحث اقتصادي

في السلسة السابقة حول مسارات فرص العمل، تم التركيز على أهمية خلق الوظائف وتبنيها، وكان في بالي البدء في سلسلة أخرى، الا ان موضوع الفرص الوظيفية وعقباتها التي توضع امام الشباب كل باحثي الوظيفة، للحصول عليها جعلتني اركز في هذا الموضوع، و الاستفسار الاول لماذا عقبة الضمان التجاري؟، التي يطالب بها طالبي الوظائف من القطاع الخاص، بل امتدت الى الوظائف غير الدائمة في القطاع العام، وبدأت بعض منظمات المجتمع المدني تطلبها، والمنظمات الدولية تبحث عن شهادة صحيفة الحالة الجنائية (فيش وتشبيه _ المواطن دائماً متهم!)... هل هذا خطأ؟

دعنا لا نلقي اللوم على طرف قدر ما يمكننا البحث عن المشكلة والمعالجة ،

المشكلة الرئيسية هنا عندما يُطلب من شخص اساساً باحث عن عمل ، عن ضامن تجاري، يفتح الباب لعدة مشكلات فرعية، منها استغلال بعض مالكي السجلات التجارية هذا الوضع ، ويفتح باباً للبحث عن طرق غير (صحية) للحصول على ضمان تجاري أياً كانت تلك الطرق، والغريب ان الامر تطلبه شركات يمنية أي أنها على معرفة جيدة، إنها اذا طُلب منها أي ضمان لباحث عن وظيفة من شركة أخرى لما قدمته له، فكيف تتوقع ان تقوم مؤسسات او شركات بتصرف مخالف لتصرفها ؟!، ألم يخطر في بالها ان الباحث عن الوظيفة لو كان له علاقة بتجار، فكانوا على الأقل ساعدوه للحصول على وظيفة او عمل اياً كان بدلا من البحث والتنقل هنا وهناك ... هذه احدى العقبات، يضاف اليها متطلبات الوظيفة، يتم طلب متطلبات لا يمكن توفيرها بسهولة وبمستوى دخل منخفض، فمثلا البحث عن اللغة في وظيفة لا تتطلب اساساً امتلاك اللغة، او يتطلب خبرة 5 سنوات في وظيفة يمكن العمل عليها وممارستها من خلال التعلم والتدريب الأولي في اقل من شهر ، أي لا تتطلب مهارات معقدة، ويتطلب في وظيفة شهادات جامعية في حين ان الوظيفة يمكن اشغالها بشهادة فنية او ثانوية، عراقيل احياناً لا تفهم في تصميم الوظيفة وطلبها ، يضاف اليها متطلب الضمان التجاري، والتي نركز عليها هنا.

من الضامن للمواطن؟

الدولة هي الضامن لمواطنيها!

كيف يمكن ذلك ؟

دعوني اتحدث هنا عن استراتيجية تتطلب وقتاً زمنياً للمعالجة الا انها صارت مطلوبة، ويمكن العمل عليها رغم هذه الظروف،

التوصية ان يتم بناء السجل المدني، الذي يمثل الأرشيف الوطني للمواطنين، يمثل الحل في ربط الرقم الوطني للمواطن "رقم فريد يستخدم في جميع المعاملات الرسمية وغير الرسمية" ، ويصدر الرقم الوطني للمواطن

فور ميلاده بشهادة الميلاد ، والتي من خلالها يحصل على بطاقته الشخصية عند بلوغه السن القانوني ، يرتبط هذا الرقم بكل أرشيف المواطن بما يشمل ذلك، مساره التعليمي، حتى تخرجه، يرتبط حتى بوثيقة زواجه وطلاقه ، بجواز السفر، حتى وفاته ، يسهم توفير هذه القاعدة في حل مشكلات كبيرة في ارشفة تاريخ كل مواطن، حتى سجله الجنائي، حتى وان تشابهت الأسماء لا يمكن ان تتشابه الأرقام الوطنية ،

يسهم ذلك في:

1. يسهل عملية الإحصاء وتتبع النمو السكاني،
2. يسهل تسجيل الولادات، الوفيات، الزواج، والطلاق، فجوات التعليم والتسرب في المدارس ومتابعة ذلك وغيرها من المسائل بسرعة وكفاءة
3. يمكن ربط الرقم الوطني بخدمات الصحة، التعليم، والضمان الاجتماعي، والحسابات البنكية وحتى الضرائب والغرامات وغيرها...

ولابد في ذات الوقت من إزالة العراقيل وطول الإجراءات المتطلبة لاصدار الرقم الوطني او الحصول على البطاقة الشخصية او جواز السفر " كلما طالت الإجراءات وتعقدت، كلما فتحت باباً من أبواب الفساد"، ولذا لابد من السعي لتبسيط وتوحيد الإجراءات، لماذا يتطلب الحصول على بطاقة وجود شهود وتوقيع جهة أمنية على صحة البيانات؟، والشخص يملك شهادة ميلاد الصادرة من الدولة والتي تعرف الوالدين بأنهما مواطنين من اليمن، وكأن الدولة، لا تثق بالدولة ؟؟!،

هذا النظام المعقد مقارنة بكثير من الدول الأخرى التي تجاوزته، عربية وغربية، هناك دول اعتمدت تسجيل المولود في السجل المدني، ومنه يحصل على الرقم الموحد للموطن ايا كان اسمه للحصول بعدها على كل الخدمات ومنها اصدار البطاقة الشخصية عند بلوغه العمر القانوني. ولذا أتوقع لتحسين النظام للسجل المدني وتحسين ربط المواطنين بالخدمات الحكومية وغير الحكومية:

1. توحيد الرقم الوطني للبطاقة والجواز
2. يمكن اعتماد نظام إلكتروني لتسجيل المواليد وإصدار الرقم الوطني تلقائياً
3. تبسيط الإجراءات عبر التحول إلى الخدمات الرقمية وتقليل الحاجة إلى الشهود والتوقيعات الأمنية
4. يسهم ذلك ايضاً في تحديد نسبة القادرين على الانتخاب وتطوير السجل الانتخابي بفاعلية دون أي لبس،
5. معرفة التعداد الحقيقي للسكان اليمنيين وغير اليمنيين، عن طريق اصدار رقم آخر للمقيمين في اليمن، وهذا يفتح باباً آخر للتنظيم بشكل اكثر فاعلية.

ماذا يفيد في التوظيف؟

لن يفيد ما سبق التوظيف فقط، بل يسهل أيضا على المواطن الحصول على الخدمات المالية والمصرفية والشمول المالي، والخدمات الحكومية وغير الحكومية بسهولة وسرعة، وفتح باب لدراسة

الكثير من المتطلبات التي يمكن ان يتدخل فيها القطاع الخاص او العام او المدني بالاستثمار والتنمية، عن علم واحصاء، ولنركز على التوظيف، سيتطلب هذا النظام أيضا ان يتم إعادة صياغة وهيكلة قانون العمل وقانون الخدمة المدنية، بما يجعل ساعات العمل الأسبوعية موحدة 36 ساعة يسهم ذلك في زيادة فرص التوظيف، كما يتطلب وضع آلية للنقل بين الوظيفة العامة والخاصة وغيرها بسهولة في الضمان الاجتماعي دون الحاجة لإجراءات معقدة مما يدعم الوظيفة العامة بالكفاءات من الخاصة والعكس، ويسهم ذلك أيضا في تكوين قاعدة بيانات وظيفية للقوى العاملة في اليمن، بما يتيح معرفة مستوى الاعمال والكفاءات والفجوات في السوق، ويمكن ان يوفر ذلك لشركات التوظيف التعرف على حجم الكفاءات ، و يتعرف المستثمرون على القدرات المتاحة في الدولة اليمنية، مما يسهم في صناعة الوظائف، والفرص الاستثمارية،

كما يسهل ذلك قيام أي شخص بتسجيل نفسه في (قاعدة بيانات القوى العاملة في اليمن) عبر رقمه الوطني ، فتنتقل بيانته بما يشمل مساره المهني وخبراته الى سجل القوى العاملة وغير اليمنيين يمكنهم التسجيل برقم المقيم ، كما يسهل ذلك على الباحثين عن الوظائف من خلال شركات التوظيف التي تحصل على ترخيص من وزارة العمل ، لتقديم فرص العمل للباحثين وطالبي الوظائف، ويمكنه القيام بأريحية بالدور التوظيفي لصالح الكثير من شركات القطاع الخاص والمؤسسات التنموية، بل يسهم ذلك في ربط ذلك النظام، بوزارات الحكومة الباحثة عن الوظائف بما يسهل ويسهم في تقليل كمية الروتين والاجراء القاتل الذي (يهلك القدرة والكفاءة)، وبكل اريحية يمكن للشركات طالبات الوظيفة الوصول الى معلومات عن الشخص من خلال رقمه الوطني الذي يظهر سجله او المقيم، ويصبح القبول سهل واقل تعقيداً، وقد يتطلب ذلك:

1. إنشاء منصة وطنية تعتمد على قاعدة بيانات مركزية، تربط الباحثين عن العمل بشركات التوظيف او الشركات والمؤسسات طالبة الوظائف مباشرة
2. تبني عقود عمل موحدة تعتمد على معايير مناسبة، مما يسهل التوظيف ويقلل من الحاجة إلى ضمانات تجارية
3. إطلاق برامج لتدريب وتوظيف طالبي الوظائف بالتعاون مع القطاع الخاص

قد يتطلب ما سبق إرادة وقرار، لكن ما الذي يمكن عمله الان في ظل الظروف الحالية من القطاع الخاص او التنموي؟،

توصيتي في ذلك:

1. مراجعة طلب الضمان ا لتجا ر ،

- لا ينبغي ان نضع انفسنا في خدعة نعلم في النتيجة ان هناك خسارة لقدرات تنفع الشركة او المؤسسة، في مقابل تحايل البعض للحصول على تلك الفرصة،
- وعلى الجهات ان تعمل من اجل وضع آلية مؤسسية تضمن سير العمل بشكل سليم وعبر عقد رسمي لمرحلة تجريبية ثم مرحلة دائمة مع حماية حقوق العامل والعمل، دون ضرر ولا ضرار،
- ولا يمكن ان تسلم الشركة اعمال تعتقد انها معقدة لشخص لا تثق به ، اما الوظائف الحساسة فالشركة تستقطب الموظف الذي تأمنه وتثق به فلا داعي لمتطلبات لا تسهم في دعم باحثي الوظائف في هذه الظروف.

2. الشركات التي تعمل في نظام دوامين مثلا من 9-9،

- فعليا العامل يعمل لديها 12 ساعة ويزيد ولا تخدع نفسها في انها تقدم له وقت استراحة 1-4، فهو فعلاً مربوط بها لا يمكنه ان يرتاح ولا ان يصنع لنفسه شيئا
- بالتالي هذه فرصة مهمة لخلص وظائف ومزيد من التوظيف، بمعنى ان يتم تقسيم العمل لصالح خلق وظائف إضافية ومن هذه الوظائف تنمو الخبرة والممارسة الوظيفة الأولى 9-3، والثانية 10-4،
- هذا يسهم في زيادة قدرة الشركات على التوظيف وتوزيع عادل للخبرة والقدرات في ظل ظروف يتطلب الجميع ان يكون يداً واحدة لدعم الاسر الميسورة بكل ما يمكن واقل واجب هو دعم توظيف أهلنا شباباً او كباراً لا يهم السن ، الا ما تطلبه الوظيفة فالوضع استثنائي لا يتطلب النظر الى العمر وخاصة في الوظائف ذات المهارات السهلة سريعة التعلم.

3. تقليل المتطلبات الوظيفية بما يناسب الاجر المقدم، وعدم التعقيد في وصول طالب الوظيفة لاي فرصة وان كانت وظيفة مؤقتة،

في الأخير هناك مسار آخر لم اشمله في هذا المقال، تطوير المسار المهني، لانه يتطلب مقالاً مستقلاً لأهميته، كيف يمكن تطوير المسار المهني بما يتناسب مع سوق العمل اليوم وفي المستقبل؟

AL-SADI ATG GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

MITSUBISHI ELECTRIC
Changes for the Better

نصعد بامان

عنوان المكتب : عدن - المعلا - شارع الكبسة - عمارة عبدالمجيد السعدي
عنوان المعرض : عدن - المنصورة - شارع الخمسين تقاطع خط البريقه
+967 781 718 255
+967 02 - 247721
www.al-sadigroup.com
info@al-sadigroup.com

التحديات والمعوقات في المناطق الظهيرة للموانئ البحرية وتأثيرها على الحركة التجارية والقطاع الخاص:

دراسة حالة الموانئ اليمنية تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا

د. سامي محمد قاسم
خلدون عبدالله

■ يساهم التكامل الرأسي بين قطاعي النقل البحري والبري في تقصير وقت التسليم وتحسين كفاءة إدارة المخزون وزيادة انتاجية الميناء البحري وخفض تكاليف النقل، وبالتالي باتت المناطق الظهيرة Hinter-land محدداً أساسياً في نجاح الموانئ البحرية وازدهارها

وقد ساهمت هذه التحديات في رفع تكاليف النقل، وتأخير مدة التسليم، بالإضافة إلى تقييد العديد من المعاملات التجارية، وهو ما انعكس سلباً في تخوف القطاع الخاص من الاستيراد عبر ميناء عدن وموانئ المناطق المحررة، ولجوؤه إلى ميناء الحديدة إما لكون ذلك خياراً أجدى اقتصادياً، أو تحت وطأة التهديد.

■ أولا العلاقة بين الموانئ والمناطق الظهيرة:

ظهير الميناء: هو المنطقة التي يخدمها الميناء, ويعتمد النشاط التجاري للميناء أساسا على منطقة الظهير, وكلما كان الظهير غنيا بموارده الاقتصادية زادت حركة التبادل التجاري بينه وبين الميناء, ويتأثر الظهير بمجموعة من العوامل الجغرافية و الاقتصادية والسياسية

قد تصنف الموانئ بناء على علاقتها بظهيرها الذي يعرف بأنه المنطقة التي تتجمع فيها السلع، المتجهة نحو الميناء أو الواردة منه، فكلما كانت مناطق الظهير للموانئ ذات قدرة اكبر على خدمة الموانئ وذات امكانيات اعلى كلما زاد ذلك من قدرات الميناء للخدمة التجارية والتوسع في عملياته وتحول من ميناء محلي إلى ميناء وطني أو اقليمي أو دولي

بينما لا يوجد تحديد جغرافي واضح لحدودها, تُعرّف المناطق

الظهيرة للميناء باعتبارها الأراضي الداخلية والمساحات البريّة خلف الميناء والتي تتكامل مع أنشطته من النواحي الاقتصادية والجغرافية. وبموجب هذا التعريف, قد تصنف نطاقات جغرافية محصورة ضمن مدينة ما باعتبارها مناطق ظهيرة للميناء, بينما وفي حالات أخرى, كموانئ روتردام وهامبورخ روتردام, فإن المناطق الظهيرة التي يتفاعل معها الميناء تمتد على مستوى القارة الأوروبية.

وتبدأ العلاقة بين الميناء ومنطقته الظهيرة حتى قبل تشييد الميناء وفي مراحل الدراسات المبكرة التي تتضمن دراسة الجوانب الجغرافية والبيئية والبنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق الظهيرة, وبذلك يقوم كلا من الميناء ومنطقته الظهيرة بتشكيل وتعريف بعضهما وفق علاقة تفاعلية تسير في كلا الاتجاهين

حيث تقوم الموانئ الحديثة بوظيفتين رئيستين تتمثلان في كونها إما مراكز ترانزيت ومناولة للحاويات بين السفن Trans-shipment Port أو موانئ تقوم بدور البوابة البحرية للمناطق البرية خلفها Gateway Port أو موانئ تقوم بكلا الوظيفتين, وهنا تعتبر علاقة الميناء بمنطقته الظهيرة محدداً لطبيعته. وعلى ذات المنوال يشكل حجم الميناء إلى حجم المدينة معيار تصنيف المدينة باعتبارها مدينة ميناء أو النظر في الميناء بوصفه ميناء المدينة. وهكذا تعتبر علاقة الفراغين ببعضهما علاقة تعريف متبادل.

1-1 مكونات المناطق الظهيرة للموانئ:

1- حرم الميناء.
2- الميناء الجاف.
3- مناطق الخدمات واللوجستيات. مناطق الخزن
4- شبكات النقل.
5- المناطق الحرة.
6- المناطق الصناعية.
7- الاسواق.

ثانيا التكامل الرأسي بين النقل البحري والبري

النمو الاقتصادي يتأثر وبصورة مباشرة بكفاءة قطاع النقل ومرونته حيث يتم من خلال شبكات النقل المختلفة عمليات التبادل بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك، ويعد قطاع النقل من القطاع الهامة في تركيبة الاقتصاد اليمني حيث تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قبل الحرب ما بين (10-13) % سنوياً.

تعد عملية النقل من أهم العناصر في سلسلة الامداد والتوريد في العالم وهو ما يتطلب تنسيق وتكامل بين قطاعات النقل المختلفة لضمان انسيابية عملية النقل والتوريد لسلاسل الامداد وتقليل تكلفتها ورفع كفاءتها ، ولذلك لابد من ضمان التكامل الرأسي بين قطاعات النقل المختلفة وخصوصا النقل البحري والبري

حيث لا يمكن نجاح النقل البحري بدون وجود شبكة نقل بري متطورة ومناسبة ذات كفاءة، كما أن وجود قطاع بحري نشط يعمل على تنشيط ورفع كفاءة القطاع البري

كما تمثل الموانئ البحرية قواعد أساسية في تكامل عمليات الشحن بين البر والبحر. فهي تشكل الواجهة بين وسائل النقل البرية والبحرية، وتلعب دورًا حيويًا في تسهيل انتقال البضائع بين هاتين الوسيلتين. تعمل الموانئ كنقاط تجميع وتوزيع مهمة، حيث يتم تحميل البضائع على السفن البحرية وتفريغها منها، وكذلك تحميلها وتفريغها على وسائل النقل البرية

معنى التكامل الرأسي بين البر والبحر:

التكامل الرأسي يشير إلى التعاون والتنسيق بين مختلف العناصر والجهات المشاركة في عملية الشحن والنقل، بهدف تحقيق سير سلس وفعال للبضائع من نقطة الانتاج إلى نقطة الاستهلاك. يهدف التكامل الرأسي إلى تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف وتحقيق رضا العملاء

وقد ساهم ترابط سلاسل الإمداد بتطور قطاع النقل واللوجستيات إلى التكامل الرأسي بين الموانئ في مختلف أنظمة النقل (البري والبحري والجوي) وبروز النقل متعدد الوسائط فيما بينها والذي يُعرّف بأنه النقل الدولي للبضاعة بعقد واحد/ عبر متعهد واحد بواسطة وسيلتين على الأقل من وسائل النقل. وظهور مفاهيم النقل من الباب إلى الباب Door to Door والذي يعني النقل من بلد المنشأ إلى جهة

الاستهلاك بصورة مباشرة، معززاً بذلك الدور بين الموانئ ومناطقها الظهيرة، وبما يدفع الموانئ بشكل عام، وموانئ الحاويات بالدرجة الأولى للقيام بنشاطي الترانزيت والبوابة للمناطق الظهيرة في آن واحد.

فعلى سبيل المثال وبموجب الإحصاءات الرسمية لموانئ روتردام الهولندي و ميناء انتويرب البلجيكي، تقوم سفن الحاويات بتنزيل حوالي ثلث حمولتها في الميناْء، قرابة 30% من الحاويات تبقى على الرصيف لمناولتها على سفن وافدة أخرى (ترانزيت), بينما يدخل 70% من الحاويات والبضائع التي تم تنزيلها إلى المناطق الظهيرة.

ومؤخراً, واستجابة للمتغيرات في قطاع النقل, عمدت شركات النقل البحري الكبرى كشركة ميرسك الدنماركية وكوسكو الصينية وإم إس سي الإيطالية/ السويسرية وسي إم إيه — سي جي إم الفرنسية إلى تأسيس شركات إدارة وتشغيل موانئ الحاويات وشركات لوجستية للنقل بري تابعة لها. وتزامن ذلك في المقابل مع انتهاء تحالفات الشركات للتعاون في مجال النقل البحري المشترك على خطوط الملاحة الدولية، حيث أنهت شركتا ميرسك و إم إس سي تحالفهما 2إم 2M في فبراير من العام 2023م، وبحسب محللين فإن السبب الرئيسي وراء انتهاء التحالف الأكبر في عالم الشحن البحري يكمن في رغبة المتحالفين في التركيز بصورة أكبر على التكامل الرأسي بين الموانئ البحرية والبرية والنقل متعدد الوسائط فيما بينها وفق مبدأ من الباب إلى الباب Door to Door ، عوضاً عن نشاط الترانزيت الأفقي في الموانئ البحرية، ما يضاعف من توثيق العلاقة بين الموانئ ومناطقها الظهيرة.

ويرتبط النقل المتعدد الوسائط, بنمو حركة النقل والتجارة الدولية, ومرور تجارة الدول فيما بينها، وفي سبيل ذلك نشأت مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتنظيم النقل متعدد الوسائط ما بين الدول كالاتفاقية الدولية للنقل عبر السكك الحديدية CIM وقواعد طوكيو 1969م وقواعد محاضرة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED ومؤتمر جنيف 1980م وغيرها من الاتفاقيات الدولية والإقليمية, والاتفاقيات بين الثنائية بين الدول.

وعليه تتصل وتتكامل المناطق الظهيرة مع الموانئ البحرية عبر سلسلة من البنى التحتية الرئيسية وهي شبكات الطرق وسكك الحديد التي تستطيع استيعاب الكمية الكبيرة من الشاحنات الوافدة والخارجة من وإلى الميناء نحو الأسواق المحلية والإقليمية, كما هو موضح في الشكل (3)، وكذا المراكز اللوجستية التي تعمل كنقاط تفكيك وتركيب وتغليف للبضائع, بالإضافة إلى المخازن العامة والخاصة, والموانئ الجافة والمناطق الصناعية والمناطق الحرة

فيما يتعلق بعمليات الشحن والنقل بين البر والبحر، يمكن تحقيق التكامل الرأسي من خلال عدة طرق:

أولاً يتطلب ذلك التواصل والتنسيق المستمر بين وسائل النقل المختلفة، مثل الشاحنات والسفن والقطارات، كما يجب تحديد المواعيد وتنسيق جداول الشحن وإدارة الأوراق والمستندات المتعلقة بالشحنات

ثانيا، تلعب الموانئ البحرية دورًا حاسمًا في تحقيق التكامل اللوجستي، حيث يجب أن تكون الموانئ مجهزة بالبنية التحتية اللازمة لتسهيل التحميل والتفريغ السريع والفعال للبضائع، ويتطلب ذلك وجود منصات التحميل والتفريغ المناسبة والمعدات اللازمة، بالإضافة إلى توفير المستودعات والتخزين المؤقت للبضائع

ثالثاً، يمكن تحقيق التكامل اللوجستي بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات اللوجستية، كما يمكن استخدام البرامج والتطبيقات الحديثة لتتبع الشحنات وإدارة المخزون وتحليل البيانات، مما يسهم في تحسين الرؤية والتقديرات واتخاذ القرارات الاستراتيجية

الفوائد الاقتصادية للتكامل الرأسي بين البر والبحر:

التكامل الرأسي بين البر والبحر يتمتع بعدة فوائد اقتصادية لعل ابرزها ما يلي:

تكاليف النقل المنخفضة:

يعتبر النقل البحري من بين أكثر وسائل النقل اقتصادية، حيث يمكن نقل كميات كبيرة من البضائع بتكلفة منخفضة مقارنة بالنقل البري أو الجوي. بالتالي،

يتيح التكامل بين البر والبحر تحقيق توفير كبير في تكاليف النقل، مما يساهم في تقليل تكاليف التصنيع والتجارة ويعزز التنافسية الاقتصادية

تقليل وقت التسليم:

يعتبر النقل البحري بطيئًا نسبيًا مقارنة بالنقل البري أو الجوي، ولكنه يوفر فرصة للشحن الضخم والجماعي. وبالتالي، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية عند استخدام النقل البحري للشحنات ذات الوقت المرن. حيث يمكن للشركات الحصول على كميات كبيرة من البضائع بتكلفة منخفضة وتوفيرها في مستودعات قرب الموانئ، مما يقلل من وقت التسليم ويساهم في تلبية الطلبات بشكل أفضل

تحسين الكفاءة وإدارة المخزون:

يساهم التكامل الرأسي بين البر والبحر في تحسين كفاءة إدارة المخزون. حيث يمكن للشركات استخدام الموانئ كمراكز توزيع رئيسية وتخزين المخزونات بالقرب من الموانئ، مما يسهل إعادة توزيع البضائع وتلبية الطلب بشكل أسرع وأكثر فعالية، كما يمكن تحقيق توفير في تكاليف التخزين وإدارة المخزون بفضل القدرة على الاستفادة من مزايا كل وسيلة نقل

وتلعب بذلك المناطق الظهيرة دوراً أساسياً في زيادة الحركة التجارية في الميناء عبر عمليتي: 1)الضغط، أي تجميع البضائع من نقاط مختلفة في المناطق الخلفية للميناء وتصديرها عبر الميناء البحري، 2) السحب، أي مضاعفة حجم الأقاليم البرية المستفيدة من الميناء وبالتالي رفع كمية البضائع المستورة عبر الميناء البحري وسحبها وتوزيعها على المناطق البرية المختلفة، كما تساهم عملية الربط الفعالة بين الميناء وظهيره الخلفي بتسريع عملية الشحن والتفريغ بما يقلل من وقت رسو السفينة Turnaround time وكذلك مدة بقاء الحاويات في ساحة الميناء، بما يرفع من جودة الخدمة في الميناء ويقلل من التكاليف الرسو وتأجير الساحات ونحوها من خدمات الميناء, وهو ما ينعكس على اقبال خطوط ملاحية وشركات ناقلة على الميناء جراء جودة الخدمة. ومع تشييد مناطق حرة وصناعية في ظهير الميناء تشأ حركة تجارية ذاتية في الميناء, سواء عبر طلب المواد الخام أو تصدير المنتجات, وهو ما يوفر خيارات إضافية لإدارة الموانئ بعيداً عن الارتهان لخدمات الترانزيت بين الشركات الملاحية الكبرى, ولهذا يعد ميناء شنجهاي الصيني أنشط ميناء في العالم لارتباطه بتصدير الصناعة الصينية إلى الأسواق العالمية, ويصل حجم المناولة فيه إلى 47 مليون حاوية نمطية سنوياً.

وعلى صعيد التكامل الرأسي والنقل المتعدد الوسائط, تساهم المناطق الظهيرة في تخفيض تكاليف الشحن وتقليل المدة الزمنية لإيصالها للمستفيدين وبما يحقق ميزة النقل المباشر من الباب إلى الباب Door to Door وكذا ميزة التوصيل في الوقت المناسب Just on Time. ولهذا عمدت العديد من الدول إلى تطوير ممرات برية تتكامل مع الموانئ البحرية، مثل ممر الصين -جوادار الذي يربط المناطق الصناعية في الأراضي الصينية بميناء جوادار في باكستان بالقرب من الخليج العربي وهو بذلك يختصر قرابة 4500 ميلاً من الطريق البحرية الممتدة من ميناء شنغهاي مروراً ببحر الصين فمضيق ملاكا ثم المحيط الهندي

علاوة على ذلك، يجب توفير خدمات لوجستية متكاملة تدعم عمليات الشحن والنقل بين البر والبحر، حيث يمكن توفير خدمات التخزين والتعبئة والتغليف والتوزيع والشحن والتخليص الجمركي في إطار واحد، مما يعزز الكفاءة ويقلل من التعقيدات والتكاليف

وبتسليط المزيد من الضوء على الموانئ البرية أو الموانئ الجافة كما تتم تسميتها في بعض المصادر, يتم تشييد بنيتها التحتية لتؤدي وظائف مناظرة للموانئ البحرية وفي الأقاليم التي لا تتمتع بإطلالة بحرية تقوم الموانئ الجافة بدور المركز المحوري في سلاسل الإمداد، أما في الأقاليم البحرية, فيتم توظيف الميناء الجاف باعتباره ملحقاً بالميناء/ الموانئ البحرية المصاحبة. ويتصل بها عبر شبكة طرق سريعة وسكك حديد، ويتصل بها وظيفياً من خلال: 1) تخفيف الازدحام على الميناء البحري ومنع تكدس الحاويات والبضائع، حيث وفي أوقات الذروة يتم نقل بضائع وحاويات مباشرة إلى ساحة الميناء

الجاف, وهناك تخضع للفحص والتخليص الجمركي. 2) العمل كنقاط تجميع وتوزيع مركزية بين الميناء والمناطق البرية الظهيرة، فعلى سبيل المثال، يمثل ميناء هامبورخ الألماني واحداً من أهم الموانئ القارية في شمال أوروبا, ويقوم ميناء ديسبورخ البري، بالوصل بين الميناء والأقاليم والدول المجاورة سواء بتوزيع البضائع الوافدة من الميناء أو تجميع البضائع من المراكز البرية وتصديرها عبر الميناء، الوصل بين الموانئ البحرية المتجاورة بما يحقق التكامل الأفقي فيما بينها

التحديات والمعوقات التي تواجه المناطق الظهيرة للموانئ في المناطق تحت سيطرة الحكومة المعترف بها

إن التحديات التي يعاني منها قطاع النقل البحري في اليمن كثيرة وكبيرة وتختلف مسبباتها وتأثيراتها، ولا تقتصر على التحديات التي تواجه القطاع بذاته بل انها تتعداها لتشمل قطاعات أخرى مرتبطة بالنقل البحري وتؤثر فيه ألا وهي قطاعات قطاع الطرقات و النقل البري

كما أنها ليست تحديات محلية فقط بل تتعدها لتشمل تحديات خارجية على المستوى الدولي تأثر في قطاع النقل في اليمن، ولذلك فإننا هنا سنقوم بتحليل التحديات التي تواجه القطاعين (قطاع الطرقات وقطاع النقل البري) والتي تؤثر بشكل مباشر على النقل البحري وسلاسل الامداد في اليمن على المستويين الداخلي والخارجي

جدول رقم (1) شبكات الطرقات الاسفلتية في اليمن (كيلومتر)

نوع الطريق	طول الطرق المسفلتة	نسبته من الطرق الاسفلتية	نسبته من اجمالي الطرقات
الطرق الريفية	3744	21.6%	6.4%
الطرق الرئيسية	5668	32.7%	9.7%
طرق دولية	3744	21.6%	6.4%
الطرق الثانوية	4174	24%	7.1%
اجمالي اطوال الطرق المسفلتة	17330	100%	29.8%

المصدر: جمال درهم زيد- المعوقات الداخلية والخارجية لنقل السلع إلى اليمن.. الاسباب والحلول (حالة اليمن) – مركز الاعلام الاقتصادي -2022- صفحة رقم 5

1-2-1 تحديات قطاع الطرقات

قطاع الطرقات لا يختلف كثيراً عن غيره من القطاعات من حيث الدمار الذي لحق به نتيجة للحرب التي ماتزال تدور رحاها حاليا بل أصبح سلاحاً بيد المتحاربين لخنق الحياة في المدن المحاصرة كمدينة تعز

واليمن بلد يعيش ما يقرب من 70% من سكانه في المناطق الريفية، وهو بلد يتميز بتضاريس متنوعة ما بين السهلية والجبلية الوعرة وفيه أكثر من 140000 تجمع سكاني وبالتالي تتزايد حاجة الناس للطرقات ، كما أن الطرقات أصبحت عامل مهم وضروري للتنمية الاقتصادية, وبسبب ما تعرضت له من ضرر وقطع خلال فترة الحرب حيث باتت وعرة وبدائية خاصة الطرقات البديلة التي تسببت بطول فترات السفر والتنقل مما أدى لزيادة تكاليف النقل وبالتالي ارتفعت أسعار السلع والخدمات. وقد تضرر أكثر من 5000 كيلومتر من الطرقات إضافة إلى 102 جسر عبور وفقدت مؤسسة الطرق الكثير من المعدات والآليات التي نهبت نتيجة للوضع الأمني وانعكاسات الحرب وبتكلفة اجمالية تقدر ب 3.665مليار دولار

وتبلغ أطوال الطرق الاسفلتية في اليمن (17330كم) حتى 2020م وبنسبة 29.8% من الطرقات، بينما تبلغ الطرقات غير المعبدة 40870 كم وما نسبته 70.2% من الطرقات في اليمن

ويعاني قطاع الطرقات جملة من التحديات التي تساهم في زيادة الصعوبات والتحديات على قطاع النقل والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تعاني الطرقات في اليمن من تدهور شديد وبطء في تنفيذ المشاريع نظراً لضعف القدرات التمويلية وضخامة حجم التمويل المطلوب (يقدر البنك الدولي حجم التمويل اللازم لصيانة شبكة الطرق المعبدة في اليمن بحالة مرضية ب100 مليون دولار).

2- تعرض أكثر من 5000كم من الطرقات (حوالي 29% من الطرق المعبدة) لأضرار ما بين تدمير كلي أو جزئي مما يعيق حرة النقل والسفر عليها

3- زيادة المخاطر بسبب عمليات زراعة الالغام على بعض شبكات الطرق خصوصا في

الساحل الغربي والجوف مما يشكل مخاطر على المسافرين على هذه الخطوط

4- اغلاق الطرق من قبل الاطراف المتصارعة وحصار المدن مما يضطر المسافرين الى اللجوء لاستخدام طرقات فرعية غير مناسبة تزيد فيها مخاطر وتكلفة النقل.

5- توقف انشاء مشاريع جديدة في قطاع الطرقات تلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان والتوسع السكاني نتيجة لظروف الحرب وظهور أولويات جديدة نتيجة للوضع الحالي

6- ضعف تغطية ضوابط الوزن المحوري حيث تساهم الحمولة الزائدة في تسريع تدهور الطرق وتؤدي إلى زيادة تكاليف صيانة الطرق وكذلك تكاليف تشغيل المركبات وزيادة الحوادث على الطرقات، حيث يسمح للشاحنات بالمرور بأحمال مفرطة

1-2-2 تحديات قطاع النقل البري

يكتسب النقل البري في اليمن أهمية بالغة بنوعيه المحلي أو العابر للحدود نظراً للعلاقات التجارية الكبيرة بين اليمن وكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان خاصة خلال فترة الحرب حيث ارتفع مستوى الاستيراد من دول الجوار نظراً لارتفاع تكاليف النقل البحري وطول فترات الوصول من بلدان المنشأ للموانئ اليمنية

ويمثل النقل البري بين اليمن ودول الجوار الوسيلة الرئيسية تقريباً لنقل الأفراد أو توفير احتياجات المجتمع اليمني من البضائع سواءً في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية أو مناطق سيطرة الحكومة غير المعترف بها

■ وأبرز الصعوبات التي تواجه هذا القطاع:

1- تدمير أغلب الطرقات الدولية

2- الازدحام في المنافذ البرية (شحن وصرفيت والعبر) بسبب الإجراءات الإدارية وإغلاق المنافذ الأخرى (الطوال والبقع وحرض)

3- غياب الخدمات في المديريات الحدودية (الفنادق المناسبة والمطاعم والمستشفيات القريبة من المنافذ الحدودية)

4- تعدد نقاط الجباية المحلية على طول الطرقات بين المحافظات وداخل المحافظات نفسها مما يتسبب بارتفاع تكلفة نقل البضائع وبالتالي ارتفاع أسعار السلع على المواطنين

5- الحالة الامنية وانتشار نقاط التقطع على الطرقات

6- ارتفاع تكلفة الوقود مما انعكس على ارتفاع اسعار النقل

7- انشاء مراكز جباية جمركية في مناطق سيطرة الحكومة غير المعترف بها مما جعل التجار يدفعون رسوم البضائع مرتين (مرة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ومرة في مناطق سيطرة الحكومة غير المعترف بها)

8- احتكار مكاتب النقل ونقاباتها عملية نقل البضائع، حيث ظلت مسألة احتكار النقل البري في عدن ، بدون حل حتى الآن، فقد أصبح النقل البري من عدن إلى بقية محافظات الجمهورية محتكر من مكاتب النقل ونقاباتها، للنقل من موانئ عدن إلى المحافظات، وتصل أجرة الحاوية الواحدة 40 قدم من عدن إلى صنعاء الى مبالغ خيالية تصل إلى 900 ألف ريال.

1-2-3 تحديات تنظيمية وإجرائية

1- غياب التنسيق والتكامل الافقي بين النقل البحري والبري

2- ضعف الخدمات اللوجستية ما بعد الميناء المتوفرة للتجار، وغياب مناطق الخدمات واللوجستيات وغياب مناطق الخزن المناسبة والمجهزة، مما يؤدي لارتفاع تكلفة النقل والخزن

3- عدم وجود موانئ برية بين المحافظات، ففي الوقت الذي ترتبط فيه كفاءة تشغيل الميناء بسرعة التفريغ من ساحته, تعاني مدينة عدن من عدم وجود ميناء جاف في المناطق الظهيرة للميناء.

4- ضعف البنية التحتية للموانئ البرية القائمة على الحدود

5- التوسع العمراني في محيط الموانئ وأثره على الحركة على الطرقات وعدم وجود مناطق تخزين في حرم الموانئ بالسعة المناسبة

6- التعدي على المستر بلان لمحافظة عدن، حيث شهدت محافظة عدن وعلى مدى العقود المنصرمة تصاعد وتيرة البناء العشوائي وظاهرة البسط على الأراضي. وفي مقابل العشوائيات التقليدية، تبرز ظاهرة أخرى وهي ما يمكن تسميته بالعشوائيات المبطنة, والمتمثلة بالمباني

والبنى التحتية التي تم تشييدها بتراخيص ووفق آليات قانونية ولكن بما يخالف الاستخدامات المحددة في الماستر بلان لتتحول هذه المباني لاحقاً, كنظيرتها العشوائية, إلى مخانق لمداخل ومخارج الميناء وتعدياً على مساحة توسعه المستقبلية ومناطق تشييد الخدمات المتصلة به.

7- تداخل الصلاحيات بين وزارة النقل ووزارة الاشغال العامة والطرق في إدارة النقل البري بين المحافظات وتخطيط شبكات الطرق بما يحقق التكامل الرأسي الفعّال

8- تداخل الصلاحيات بين هيئة المنطقة الحرة ومؤسسة موانئ خليج عدن في إدارة المناطق الظهيرة للميناء حيث تستند الأولى إلى القرار الجمهوري رقم (4) للعام 1993م بخصوص إنشاء المنطقة الحرة ووضع مدينة عدن بموجب القرار.

بينما تستدل مؤسسة موانئ خليج عدن إلى قرار مجلس الوزراء رقم (20) للعام 2021م بشأن حرم ميناء عدن ومساحته التطويرية والذي تم اتخاذه بناء على رفع وزارة النقل، ومرجعيته إلى القانون رقم (23) للعام 2013م وحال المناطق الظهيرة في محافظة عدن فيما قبل الاستقلال وتبعيتها لأمانة ميناء عدن Aden Port Trust.

9- الاجراءات الحوثية الغير القانونية بمنع التجار من العمل من الموانئ التي تقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا

■ الحلول والتوصيات

لابد لنا الان من تحديد المعالجات الممكنة التي تواجه المناطق الظهيرة للموانئ في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها مع الحرص أن تكون معالجات واقعية ممكنة التطبيق) مع الاخذ بالاعتبار ان بعض المعالجات ترتبط بإقرار السلام في اليمن وجهود اعادة الاعمار)

وسوف نورد المعالجات وفق الترتيب الذي بدأنا به هذه الورقة البحثية بحيث نذكر المعالجة الممكنة لكل مكون من المكونات التي تحدثنا عنها سابقا مع تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق هذه المعالجات

■ المعالجات الممكنة للتحديات التي تواجه قطاع الطرقات:

1- اعادة تجهيز المؤسسة العامة للطرق والجسور ومكاتبها في كل المحافظات مع رفدها بالمعدات والاليات المناسبة المطلوبة لتأدية وظيفتها.

2- وضع تصور لحالة الطرقات في كافة مدن المحافظات المحررة والمشاريع المطلوبة وتكلفتها وكيفية تغطية التمويل

3- دراسة احتياجات الطرق الريفية خصوصاً في محافظات تعز ولحج وأبين ولحج (مشاريع مديريات ريف تعز - مشاريع ربط مديريات يافع ومشروع طريق المسيمير في لحج - مشروع طرق مديريات جيشان والمحفد وشقرة في أبين).

4- دعم صندوق صيانة الطرق للقيام بواجباته

5- البحث عن دعم دولي لصيانة الطرق المتضررة من الحرب في اليمن ومناقشة اليات التنفيذ وفق خطة مزمنة.

1- التأكيد على أن يشمل اي تمديد قادم للهدنة فتح كافة الطرق سواء الداخلية أو الرئيسية الدولية وفك الحصار عن تعز

2- التزام الاطراف المتصارعة بتسليم خرائط الالغام لإزالة الخطر عن المواطنين في تنقلاتهم.

3- تعزيز القبضة الامنية للدولة على الطرقات والحد من عمليات التقطع

4- الغاء الجبايات غير القانونية التي تفرض على البضائع المنقولة برا .

5- البدء بصيانة الطرق الفرعية التي تستخدم في طرق التجارة بسبب اغلاق الطرق الرئيسية نتيجة للحرب والبحث عن طرق اخرى لتخفيف الزحام على هذه الطرق مثل مشروع طريق هيجة العبد الرابط بين محافظة لحج وتعز والجاري العمل على توسعته كونه ضمن نطاق المنفذ الوحيد لمدينة تعز المحاصرة والبدء بتنفيذ مشروع الكدحة المخا.

6- صيانة طرق النقل الرئيسية التي اقرت لها ميزانيات مثل مشروع ترميم وتوسعة طريق العبر وترميم وتوسعة نقيل الخشبة بمحافظة الضالع وترميم الطريق الساحلي بين المكلا وعدن.

■ المعالجات في قطاع النقل البري والمناطق الظهيرة:

1- إعادة النظر في الإجراءات الإدارية والمالية في المنافذ البرية.

2- التنسيق مع القطاع الخاص لإنشاء مناطق خدمات في المديريات الحدودية لخدمة المسافرين وسائقي الشاحنات مما يساهم في تقديم خدمات أفضل لهم ويخفف من مشقة الطرقات كما يمثل مصدر دخل لهذه المناطق على مستوى القطاعين الخاص والعام

3- صيانة وتوسعة المنافذ البرية وفقاً لخطة مزمنة واضحة مما يعمل على زيادة استيعاب التزايد المستمر للتنقل عبرها وبالتالي زيادة موارد الدولة

4- العمل على تطبيق تحصيل الموارد المحلية وفقا للقانون وإزالة كافة نقاط الجباية على خطوط النقل وإلزام المناطق العسكرية بالتنفيذ الفوري مع إقرار التحصيل في المركز والتوزيع على المحافظات وفقاً للقانون مما سيعمل على تخفيض تكلفة النقل.

5- إقرار إنشاء شركة مساهمة يمنية للنقل البري، تعمل في مجال نقل الأفراد والبضائع داخلياً وخارجياً كجزء من الاستثمارات الواعدة في هذا المجال بهدف إشراك القطاع الخاص

6- لقد ظلت مسألة احتكار النقل البري في عدن ، بدون حل حتى الآن ، فقد أصبح النقل البري من عدن إلى بقية محافظات الجمهورية أغلى من النقل البحري من الموانئ الخارجية إلى اليمن، بسبب احتكار مكاتب النقل ونقاباتها، للنقل من موانئ عدن إلى المحافظات، وتصل أجرة الحاوية الواحدة 40 قدم من عدن إلى صنعاء الى مبالغ خيالية تصل إلى 900 ألف ريال، لذلك يجب إلغاء هذا الاحتكار والسماح للتنافس في النقل البري بين مختلف المكاتب ويسمح للتجار المستوردين بنقل بضائعهم على سياراتهم التابعة لهم

7- انشاء قرية للشحن الجوي في مطار عدن

8- العمل على وقف التعديات على حرم الميناء والماستر بلان لعدن، وإيقاف صرف الأراضي في محافظة عدن وفي ظهير الموانئ الوطنية دون الرجوع إلى الماستر بلان ومراعاة الاستخدامات الفعلية للأرض في المخطط الأصلي، وتشكيل فريق عمل من الجهات ذات الصلة لتقييم الوضع الراهن واستخدامات الأراضي في مدينة عدن في ظل المخططات العامة السابقة، مع مراجعة الماستر بلان ووضع ماستر بلان جديد لعدن في ظل الدراسات السابقة واللاحقة

9- العمل على انشاء مركز للخزن والخدمات اللوجستية في كافة الموانئ في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها

10- تشييد الموانئ الجافة والمراكز اللوجستية في محافظة عدن وبين المحافظات

11- دراسة إمكانيات تطوير أحواض السفن ورفع كفاءتها ودورها الاقتصادي الهام في رفد الخزينة العامة بالعملة الصعبة.

12- استكمال إنشاء مبنى البنوك والخدمات في المنطقة الحرة بمدخل ميناء الحاويات وتطبيق قوانين النافذة الواحدة في العمل الجمركي

13- ازالة العقبات الامنية وايقاف الجبايات الغير قانونية في المنفذ البحرية والعمل على تسهيل الاجراءات الجمركية.

14- توحيد الإجراءات والرسوم الجمركية في مختلف المنافذ الجمركية البرية والبحرية، وتحقيق العدالة الجمركية والضريبية بين كل فئات التجار والمستوردين

15- الزام الحوثيين بإيقاف اجراءاتهم التعسفية بحق التجار الراغبين بالعمل في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها كشرط من شروط تمديد الهدنة في اليمن

16- معالجة الإشكال القانوني والمؤسسي بين الموانئ ومناطقها الظهيرة سواء من خلال إجراءات مؤسسية كإنشاء مؤسسة موحدة تضمن الموانئ ومساحتها التطويرية ومناطقها الظهيرة القريبة بما فيها من مناطق حرة ومناطق صناعية وسلطات جمارك. أو من خلال إجراءات تنفيذية وإدارية عبر تشكيل لجان مشتركة للجهات المختلفة لوضع الدراسات والمخططات المشتركة فيما بينها وتوحيد الجهود بما يخدم رؤية التنمية الوطنية الشاملة

17- وضع استراتيجية شاملة وكبرى لقطاع النقل لكيفية تنمية القطاع والتكامل الأفقي بين الموانئ البحرية والتكامل الرأسي بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة وقرى الشحن الجوي والمناطق الصناعية والمناطق الظهيرة لها وبما يحقق النقل متعدد الوسائط

18- تأهيل الكادر الوطني في مجالات النقل واللوجستيات والتخطيط الحضري

تجارب ناجحة

بوليفيا .. متعددة القوميات

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة عدن

واسمها الرسمي دولة بوليفيا متعددة القوميات ونلاحظ هنا أنها تؤكد على تعدد القوميات والثقافات في شعبها وتبرزه من خلال اسمها الرسمي

نظام الحكم فيها جمهوري.

وهي خامس اكبر دولة من دول قارة امريكية اللاتينية ،تقع بوليفيا في وسط أميركا الجنوبية تحدها من الشمال والشرق البرازيل، ومن الجنوب براغواي والأرجنتين ومن الغرب تشيلي وبيرو، عاصمتها مدينة لاباز

تبلغ مساحتها **1,098,581** كيلومتراً مربعاً

سكانها **12.22** مليون نسمة وفقا لإحصائيات عام **2022**.

اصل التسمية: يرجع اسم بوليفيا إلى الجنرال سيمون بوليفار الذي سعى من أجل تحرير أراضي أمريكا الجنوبية من سيطرة الاستعمار الإسباني، فتم إطلاق اسم بوليفيا على هذا الجزء نسبةً إلى الجنرال بوليفار

يحتل اقتصاد بوليفيا المرتبة **95** على مستوى العالم من حيث القيمة الاسمية، والمرتبة **87** من حيث تعادل القوة الشرائية. يصنف البنك الدولي بوليفيا على أنها دولة ذات دخل متوسط أدنى. تحتل بوليفيا المرتبة **114** بمؤشر تنمية بشرية يبلغ **0.703**، (أي تنمية بشرية مرتفعة)

يتمتع الاقتصاد البوليفي بنمط تاريخي من التركيز على سلعة واحدة. من الفضة إلى القصدير إلى الكوكا، لم تتمتع بوليفيا إلا بفترات متقطعة من التنويع الاقتصادي

تهيمن صناعة التعدين، ولا سيما استخراج الغاز الطبيعي والزنك، حاليًا على اقتصاد

التصديـــر فـــي بوليفيـــا

المـــوارد الطبيعيـــة: القصديـــر والغـــاز الطبيعـــي والنفـــط والزنـــك والفضـة والحديـد والرصـاص والذهـب والخشـب والطاقـة المائيـة

الـــزراعـة

لا تـزال الكـوكا أكثـر المنتجـات الزراعيـة ربحًـا فـي بوليفيـا، وتعـد بوليفيـا حاليًـا ثالـث أكبـر منتـج لهـا فـي العالـم بعـد كولومبيـا والبيـرو

فـي عـام 2018، أنتجـت بوليفيا 9.6 مليـون طـن مـن قصـب السـكر، 2.9 مليـون طـن مـن فـول الصويـا، 1.2 مليـون طـن مـن الـذرة، 1.1 مليـون طـن مـن البطاطـس، مليـون طـن مـن السـورغم، 700 ألـف طـن مـن المـوز، 541 ألـف طـن مـن الأرز، 301 ألـف طـن مـن القمـح، بالإضافـة إلـى إنتـاج أقـل مـن المنتجـات الزراعيـة الأخـرى، مثـل اليوسـفي، البرتقـال، فاصوليـا، حـب الشـمس، القطـن

الثروات المعدنية

تعتبـر بوليفيـا مـن الـدول الغنية بالمعـادن مثـل القصديـر والزنـك والغـاز الطبيعـي حيـث ان إجمالـي احتياطيـات الغـاز الطبيعـي فـي البلاد حوالـي 27.6 تريليـون قـدم مكعـب (780 كـم3) وفقًـا لأرقـام الحكومـة البوليفيـة، فـإن بوليفيـا تأتـي بعـد فنزويـلا فقـط مـن حيـث احتياطيـات الغـاز الطبيعـي المؤكـدة فـي أمريـكا الجنوبيـة

زاد إنتـاج الذهـب والفضـة كثيـرًا خـلال العقـد الماضـي. اعتبـارًا مـن عـام 2002، اسـتخرجت بوليفيـا

سـنويًا وصـدرت أكثـر مـن 11 طـن مـن الذهـب و 461 طنًـا مـن الفضـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، زادت بوليفيـا مـن إنتـاج الزنـك، حيـث اسـتخرجت أكثـر مـن 100،000 طـن سـنويًا. تشـمل المعـادن الأخـرى التـي تـم التنقيـب عنهـا الأثمـد والحديـد و التنجسـتن

الليثيوم والصراع القادم

وفقًـا لهيئـة المسـاحة الجيولوجيـة الأمريكيـة، تمتلـك بوليفيـا 9 ملاييـن طـن مـن الليثيوم، بنسـبة 14.5% وهـو ثانـي أكبـر تركيـز معـروف لليثيـوم فـي أي بلـد. تمتلـك الأرجنتيـن 14.8 مليـون طـن معـروف مـن الليثيـوم وتشـيلي 8.5 مليـون طـن وأسـتراليا 7.7 مليـون طـن والولايـات المتحـدة 6.8 مليـون طـن. والتـي يمكـن اسـتخدامها فـي صناعـة بطاريـات الليثيـوم المسـتخدمة فـي السـيارات الهجينـة والكهربائيـة بالإضافـة إلـى أعـداد ضخمـة مـن البطاريـات الأصغـر. تقـع هـذه الرواسـب الكبيـرة فـي المناطـق الصحراويـة التـي تزرعهـا مجموعـات السـكان الأصلييـن، الذيـن يطالبـون بنصيبهـم مـن الأربـاح الناتجـة عـن مواردهـم الطبيعيـة. فضـل الرئيـس البوليفـي إيفـو مورالـيس الملكيـة الوطنيـة وليسـت الأجنبيـة للمـوارد الطبيعيـة، لذلـك أمـم احتياطيـات البـلاد مـن النفـط والغـاز الطبيعـي

وتبـدوا أن صراعـات قادمـة قـد تظهـر فـي بوليفيـا نتيجـة لثـروة الليثيـوم لديهـا ، فقـد عمـدت الحكومـة علـى توقيـع اتفاقيـات لاسـتغلال هـذه الثـروة بالتعـاون مـع الحكومـة الروسـية وهـو مـا اغضـب الولايـات المتحـدة الامريكيـة وهـو مـا قـد يـؤدي لصـراع دبلوماسـي وسياسـي بيـن الدولتيـن

فـي يناير 2013، افتتحـت بوليفيـا مصنعًـا لإنتـاج الليثيـوم ، ينتـج بشـكل أساسـي كلوريـد البوتاسـيوم، أيضًـا، وقعـت الحكومـة البوليفيـة علـى اتفـاق لتطويـر اسـتخراج الليثيـوم وإنتـاج بطاريـات الليثيـوم مـع العديـد مـن البلـدان، وخاصـة مـن منطقـة آسـيا والمحيـط الهـادئ

الـصـنـاعـة

شـكل التصنيـع حوالـي 18% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي

لبوليفيا بين عامي 1995 و 2005. زادت حصة الصناعة ككل (بما في ذلك صناعة التعدين) من الناتج المحلي الإجمالي من 30 في المائة في عام 2000 إلى 37.3 في المائة في عام 2010. معظم الصناعات صغيرة الحجم، تستهدف الأسواق الإقليمية بدلاً من المحلية. أدت خيارات الائتمان غير الكافية والمنافسة من السوق السوداء إلى منع قطاع التصنيع في بوليفيا من التطور بشكل كامل. تشمل السلع المصنعة الرائدة في بوليفيا المنسوجات والملابس والسلع الاستهلاكية (غير المعمرة) وفول الصويا المعالج والمعادن المكررة والنفط المكرر

يعتبر تصنيع الأغذية والمشروبات والتبغ أكبر قطاع في الصناعة التحويلية (39%) احتل هذا القطاع مكانة بارزة في الصناعة التحويلية التي تنمو باستمرار، سواء في الإنتاج أو في عدد الأعمال والوظائف. في عام 2010 كانت حصته من الصادرات حوالي 14%

حقق اقتصاد بوليفيا خلال السنوات العشر الماضية نمواً مطرداً، وذلك أساساً بفضل الاستثمارات العامة في الصحة والتعليم والبنية التحتية الإنتاجية في المناطق الريفية، والأمن الاجتماعي، والتحويلات المالية من الخارج. وتحسّن عموماً مستوى المعيشة؛ غير أن السكان الريفيين الذين لا يزالون يمثلون 31 في المائة من مجموع السكان، لا يستفيدون استفادة كاملة من التنمية الاقتصادية في بوليفيا

ونتيجة لذلك، لا يزال الفقر الريفي شديداً، إذ يعاني 55 في المائة مستويات متوسطة من الفقر، ويعيش 33 في المائة في فقر مدقع وفقاً لبيانات المعهد الوطني للإحصاء

ويواجه السكان الريفيون عدداً من التحديات. ومن هذه التحديات ارتفاع مستويات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، لا سيما بين الرجال والشباب، مما يزيد عبء العمل الواقع على النساء والأشخاص البالغين الأكبر سناً. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه بقية السكان الريفيين، خاصة النساء والشباب، صعوبات في الوصول إلى الأراضي، وتراجع الإنتاجية، وتفتت حيازات الأراضي، وتأثيرات تغيُّر المناخ، مما يزيد من مواطن هشاشتهم

وعلى الرغم من أن صغار المنتجين يوفرون 85 في المائة من الاحتياجات الغذائية للسكان، تُشير الدراسات الأخيرة إلى أن اتساع الزراعة الصناعية يُهدّد استدامة الزراعة الأُسرية. ولا يزال الإنتاج الغذائي لأغراض الاستهلاك الوطني هاماً بدرجة كبيرة، ولكنه يفقد أهميته بسرعة أمام الأغذية المستوردة بسبب عدم كفايته وانخفاض قدرته على المنافسة

وتواجه التنمية الريفية أيضاً تحديات بيئية كبيرة بسبب الضغوط الواقعة على الموارد الطبيعية، وإزالة الغابات نتيجة للتوسع في رقعة الأراضي الزراعية، وتدهور التربة وتلوث المياه

ولكن يبرز سؤال مهم قد يفيدنا في التعلم منه في واقعنا اليمني وهو أنه بالرغم من أن بوليفيا واحدة من أكبر منتجي القصدير في العالم، وتحتوي على مخزون للغاز الطبيعي يفوق 281 مليار متر مربع، إلى جانب تصدير فول الصويا والمعادن الثمينة مثل الذهب والفضة والزنك والرصاص، تُعدّ بوليفيا واحدة من أفقر بلدان أميركا الجنوبية، فما السبب؟

لعل الاجابة البرز تكمن في محورين الاول هو غياب الاستقرار السياسي في مراحل متعددة من

التاريخ البوليفي الحديث

حيث أعاد الانقلاب العسكري الفاشل هذا الشهر في بوليفيا، تاريخ الصراعات السياسية التي تشكّل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في البلاد، حتى إنها شهدت تغيير أربعة رؤساء في خمس سنوات، ما يدل على حدة الاختلافات الداخلية بين الفرقاء السياسيين.، ولعل الفترات التي شهدتها بوليفيا من الاستقرار خلال الفترة من 2006 حتى 2019 كانت هي اكثر الفترات التي حققت فيها البلد نمو اقتصاديا (بين عامي 2006 و2019 مع بداية الاستقرار السياسي والتغيير الديمقراطي (فترة رئاسة إيفو مورايس أيما)، تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة أمثاله، وانخفض معدل الفقر المدقع من 38% إلى 18%. وقد انخفض معدل الفقر من 22.23% في عام 2000 إلى 12.38% في عام 2010. علاوة على ذلك، انخفض معامل جيني من 0.60 إلى 0.446.)

السبب الثاني غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات خلال الفترات الحديثة من عمر الدولة حيث أن بوليفيا ليست واحدة من أفقر البلدان في أميركا اللاتينية فحسب، بل إنها أيضاً واحدة من البلدان التي تعاني أعلى مستويات التفاوت في الدخل، حيث إنه من بين 9.8 مليون شخص يعيشون في بوليفيا، يعيش نحو 40 في المئة منهم في فقر مدقع، بينما يحصل أغنى 10 في المئة من السكان على 44 في المئة من إجمالي الدخل، في حين يحصل أفقر 10 في المئة من السكان على 0.5 في المئة من إجمالي الدخل

بيئة الأعمال السيئة، وانعدام الأمن، وتجارة المخدرات، والفساد السياسي، والفساد في القطاع العام المتجلي بتوظيف 60 في المئة من الأسر فيه، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الاستيراد، كلها عوامل أسهمت بإضعاف اقتصاد البلاد

ولكي نعرف توجهات البلد الاقتصادية في وضعها الحالي لابد من التعرف على رئيسها وقائد عملية تحولها الاقتصادي الحالي لويس آرسي... رئيس بوليفيا الاشتراكي

وُلد لويس آرسي في أسرة بوليفية من الطبقة المتوسطة، وأنهى دراسته في المدارس الوطنية، ثم جامعة سان آندريس في العاصمة لاباز، حيث تخرّج مجازاً في العلوم الاقتصادية، ثم نال شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعة الأنديز بعدما كان تابعَ دراسته العليا وحاز الماجستير في الاقتصاد من جامعة ووريك البريطانية المرموقة

بعدها، التحق آرسي بالإدارة العامة، حيث تولّى مناصب عدة في المصرف المركزي البوليفي، ممضياً معظم سنواته في الوظيفة العمومية. وبينما كان اسمه يلمع بصفته خبيراً اقتصادياً وماليا ويتولّى مسؤوليات حساسة في المصرف المركزي، فإنه راح أيضاً يكتسب شهرة على الصعيدَين المحلي والدولي مُحاضراً في عدد من الجامعات البوليفية والأجنبية، ومنها كولومبيا، وهارفارد، وجورجتاون في الولايات المتحدة، وبوينوس آيرس في الأرجنتين

أي انه ذات خلفية اقتصادية مرموقة وهو ما يجعله متوافقا مع اهداف البلد التنموية

وقد كان وزير الاقتصاد في حكومة مورايس التي ساهمت قراراته وإجراءاته في تحسين الوضع الاقتصادي ، فقد أشرف على التوسع السريع للاقتصاد البوليفي حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 344٪ وانخفض الفقر المدقع من 38٪ إلى 15٪

وقد اعتمد آرسي فور تسلمه السلطة «قسيمة الجوع» لجميع المواطنين البالغين من غير ذوي الدخل الثابت، وقرّر تمويلها من ضريبة فرضها على أصحاب الثروات الكبرى. وأعاد قرضاً إلى صندوق النقد الدولي بقيمة 350 مليون دولار لاعتباره أنه كان مربوطاً بشروط تنتهك سيادة البلاد ومصالحها الاقتصادية

في عام 2022 سجلت بوليفيا أدنى نسبة تضخم في أميركا اللاتينية، ما أسهم في زيادة شعبية آرسي

وبالتالي فإنه يمكن القول أنه لابد من وجود استقرار سياسي وامني ومكافحة الفساد من اجل تهيئة البلد لتحقيق تنمية اقتصادية مع وجود كفاءات اقتصادية لأدارته تمتلك العلم والخبرة والمعرفة ، وبدون هذه الاشياء لن يحقق الاقتصاد اي نمو مهما كانت الثروات والموارد التي يمتلكها

إلى من يهمه الأمر:

الريال وسط العاصفة فكيف يمكن إنقاذه

يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

اهمية الريال كعملة واحدة

لعب الريال دورا حيويا في اقتصاد البلد منذ بداية الستينات وايضا بعد ان أصبح العملة الرسمية في تسعينات القرن الماضي ومن ذلك تتجلى أهميته في عدة ملامح:

1. يعبر الريال عن السيادة الاقتصادية ويعتبر رمزاً لاستقلال البلد المالي والمتحكم في سياساتها النقدية والمالية
2. عبر الريال في فترات مختلفة عن الاستقرار الاقتصادي عبر استقرار قيمته واستقرار سعر الصرف والسيطرة على التضخم
3. سهل الريال عملية التبادل التجاري مع دول العالم وكان لاستقرار سعر صرفه تأثيرا محفزا لعمليات الصادرات والواردات.
4. ساعد استقرار الريال في التحكم في العرض النقدي وسعر الفائدة والمساعدة في إدارة النمو الاقتصادي وتشجيع النشاط الاقتصادي
5. ساعد الريال في جذب ثقة المستثمرين والمواطنين في العملة والاقتصاد عموما

الريال والبنك المركزي

لعب البنك المركزي دورا مهما في الحفاظ على الريال واستقراره النسبي في الفترة ما قبل حرب 2015 من خلال تأدية أهدافه العامة والخاصة المرتبطة بالسياسة النقدية وتركزت اهداف البنك المركزي اليمني في حق إصدار العملة وإدارتها وتنظيم الأعمال المصرفية والائتمانية وإدارة احتياطي الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وضمان استقرار العملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وممارسة أي اختصاصات توكل إليه أو يقوم بها نيابة عن الحكومة وأداء مهمة المستشار الاقتصادي والمالي والمصرفي للحكومة

وقد نجح البنك المركزي في تحقيق اهدافه المتصلة بتعزيز وفعالية واستقرار الريال الى حد ما حتى الفترة ما قبل قيام الحرب الجارية

تشظي الريال

بعد ان سادت طبعة واحدة للريال خلال عقود ظهرت طبعات مختلفة للريال كواحدة من الاثار الخطيرة لاستخدام البنك في الحرب من قبل المتحاربين وقد تسببت الحرب في:

- انقسام البنك المركزي منذ نقل البنك المركزي الى عدن في عام 2016
- الانقسام النقدي بين عدن وصنعاء بعد طباعة الريال الجديد في عدن ومنع استخدامه في مناطق سيطرة بنك صنعاء
- انقسام المؤسسات والسوق المالية والنقدية وانقسام السياسة المالية

والنقدية في مناطق النفوذ التابعة لعدن وصنعاء

- حاليا حشر البنوك التجارية والإسلامية والمنظومة المالية والمصرفية في عاصفة الحرب الاقتصادية بإصدار قرارات خطيرة من بنكي عدن وصنعاء تهدف إلى السيطرة على النظام المالي والمصرفي مع فوارق واضحة في اهداف ومقاصد الطرفين
- التدهور السريع لسعر صرف الريال في ظل وجود سعرين مختلفين للصرف أحدهما واقعي واخر مصطنع
- فوضى عارمة في سوق الصرف وسعر صرف الريال
- التأثير السلبي على التدفقات المالية والتحويلات المصرفية داخليا وخارجيا وهي شريان ضروري لحياة المجتمع
- تجميد الاصول المالية والودائع وتوقف سحب ارصدة البنوك والملاك والمودعين وسن قوانين في صنعاء تعطل دور البنوك تحت شعارات اسلامية

■ الريال والناس

من اهم اثار الحرب على المجتمع ومستوى الحياة وتدهور الوضع الانساني الى مستويات غير مسبوقة عالميا هي:

- تعدد اسعار الصرف لطبعات الريال في عدن وصنعاء واستخدام الريال وتعدد الصرف في حرب حوالات وتجفيف العملة وتهريبها الى الخارج وخلق عدم ثقة في العملة المحلية
- استخدام الريال السعودي والدولار في المعاملات بدلا عن الريال وكوسطاء بين طبعات الريال
- تسبب وقف صادرات النفط في تجفيف السوق من العملات الاجنبية واستفادة صنعاء من ذلك وخسارة عدن كونها تتحمل عبئ توفير العملة لدفع فاتورة الاستيراد
- استخدم الريال وسيلة للضغط على مناطق الجنوب لتحقيق اهداف سياسية من قبل سلطات عدن والاقليم في أبشع صور الإذلال والاضطهاد في تاريخ البلاد

■ بقايا الريال

تباين اسعار صرف الريال في عدن وصنعاء عملية مصطنعة كما ان سعر صرف الريال في صنعاء وهمي ولا يستند الى معايير اقتصادية واضحة في حين ان سعر صرف الريال في عدن واقعي ويخضع لمعايير اقتصادية الى حد معين مع مراعاة اثار السياسية المصنوعة بعناية لتهيئة الارضية لتحقيق اجندات تخدم أطراف محليه واقليمية واثارها على قوة الريال

ان وصول سعر صرف الريال الجديد الى مسافة قريبة جدا من 2000 ريال للدولار- ويمكن وصفة بسعر الصرف السياسي للريال - قد أثر بشكل خطير ومدمر في القيمة الحقيقية للريال تجسدت في معدلات عالية من التضخم الجامح وارتفاع جنوني في الاسعار وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر والمجاعة وسوء التغذية الى ارقام ونسب تسجل لأول مرة في تاريخ العالم المعاصر

■ انقاذ الريال انقاذ للحياة

ان انقاذ الريال يمكن ان يتم من خلال:

- تطوير الية سريعة واضحة وشفافة للتسوية الاقتصادية بين عدن وصنعاء على قاعدة الكل رابح وفي مقدمتهم الريال
- تشكيل ادارة مشتركة لإدارة البنك المركزي في إطار مهني غير سياسي
- اعادة النظر في طبعات الريال وتنظيم التداول بكل الطبعات الرسمية قديمة وجديدة او الغاء القديمة او طبع ريال جديد وهو لدينا أفضل الحلول بعد حين من الاتفاق والتسوية الاقتصادية
- تصدير النفط والغاز ودعم مالي خارجي لتقارب سعر الصرف في كل من عدن وصنعاء.

ان عودة الاعتبار للريال هو عودة اعتبار للمواطن وانسانيته

ان رفع الضغط السياسي على الريال واستخدامه كرافعة سياسية من القوى السياسية الداخلية والخارجية هو اخراج للريال من وسط عاصفة الحزم الى لعب دورة كعملة ووسيلة للتداول وتفعيل دورة في تحسين مستوى الحياة

AL ROBAN
الربان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة